الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية و بنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي

-دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية فترة 2016-2020-

من إعداد الطالبان:

- هوادفي محمد الأمين
- بن يطو فارس

تحت إشراف:

- محمد صالح جمعي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أيمن زيد	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	رئيسا
محمد صالح جمعي	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أحمد سعيد حميدي	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

شكر و عرفان

الحمد لله العلى العظيم الذي انار لنا درب العلم و المعرفة و اعاننا على اداء الواجب ووفقنا في انجاز هذا العمل

*و بعد اتمام هذا البحث لا يسعني الا ان اتقـــــدم ببالغ شكـــــري و وافر تقديري و احترامي الى الدكتور **محمد صالح جمعي** الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنار ها لي لأسير قدما و كلما سألت عن معرفة زودني بها .

كما نشكره على واسع صبره و حسن معاملته و توجيهاته القيمة في مساعدتنا لا نجاز هذه الرسالة التي كانت ثمرة سنوات من العمل و الجهد

هوادفي محمد الأمين **بن يطو فارس**

الإهداء

أول مشكور هو الله عز و جل ثم الوالدين (أمي وأبي) على كل مجهوداتهم منذ ولادتي إلى هذه اللحظات، انتم كل شيء ... أحبكم في الله اشد الحب.

إلى أختي ...بشائر الجنة ...و الى كل من محمد الشريف... محمد رضا.....

أشكر على وجه الخصوص الدكتور على مساندتنا و إرشادنا بالنصح و التصحيح و على قبوله الإشراف عليا.

كما يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني و أرشدني و وجهني ، و اشكر والدي الذي كان السند لي و المعين في انجاز هذه الرسالة ، كما اشكر كل من درسني من دكاترة و أساتذة بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

هوادفي محمد الأمين

الإهداء

بدوري اهدى هذا العمل المتواضع إلى والدي و والدي و إخوتي و أخواتي الأعزاء ، دون أن انسي كل من ساعدني من قريب أو بعيد و اخص بالذكر صديقي هوادفي محمد الأمين الذي كان سندا لي ، دون ان انسى كل من ساعدني من بعيد او قريب بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

بن يطو فارس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات .....

قائمة الأشكال: .....

قائمة الجداول: .....

مقدمة عامة: ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري– تمعويل البنوك التجارية للقطاع الفلاحي

تمهيد: 7

المبحث الأول: البنوك و مصادر التمويل..... 8

المطلب الأول: الاطار التاريخي لنشأة البنوك التجارية 8

الفرع الأول: مراحل و نشأة البنوك التجارية 8

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية و وظائفها..... 9

المبحث الثاني: اساسيات حول التمويل البنكي لقطاع الفلاحة..... 11

المطلب الأول : تعريف التمويل البنكي وأهميته 11

الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي 11

الفرع الثاني: أهمية التمويل البنكي 12

الفرع الثالث: أنواع التمويل البنكي 13

الفرع الرابع: محددات وأسس منح التمويل البنكي 18

المطلب الثاني: التمويل الفلاحي، اهميته وشروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي 20

الفرع الأول : مفهوم التمويل الفلاحي 20

الفرع الثاني : طبيعة التمويل الفلاحي..... 20

الفرع الثالث: أهمية التمويل ودوره في النهوض بالقطاع الفلاحي 20

الفرع الرابع: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي 21
المبحث الثالث : القطاع الفلاحي و استراتيجية الأمن الغذائي..... 22
المطلب الاول : ماهية الامن ، العوامل المؤثرة فيه و اليات تحقيقه 22
الفرع الاول: التأصيل النظري لقضية الأمن الغذائي..... 22
الفرع الثاني: مرتكزات الأمن الغذائي 35
الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي وآليات تحقيقه..... 43
المطلب الثاني: السياسات الفلاحية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي 48
الفرع الاول : السياسات الزراعية في الجزائر 49
الفرع ثاني: المجهودات المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر 50
المطلب الثالث: طرق وكيفية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.....56
الفرع الاول: قرض الرفيق..... 56
الفرع الثاني: قرض التحدي 58
الفرع الثالث : تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية عن طريق القرض الإيجاري الفلاحي 59
خلاصة الفصل:..... 61

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية بخنشلة للقطاع الفلاحي خلال فترة 2016/2020

تمهيد:..... 63
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية–عموميات–المهام و الهيكل التنظيمي 64
المطلب الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 64
الفرع الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 64
الفرع الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة 66
المطلب الثاني: مهام والهيكل التنظيمي لكل من المجمع الجهوي لام البواقي و وكالة خنشلة 66

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية 66

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لكل من المجمع الجهوي لام البواقي و وكالة خنشلة..... 67

المبحث الثاني: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمشروعي بصيغة قرض الرفيق و التحدي..... 82

المطلب الأول: التمويل بواسطة قرض الرفيق..... 82

المطلب الثاني: التمويل بواسطة قرض التحدي 83

الفرع الأول: مصلحة القروض و مهامها 84

الفرع الثاني : تمويلات بنك الفلاحة و التنمية الريفية للنشاط الفلاحي بولاية خنشلة فترة 2015 إلى 2020..... 85

خلاصة الفصل الثاني: 99

خـاتـمة عامة: 102

قائمة المصادر والمراجع:..... 105

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أنواع اللأمن الغذائي	28
2	إحصائيات لشعبة الحبوب خلال الموسم (2020/2015) الممولة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة.	86
3	لشعبة الخضروات خلال الموسم(2020/2015) الممولة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة.	88
4	عن شعبة تغذية الأنعام خلال الموسم(2020/2015) الممولة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة.	89
5	إحصائيات لشعبة الدواجن خلال الموسم(2020/2015) الممولة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة.	91
6	يوضح التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي لسنة 2015.	92
7	يوضح التمويل البنكي الإستثماري خلال الموسم الفلاحي 2016.	94
8	يوضح التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي 2017	96
9	يوضح التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي 2018.	97

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي	76
2	الهيكل التنظيمي الوكالة البنك بخنشلة	81
3	الهيكل التنظيمي لمصلحة القروض	85
4	شكل بياني يوضح نسبة تطور لشعبة الحبوب خلال الموسم الفلاحي(2015 / 2020) بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.	87
5	اشكل بياني يوضح نسبة تطور لشعبة الخضروات خلال الموسم الفلاحي(2015/ 2020) بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.	88
6	شكل بياني يوضح نسبة تطور شعبة تغذية الأنعام خلال الموسم الفلاحي (2020/2015) بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة.	90
7	شكل بياني يوضح نسبة تطور شعبة الدواجن خلال الموسم الفلاحي (2020/2015) بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة.	91
8	شكل بياني يوضح نسبة تطور التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي لسنة 2015	93
9	شكل بياني يوضح نسبة تطور التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي 2016.	95
10	شكل بياني يوضح نسبة تطور التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي 2017.	96
11	شكل بياني يوضح نسبة تطور التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي 2018.	98

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

للبنوك التجارية دور لا يستهان به في تمويل القطاع الفلاحي الذي يحتل مكانة باللغة الأهمية في اقتصاديات الدول المتخلفة ، إذ نجد أن القطاع الفلاحي الممول الرئيسي للناتج القومي المحلي ، و بالتالي فهي المورد للرئيسي للدخل ، و من هنا يتوجب الاهتمام بالقطاع الفلاحي و المحافظة على الموارد الأساسية لمكنوناته.

لقد عرف هذا القطاع في الجزائر تطورا معتبرا سواء من حيث القوانين أو الهياكل و قد تم ذلك وفق مقتضيات التغير الاجتماعي بصورة عامة ، و تبعا لمتطلبات التطورات السياسية و الاجتماعية و حتى الثقافية في ظل عملية التنمية الشاملة، و قد صدرت عدة قوانين و نصوص تنظيمية تهدف إلى الاهتمام بالقطاع الفلاحي من اجل إعادة الاعتبار له و زيادة مردوديته وفق أسس و طرق علمية تمزج بين الأرض و التكنولوجيا و تجلى ذلك بتجربة الإصلاح الزراعي و التسيير الذاتي ، إضافة إلى قانون إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية و هذا بسنة 1987 و خاصة قانون الثورة الزراعية الذي كان يهدف إلى تأميم الأراضي التي كانت بحوزة الطبقة الغنية و إعادة توزيعها على باقي طبقات الشعب بهدف تحيق مبدا الأرض لمن يخدمها.

و نظرا للكثير من الخصائص و السمات التي تميز القطاع الفلاحي في الجزائر ، فقد اصبح يعيش وضعا مختلفا ، مما ترتب عنه نشوء نقص في انتتاج حاجيات الأفراد من السلع الضرورية ، و أصبحت الجزائر تواجه أزمات دورية في مجال انتتاج الغذاء و اصبح الاستيراد المنفذ الوحيد لتلبية الحاجات ، و من هنا أصبحت قضية الأمن الغذائي الهاجس الوحيد لكل الدول و الهدف الاسمى هو محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي ، و في هذا الاطار قدمت دراسات تحليلية و أعدت استراتيجيات و وضعت خطط و سياسات للتنفيذ بهدف تحسين واقع إنتاج و توفير السلع الغذائية، و لكون هذا القطاع يحتاج إلى تمويل من طرف الدولة ، قامت هذه الأخيرة بإعطاء أهمية كبيرة في تمويل المشاريع الفلاحية ، و عرفت الجزائر منذ الاستقلال عدة تغييرات فيما يخص تمويل هذا النوع من المشاريع إذ اعتمدت في بداية السنوات الأولى من الاستقلال على توجيه تمويلها من طرف المؤسسات النقدية دون تخصص ، و مع مرور الوقت قامت هذه الأخيرة بإسناد هذه الوظيفة لمؤسسة نقدية هي بنك الفلاحة و التنمية الريفة

لهذا سنحاول في هذا الموضوع الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في:

- **ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي،**

حيث فسمت الإشكالية الرئيسية إلى عدة أسئلة فرعية وهي:

1- ماهي المؤسسات النقدية المخولة بالقيام بعملية التمويل ؟

2- كيف تتم عملية التمويل من قبل المؤسسات النقدية للقطاع الفلاحي؟

3- ماهي الاستراتيجية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي

ثانيا: فرضيات الدراسة

إن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تقودنا إلى وضع الفرضيات التالية:

1- وجود قطاع مصرفي يمول القطاع الفلاحي بصيغ و طرق لا تساير التحديات المطروحة

2- فشل السياسات المتبعة في القطاع الفلاحي منذ الاستقلال أد إلى عدم تحقيق الأمن الغذائي.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

يمكن تلخيص اهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع في :

-يشكل الأمن الغذائي هاجس العالم بصورة عامة و الجزائر بصورة خاصة ، و كوني طالب اقتصاد أسعى إلى البحث عن كيفية إيجاد الطرق و الوسائل التي تساعد بلادي في تحقيق الأمن الغذائي.

-أهمية السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

- تسليط الضوء على مشاكل تمويل القطاع الفلاحي و الكشف عن بدائل أخرى للتمويل قصد تطوير و تنمية القطاع بهدف خلق الثروة.

رابعا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع قيد الدراسة في الكشف على:

- مكانة القطاع الفلاحي ضمن بقية القطاعات الأخرى.
- محاولة الجزائر رسم سياسات و تنفيذ برامج بغرض تطوير القطاع الفلاحي
- إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي و محاولة تقديم إضافات جديدة بهدف استفادة الطلبة الباحثين في مجال القطاع الفلاحي و كيفية تطويره.

خامسا: أهداف الموضوع

نطمح من خلال طرح هذا الموضوع والبحث فيه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- التعرف عن المؤسسات النقدية و كيفية تمويلها للقطاع الفلاحي.
- تحديد الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر
- التطرق إلى مشاكل القطاع الفلاحي و تقديم الحلول الممكنة قصد تحقيق الأمن الغذائي.
- ابراز البرامج و المبالغ المخصصة لتطوير القطاع الفلاحي.

سادسا: الدراسات السابقة

من خلال اطلاعنا على هذا الموضوع وجدنا أن هذا البحث تعرض إليه عدة كتاب وباحثين من مختلف بقاع العالم ومن أهم الدراسات التي تناولت موضوع دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي من اجل تحقيق الأمن الغذائي نجد كل من:

1-دراسة الدكتور رابح زبيري ، بعنوان: حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية ، مقال ضمن مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر ، فيفري 2002 .

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر قديما و حديثا و التي تعتمد أساسا على دعم الدولة لهذا القطاع محاولا عرض الأليات و الأشكال التي اتخذها هذا الدعم في ظل هذه السياسات و الأثار المترتبة عنها ، و تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في كيفية إبراز السياسات الزراعية المتبعة من طرف الدولة بغرض تطوير قطاع الفلاحة.

2-دراسة حركي فاتح، بعنوان: تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي و تقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2018/2017.

استهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أزمة الغذاء في الوطن العربي خلال فترة الدراسة 201-2020 و التي تجلت بدءا من منتصف السبعينيات بسبب قلة الموارد و زيادة عدد السكان مع زيادة الطلب على المواد الغذائية مما نتج عنه عجز في تغطية الطلب محليا و اللجوء إلى الخارج لاسترداد احتياجاتها من الغذاء ، كما تعرضت الدراسة إلى تقديم بعض الحلول المستقبلية المناسبة لحل هذه المشكلة ، بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجه الزراعة العربية، كما بينت الدراسة أن مقومات الأمن الغذائي المتاحة في الوطن العربي غير كافية لتحسينه خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة في الوطن العربي ، كما أن السياسات الزراعية العربية لم تحقق الأهداف المسطرة.

3-الاستاذة عمراني نادية، بعنوان: سياسات الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي (موضوع نشر في مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، العدد الثالث).

استهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الأمن الغذائي اصطلاحا و لغة بحيث بينت أن الأمن الغذائي يكمن في حصول الناس جميعا و في جميع الأوقات و بصورة مادية و اجتماعية و اقتصادية على الأغذية الكافية و الأمنة و المغذية التي تلبي احتياجاتهم و أفضلياتهم من ممارسة حياة ملؤها الصحة و النشاط ،كما بينت الدراسة أن وجوب توفير تكنولوجيا و معدات كافية كما و كيفا يجنب القطاع الكثير من المشاكل و خاصة المناخية منها ، مما يوفر للاقتصاد موارد كبيرة ، بالإضافة إلى أن الدراسة قدمت مجموعة من الاقتراحات منها ضرورة وضع سياسات استراتيجية و إيجاد تمويلات تشجع الفلاحين على التوسع في انتتاج السلع الضرورية مع تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي من خلال فتح مراكز للبحث المتخصصة.

4-مراحي خديجة، بعنوان: واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر ، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سوق نعمان بولاية أم البواقي ، مذكرة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ،السنة الجامعية 2017/2016 ، جامعة أم البواقي .

تطرقت الباحثة إلى أهمية المشاريع الاستثمارية الفلاحية التي أعطت لها الدولة أهمية كبرى و هذا من خلال الإصلاحات المالية و الاقتصادية ، بحث تهدف الدراسة إلى تحديد أساليب تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية بالجزائر مبينة مفهوم التمويل و عملية التمويل و كذا العوامل المحددة لأنواع التمويل ،كما بينت دراسة الاستثمار الفلاحي بالجزائر في ظل لإصلاحات و التوجهات الحديثة ،مع التركيز على دراسة حالة تتعرض فيها إلى أنواع القروض المخصصة للقطاع الفلاحية و ماهي شروطها و كيفية متابعة تنفيذ هذه البرامج بغرض تحقيق الهدف الذي خصص من أجله القرض.

سابعا: منهج البحث

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، و من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية التابعة لها والتأكد من صدق الفرضيات الموضوعة، ارتأينا اختيار المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري لدور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي ، و في الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج

التحليلي الخاص بدراسة حالة تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية بخنشلة لقرض استثماري إحداهما قرض الرفيق و الثاني قرض التحدي، كما تم تحليل الإحصائيات الواردة في موضوع البحث حتى نبين دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي.

ثامنا: حدود الدراسة.

إن دراسة هذا الموضوع تطلبت تحديد وتبرير مجال وحدود الدراسة في:

- ✓ الحدود المكانية: موضوع الدراسة يتعلق بطرق التمويل للقطاع الفلاحي بالجزائر قصد تحقيق الأمن الغذائي
- ✓ الحدود الزمنية: يتعلق بدراسة حالة تمويل قرض بصيغتي التحدي و الرفيق خلال سنة 2021 من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية بخنشلة

ثامنا: منهج البحث

انطلاقا من طبيعة الموضوع و الأهداف المنوطة به فقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة عامة و فصلين الأول نظري تحت عنوان تمويل البنوك التجارية للقطاع الفلاحي و الذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث ، تناولنا في المبحث الأول مراحل و نشأة البنوك و كذا تعريف البنوك التجارية مع تحديد وظائفها، أما المبحث الثاني فتناولنا أساسيات حول التمويل البنكي لقطاع الفلاحة اذا تطرقنا إلى تعريف التمويل و أهميته و أنواعه و محدداته و أسس منح التمويل ، كما بينا مفهوم التمويل الفلاحي و طبيعته و دوره في النهوض بالقطاع الفلاحي في المبحث الثالث تناولنا القطاع الفلاحي و استراتيجية الأمن الغذائي إذ تطرقنا إلى مفهوم الأمن الغذائي و العوامل المؤثرة فيه و اليات تحقيقه بالإضافة إلى السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي مع خاتمة الفصل الأول. أما الفصل التطبيقي فتناولنا فيه في المبحث الأول تعريف ميدان الدراسة إذ تعرضنا إلى عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بينما في المطلب الثاني تطرقنا إلى كيفية تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية للمشارع الفلاحية و أخذنا نموذجين هما قرض الرفيق و قرض التحدي مع تزويد الدراسة بإحصائيات تتعلق بالسنوات 2016 إلى سنة 2020 مع خاتمة الفصل التطبيقي.

وفي الأخير خاتمة نهائية نتعرض فيها إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية مع تكيد أو نفي الفرضيات الموضوع في الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري– تمويل البنوك التجارية للقطاع الفلاحي

تمهيد:

يشكل الأمن الغذائي هدف استراتيجي لجل الدول إذ يحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المستمر للواردات الغذائية من قبل الدولة النامية ، بحيث تسعى هذه الأخيرة إلى تلبية الحاجات الغذائية لسكانها ، حيث يختلف مفهوم المن الغذائي باختلاف رؤية المفكرين الاقتصاديين بحيث يرى بعضهم أنها قضية عالمية تجد حلا لها في وجوب توفر كميات كافية من الغذاء بينما يعتبرها البعض مشكلة خاص بكل دولة و علاجها يتمثل في حصول الأفراد على الغذاء الكافي و اللازم من اجل حياة صحية .

و لقد سعت الجزائر إلى النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال العديد من الأليات و الأساليب قصد تمويله عن طريق البنوك التجارية التي يتجلى دورها في تجميع الادخارات و توفير الموارد المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية و إعادة إقراضها لمختلف الفعاليات الاقتصادية و منها القطاع الفلاحي بغرض خلق الثروات و تلبية حاجات المجتمع قصد التقليل من الواردات من العالم الخارجي .

ومن أجل هذا تعرضنا في الفصل الأول لمختلف الجوانب المتعلقة بالجانب النظري الخاص بتمويل البنوك التجارية للقطاع الفلاحي إذ قسمنا الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

- **المبحث الأول: البنوك ومصادر التمويل**
- **المبحث الثاني : اساسيات حول التمويل البنكي لقطاع الفلاحة**
- **المبحث الثالث : القطاع الفلاحي و استراتيجية الامن الغذائي**

المبحث الأول: البنوك و مصادر التمويل

إن فعالية النظام المصرفي تقاس بعنصرين هما مدى قدرة النظام على تعبئة الموارد المالية و ثانيا مدى قدرته فى تخصيص الأموال القابلة للإقراض وفق افضل الصيغ الممكنة ، و تتطلب هذه العملية وجود بيئة هيكلية مناسبة و تنظيم اقتصادي مناسب تتحدد فيه الاداءات وفق قانون القيمة ، و من هنا وجوب أن تتمتع البنوك بحرية الحركة و استقلالية القرار ، و تخلق هذه المميزات اداءا مهنيا عاليا للنظام المصرفي بواسطة استغلال كل الطرق و الأساليب و التقنيات المتاحة ، و على ضوء هذا نستعرض النشأة التاريخية للبنوك التجارية و كيفية استقطاب الودائع مع وضع سياسات للإقراض و إظهار وظائف و أهمية البنوك التجارية مع تحديد الهيكل التنظيمي لها و أنواعها.

المطلب الأول: الاطار التاريخي لنشأة البنوك التجارية

فيما يلي نتعرض لنشأة البنوك التجارية و تعريفه و وظائفها

الفرع الأول: مراحل و نشأة البنوك التجارية

يعود تاريخ نشأة البنوك إلى القرون الوسطى أي القرن الثالث عشر و الرابع عشر بعد ازدهار المدن الإيطالية خاصة جنوة و فلورنه ، على اثر الحروب الصليبية ، فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش ، كما أن العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة سواء عن طريق النهب أو الشراء و ترتب على كل هذا النشاط تكدسا في الثروات ، و كان التاجر و الصائغ و الصيرفي من اكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير وقد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية ، ثم بدا تحويل الودائع من اسم إلى اسم بحضور الطرفين و مع مرور الوقت أصبحت تنتقل عن طريق عملية التظهير كما ظهرت شهادات الإيداع لحامله التي انبثق منها الشيك و كذلك البنكنوت بشكله الحديث.[1]

[1] ، شاكر القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون،الجزائر،1989،ص25

و باستقرار الثقة في المؤسسات المصدرة لشهادات الإيداع ، اعتاد الأفراد قبولها وفاءا للمعاملات ، و منذ بداية القرن 18 اخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا ، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد و عائلات و كانت القوانين تقضي بذلك حماية المودعين.[1]

و كان أول بنك أقيم في البندقية عام 1157 م، ثم تولى ظهور البنوك بعد ذلك ، فظهر بنك أمستردام عام 1609 و بنك إنجلترا عام 1694 و بنك فرنسا عام 1800.

و مجمل القول أن ظهور البنوك يعود إلى الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل و الثقة و قد واكب نشوء الرأسمالية و ساهمت كثيرا في تطورها من رأسمالية تجارية الر رأسمالية صناعية

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية و وظائفها

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين و الأنظمة التي تحكم أعمالها التي تتباين من بلد إلى أخر ، كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه البنوك و شكلها القانوني ، و لذا فان من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف شامل لها على اختلاف أنواعها و أشكالها و القوانين التي تحكم أعمالها.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون المصرف بانه " منشاة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف يسمى Bank Charter سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية(الاتحادية أو الفيدرالية) أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها " و من ثم يبين القانون صراحة وظائف المصرف الأمريكي و الشروط الواجب توافرها لمباشرة هذه الوظائف بحيث تكون الحدود واضحة بينه و بين المؤسسات الأخرى.[2]

بينما في الجزائر ينص الأمر 10-04 المعدل لأمر 03-11 بانه " تعتبر البنوك التجارية أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات في المواد من 70 إلى 75 من هذا القانون و هذه العمليات هي :

---

[1] ، حسن احمد عبد الرحيم، البنوك، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، 2011، ص46.

[2] ،د.خيرت ضيف، محاسبة المنشآت المالية القاهرة، شركة الإسكندرية للطباعة و النشر، مصر، 1970، ص1

- عمليات الصرف.
- –عمليات على الذهب و المعادن الثمينة و القطع المعدنية الثمينة
- توظيف القيم المنقولة و كل منتوج مالي ، و اكتتابها و شرائها و تسييرها و حفظها و بيعها.
- الاستشارة و المساعدة في مجال تسيير الممتلكات.
- الاستشارة و التسيير المالي و الهندسة المالية و بشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات و التجهيزات و إنمائها.

إذ يوضح القانون المتعلق بالنقد و القرض بان العمليات المصرفية تتضمن تلقي الأموال من الجمهور و عمليات الإقراض و كذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل ، و كي تمارس هذه البنوك نشاطها يجب أن تتحصل على ترخيص من مجلس النقد و القرض و أن تكون الطبيعة القانونية في شكل شركات مساهمة أو يدرس المجلس جدوى اتخاذ بنك أو مؤسسة مالية شكل تعاضدية.[1].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم 03-11 ،العدد52،الصادر بتاريخ27 غشت 2003،ص12

المبحث الثاني: اساسيات حول التمويل البنكي لقطاع الفلاحة

يمثل التمويل البنكي الشكل التقليدي والمعروف لتمويل المؤسسات ، حيث يبقى الجهاز البنكي الملجأ الأول للحصول على الموارد المالية لذا تعتبر البنوك مصدرا أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المؤسسات الخاصة في الدول النامية لعدم توفر مصادر أخرى للتمويل ، ويعتبر أيضا المصدر الأساسي في التمويل التنمية الاقتصادية الوطنية ، وسيتم من خلال هذا المبحث التعرض في المطلب إلى التمويل البنكي، وظائفه ومحدداته، أما المطلب الثاني سيتم التطرق الى التمويل الفلاحي، اهميته وكدلك شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي.

المطلب الأول : تعريف التمويل البنكي وأهميته

الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي

يتم التعرف على التمويل البنكي وأهميته للمؤسسات والأفراد والاقتصاد بصفة عامة ضمن هذا المطلب الفرع الأول : تعريف التمويل البنكي يعتبر التمويل البنكي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للقطاعات الاقتصادية العاملة في إطار الاقتصاد الوطني ولذلك يعرف التمويل البنكي على أنه:

تعريف 01 : التمويل البنكي هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي ، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.[1]

تعريف 02 : عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية ودعمها وتنميتها وذلك بما يتلائم وأهداف النظام الاقتصادي والخطة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع قطاعاته في كل البلدان النامية والمتقدمة ، عن طريق القروض أو ما يسمى بالائتمان.

يعرف الائتمان بانه : تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ محددة ، ويتح تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة الضمانات التي تكفل لبنك استرداد أمواله في حالة تعسر العميل وعدم قدرته على السداد دون أن يتحمل البتك أي خسارة مالية ، ويمكن تعريفه من وجهة نظر أخرى بأنه الثقة

[1] مريم العمري، مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق الايجار(المعايير والمبررات)، مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية تأمينات ، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012-2013،ص02.

التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ من المال لاستخدامه في غرض من خلال فترة زمنية معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.[1]

ويمكن تصنيف الائتمان إلى نوعين :

– الأول : ائتمان في شكل تقديم قروض نقدية بطريقة مباشرة أو إعطاء تقديم على الحساب أو الدفع من تحت الحساب ، أو خصم كمبيالة لصالح صاحبها.

– الثاني : لا يقدم فيه البنك أية أموال إلى عمله وإنما يمنحه الكفالة والضمان ، فيلتزم مثلا لصالح العميل عن طريق قبوله كمبيالة صادرة عن العميل ، وفي الواقع إن هذه التفرقة تختفي في النهاية لأنه حق في حالة ضمان البنك لعميله فإن البنك يؤدي به إلى التزام بدفع مبلغ معين للغير من أجل عميله ، ومن ثم بتحويل الضمان إلى قرض غير مباشر[2].

الفرع الثاني: أهمية التمويل البنكي

تعتبر البنوك من أهم المصادر التي تلجأ إليها القطاعات الاقتصادية المباشرة العمليات الإنتاجية الاستهلاكية وإتمامها ، والتي تتم على مستوى الاقتصاد ككل ، فالاقتصاد الحقيقي يحتاج إلى التمويل لكي تتم دورة الإنتاج والتسويق ، وتبدو أهمية التمويل البنكي واضحة في الاقتصاديات الحديثة ، فالإنتاج الحديث يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة ، حيث أنه من النادر أن يملك المنتج ولوحده هذا القدر الضخم من الأموال ، وهكذا فالإنتاج الكبير والحديث لم يكن ليوجد لولا الائتمان الذي توفره البنوك بقدر كبيرا لأصحاب الفعاليات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات وحكومات ،ولذلك تكمن أهمية التمويل البنكي فيما يلي :

– من وجهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والتمر ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.[3]

– يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة ؛

---

[1] حسين غطا غنيم، دراسات في التمويل، المكتبة الاكاديمية للنشر، القاهرة، 2005،ص45.

[2] مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999،ص124-125.

[3] حمزة محمود الزبيعي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص28.

– توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية واستمرارها ، ويتعلق ذلك خاصة بالمشاريع الإنتاجية الحديثة ذات الثقل الكمي والنوعي ، والتي تعتبر نتاج الثورة العلمية التكنولوجية ، ونتيجة حتمية لتطور الحياة الاقتصادية ، والتي يترتب عليها من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما يلي:[1]

–تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية؛ –التخفيف الكبير من حدة البطالة والفقر، وذلك من خلال توفير منافذ لجميع الموارد الاقتصادية بما فيها من العنصر البشري المنتج والمبدع؛

–تحقيق درجة عالية من العدالة الاجتماعية والاقتصادية في التوزيع ، وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين بأسعار يمكن للغالبية دفعها ، وذلك بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات العالمية وبما يضمن الانخراط في واقع المجتمع العالمي ؛

–تعزيز الأمن القومي لاسيما في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الحالية والمتمثلة بتعدد الأقطاب الاقتصادية والتكتلات الكبيرة التطور وانفتاح السوق وأيضا تفاقم النزاعات التجارية؛

–تمويل عجز الموازنة العامة ويعتبر مصادرها من المصادر الداخلية والذي تلجأ إليه الدولة عند دعر كفاية إيرادات المصادر التقليدية من ضرائب ورسوم وقروض لتغطية النفقات العامة لهذه الدولة؛

الفرع الثالث: أنواع التمويل البنكي

يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة في إطار الاقتصاد القومي إلى عدة أنواع وذلك وفق المعايير الأتية :

1– التمويل البنكي بحسب الغرض منه

ويمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعا للغرض منه إلى :

[1] زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص43.

– التمويل البنكي الاستثماري :

وهو عبارة عن الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثانية والتي تؤدي في مجموعتها إلى زيادة الأموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر .[1]

التمويل البنكي الاستغلالي

ويقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي اقتناء مواد أولية ، دفع أجور ، ، تأمين وتمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة أقل من سنة وقد تصل إلى سنتين و تقوم به أساسا البنوك التمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية ومتطلبات الصندوق وتستحق بعد تصريف المنتجات وتحقيق عوائد من المبيعات.

ويمثل تمويل نشاطات الاستغلال أهم مجال التمويل البنكي خاصة التجارية لطبيعتها .

وهناك عدة طرق تتبعها البنوك التمويل هذه الأنشطة وفقا لطبيعة النشاط إن كان تجاري ، صناعي ، زراعي أو خدماتي أو الوضعية المالية للمؤسسة في حالة عدم التصريف واستمرار عملية الإنتاج لا يمكن الوفاء ، وتطلب المؤسسة تحديد الفترة أو ما يطلق عليه " خط القرض " ويمكن قبوله من طرف البنك رفضه حسب ملف القرض.[2]

التمويل البنكي الاستهلاكي :

وهو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي ، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها ، وأهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد غاليا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الائتمان يشكل البيع بالتقسيط .[3]

---

[1] زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] عمران نادية، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(شبكة الاشغال ورقلة)، مذكرة علوم اقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015، ص18.

[3] احمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، سورية، 2000، ص235.

2 –التمويل البنكي بحسب مدته

بموجب معيار المدة يمكن تقسيم التمويل إلى:[1]

– التمويل البنكي قصير الأجل

ويقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص الدفع الأجور وشراء المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات الدورة الإنتاجية .

– التمويل البنكي متوسط الأجل :

ويستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو التمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين ، وتكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات .

– التمويل البنكي طويل الأجل :

وينشأ هذا التمويل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات . ويعتبر التمويل البنكي طويل الأجل مسن أهم العناصر الأساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية ، لذلك تعتبر عملية الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الإجراءات الاحترازية التي يتوجب على البنك أخذها بعين الاعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل.[2]

3– التمويل البنكي الخاص:

وينقسم التمويل البنكي على حسب هذا المعيار إلى:

– التمويل البنكي الخاص

ويمنح هذا التمويل للأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص الحصول على هذا التمويل على الملاءة المالية الحالية والمستقبلية التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك.

---

[1] معراج هواري،حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص17.

[2] زبير عياش، مرجع سبق ذكره،ص46.

– التمويل البنكي العام

هو التمويل الذي يمنح الأشخاص القانون العام ، (الدولة ، الهيئات ، المؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية .[1]

التمويل البنكي بحسب الضمان

وتندرج تحت هذا المعيار نوعين من التمويل وهما:

– تمويل بنكي بضمان

يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل ضمان قبل منح هذا التمويل وعادة تكون في المشروعات الحديثة أو الغير المعروفة أو المحتملة بأعباء مالية كبيرة تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتها بدون ضمانات وينقسم يدوره هذا النوع إلى:[2]

– تمويل بنكي بضمان شخصي والذي يقدمه البنك للعميل دون أن يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين ، أي الثقة بالتعامل واستمرار التعامل هما الضمان الأساسي في مثل هذا النوع من الائتمان ، كما يمكن أن يتمثل الضمان الشخصي في الكفالة والتي تتمثل في تعد شخص أو أشخاص آخرين بسداد أصل الدين والفوائد في مكان العميل إذا عجز هذا الأخير عن ذلك .

– تمويل بنكي يضمان عيني : وهو ائتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان ، حيث يكون القرض بضمان عقارات ، بضائع ، أوراق مالية ... الخ .

– تمويل بنكي بدون ضمان

وهو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي ، ولكنه يكتفي فيه بوعد المفترض بالدفع وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار عدة معايير ، منها حالة العملاء الذين يقترضون من البنك بصفة منتظمة ، والمركز الائتماني للعميل ومقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

---

[1] مريم العمري، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2] زبير عياش، مرجع سبق ذكره،ص47-48.

5– التمويل البنكي المباشر وغير المباشر :

يقسم التمويل البنكي حسب هذا المعيار إلى :

– التمويل البنكي المباشر

يعتبر هذا النوع من التمويل دعما مباشرا للمتعامل التمويل حاجاته المختلفة ، ويتضمن كلا من الحساب الجاري المدين والقروض النقدية وخصم الأوراق التجارية.

– التمويل البنكي غير المباشر

يقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل لتنفيذ الالتزامات المادية عليه والذي يتمثل بعدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل وإنما التيسير له في تنفيذ أعماله ، ويتضمن كلا من الاعتمادات المستندية والأوراق المقبولة المكفولة وخطابات الضمان وكذلك البطاقات الائتمانية ... الخ . وكذلك يمكن ذكر عدة أوجه أخرى للتمويل البنكي:

6– التمويل البنكي الدولي

تعتبر البنوك التجارية قلب نظام التمويل الدولي ، وهي تمارس دورا فريدا في تسهيل التجارة الدولية وتدعيم توسيع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولية ، سواء ذلك الذي يتسم بالأجل الطويل أو ذلك الذي يتميز بالأجل القصير ، لذلك فإن البنوك التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن والأوراق التجارية الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية.[1]

7– التمويل البنكي المشترك

ظهرت فكرة الائتمانيات المشتركة بعد تعاظم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم الأمر الذي تطلب تكبير الائتمان المشترك الذي يساهم فيه أكثر من بنك ، إذ دعت حاجة المشروعات الكبرى إلى تمويل

[1] حمزة محمود الزبيعي ، مرجع سبق ذكره، ص114.

ضخم قد لا يستطيع بنك واحد تقديمه تجنبا للمخاطرة الكبيرة ، ولذلك فإن المصارف أدخلت نظام الائتمان المشترك الطويل الأجل.[1]

8– التمويل البنكي بصيغة الائتمان الإيجاري

ويعتبر التمويل الايجاري شكلا جديدا للائتمان المصرفي وهو أحد أهم التطورات التي حدثت في نشاطات المصارف بل هو ذروة التطور القانوني للصيغ التي تحققت لشركات الأعمال في الحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن تضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة ، في التمويل الايجاري يقتصر الأمر على أداء الإيجار المستحق على الأصل الثابت عن كل فترة زمنية مع الحفاظ في ذات الوقت كامل الضمانات اللازمة للمؤجر في تلك الموجودات أو المعدات عن طريق الاعتراف للمؤجر بحق الملكية لتلك المعدات أو الموجودات مع الاتفاق على إمكانيات استرداد الأصول المؤجرة إذا امتنع المستأجر عن أداء قيمة الإيجار المتفق عليه ، ولذلك فإن بين المؤجر التأجيري يمثل ائتمانا مصرفيا مباشرا فالعلاقة بين المؤجر (البنك) والمستأجر (شركة الأعمال يعد بمثابة اقتراض للأموال فالعمل (المستأجر) لا يطلب منه دفع قيمة الأصل المستأجر وإنما يقوم بتسديد مبالغ متفق عليها تمثل قيمة الإيجار كما هو محدد في العقد مع حق العميل بامتلاك الأصل بعد تسديد كامل للمبلغ[2].

الفرع الرابع: محددات وأسس منح التمويل البنكي

يلاحظ أنه عند اختيار البنك الطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لابد أن يوازن بين عدة عوامل وأخذها بعين الاعتبار نفكر منها:

1– الربحية

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من عداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي التكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك ، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك .

---

[1] ايمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض، مذكرة نيل شهادة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة تشرين، سورية،2006–2007.

[2] حمزة محمود الزبيعي، مرجع سبق ذكره، ص115.

2– الأمان (الضمان)

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد على حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات ، فإن البنوك التجارية لابد أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.

3– السيولة

تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال قصيرة الأجل –التي يقدمها المودعون كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب ، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال ، معنى ذلك أن البنك قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله بصورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل يقود الاستثمار إلى تقنية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسارة

4– قرارات البنك المركزي

يخضع البنك التجاري في منع الائتمان لما يصدره البنك المركزي (كونه المسئول عن وضع ومراقبة وتنفيذ السياسة النقدية) من قرارات مثل تلك المتعلقة بحدود الاقتراض، وكذلك نسبتي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما وغيرها من القرارات.[1]

5–السياسة الائتمانية للبنك وطبيعة الودائع

يخضع البنك فيما يمنحه من تمويل السياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في الميادين المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وأجالها الزمنية وشروطها.

[1] زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص50.

المطلب الثاني: التمويل الفلاحي، اهميته وشروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

الفرع الأول : مفهوم التمويل الفلاحي

1- يمكن تعريف التمويل الفلاحي أنه توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم .

2- وكتعريف شامل للتمويل الفلاحي هو منح قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها خصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعة الجاري والأجهزة والأبنية.[1]

الفرع الثاني : طبيعة التمويل الفلاحي

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:

1- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار[2]

2- تفتيت الملكية وتعدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية الاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي والتي تبدأ من مجرد استغلال إلى الإتجار بالمشاركة تم الإيجار النقدي.

3- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان الفلاحي إلى الملكية والمرافق الاساسية[3].

الفرع الثالث: أهمية التمويل ودوره في النهوض بالقطاع الفلاحي

1- يعتبر التمويل أداة هامة الأدوات الضرورية للعملية الإنتاجية ، كما تزداد أهميته بالنسبة للدول التي تعتمد على القطاع الفلاحي كقطاع رئيسي حيث تعاني من مشاكل اقتصادية مختلفة ، كريادة النمو السكاني وانخفاض الإنتاج و الدخل ، وكذا انتشار البطالة ، كما أن كثير من الدول المتقدمة قد أخذت تستعمل المواد الفلاحية والغذاء بصفة خاصة كسلاح تحدد به كثيرا من الدول النامية و تفرض كل شروطها على هذه الدول.

---

[1] عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص71.

[2] بن سمية عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 22/21 نوفمبر2006،ص03.

[3] بن سمية عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص03.

2- كما أن للتمويل الفلاحي آثاره اقتصادية واجتماعية ، حيث تظهر مدة الآثار في إعطاء المزارعين فرصة استغلال أراضيهم أحسن استغلال عن طريق قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور المنتقاة ، وكذا مختلف الأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات الخاصة بعملية الحرث والتهيئة .

3- كما يمكن للفلاح بواسطة القروض التي يحصل عليها ل أن يزيد من عدد الدورات الإنتاجية التي تعود على الفلاح بالفائدة من عدة نواحي ، سواء من ناحية زيادة دخلة نتيجة زيادة الإنتاج أو عن طريق تعدد المنتجات لأنه حتى وإن انخفض سعر منتوج ما فإنه سيعوض هذا في باقي المنتجات الأخرى .

4- إن استغلال الأرض في أكثر من مرة يتطلب العمل الدائم من الفلاح أو البحث عن عمال آخرين لمساعدته وهنا نجد التمويل يعمل بطريقة أو بأخرى على مكافحة البطالة.

5- إن زيادة دخل الفلاح يؤدي إلى زيادة إنفاقه في مختلف المستويات سواء كان هذا الإنفاق خاص بالإنتاج أو الاستهلاك وكلاهما يؤدي غلى رفع مستوى معيشة الفلاح وباقي أفراد المجتمع من جهة أخرى .[1]

الفرع الرابع: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

من أجل نجاح سياسة التمويل الفلاحي لابد من أن تراعي الشروط التالية:

أ- التقليل قدر المستطاع من تكلفة القرض[2]

ب- وضع خطط خاصة بعملية الاقتراض من طرف المؤسسات المقرضة.

ت- مراعاة الوفاء من طرف المزارعين اتجاه مؤسسات الاقتراض.

ث- تامين محاصيل الزراعة لدى المؤسسات المختصة

ج- تجسيد قيمة القرض على أساس قواعد منظمة

ح- وجوب استخدام القروض الفلاحية المتاحة في الأغراض التي صرفة من أجلها

خ- تهيئة المناخ.[3]

---

[1] عز الدين سمير، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2] عز الدين سمير، مرجع سبق ذكره، ص03.

[3] عز الدين سمير، مرجع سبق ذكره، ص08-09.

المبحث الثالث : القطاع الفلاحي و استراتيجية الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي في أي مجتمع من أهم أولويات السياسة الإقتصادية والاجتماعية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالأمن القومي واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، وجوهر القدرة على إنتاج الغذاء بشكل يعادل أو يزيد عن احتياجات الطلب الداخلي.

وبالتالي فإن دراسة المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي وتوضيح أولوياته تعتبر المدخل الرئيسي للتعمق في أبعاده المختلفة ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لتحقيقه.

المطلب الاول : ماهية الامن ، العوامل المؤثرة فيه و اليات تحقيقه

الفرع الاول: التأصيل النظري لقضية الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من المفاهيم التي ركزت عليها الكثير من المنظمات الدولية والعالمية كمنظمة الزراعة العالمية ،وصندوق النقد العربي، حيث اعتبروها قضية اساسية بديلة لمفهوم الاكتفاء الذاتي، وهذا نتيجة للتطور الذي حصل على المستوى العالمي، وتجسد هذا الإهتمام في الكثير من الرؤى والتصورات لتحديد دلالات الأمن الغذائي، وأر وار تحقيقه وأبعاده وذلك ما سنتناوله فيما يلي:

أولا: الأمن الغذائي (المفاهيم والمستويات)

1- **مفهوم الأمن الغذائي:** هناك تعاريف عديدة لمصطلح الأمن الغذائي، فقد تصدرت قائمة نقاشات الباحثين والخبراء الاقتصاديين، حيث نجد أن منظمة الأغذية والزراعة عرفته على أنه "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة "[1].

2- وتعرفه كذلك المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أنه " إنتاج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء بالكميات المتوازنة وبطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية وأن تكون تنافسية"[2].

[1]– صندوق النقد العربي ،**التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: قطاع الزراعة**، الإمارات ،2002، ص181.

[2]–بكدي فارمة، رابح حمدي باشا ،**الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط1، 2016، ص29.

ويرى العديد من المختصين بأن الأمن الغذائي لا يتحقق إلا إذا كان لكل بلد ولكل منطقة من مناطق العالم القدرة على إنتاج المواد الغذائية بالقدر الذي يحتاج إليه، بحيث يكون في منأى عن الابتزاز الذي قد يتعرض له[1].

ويعرف الأمن الغذائي كذلك بقدرة المجتمع على توفير احتياجاته الغذائية الأساسية للأفراد وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات الذي يمكن استخدامه في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات وأن يتوفر في صادراتها الزراعية أو غيرها ميزة نسبية في إنتاجها، وان توفر للأفراد ما يكفيهم من الغذاء بالكم والكيف والنوع اللازمين للنشاط والصحة، مع مراعات عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد المجتمع لاسيما ذوي الدخل المحدود.

ومما سبق نستنتج أن التعاريف السابقة لا تقضي بضرورة إنتاج وتوفير ما يكفي فحسب بل يقتضي أيضا أن يكون في مستطاع كل فرد أو أسرة الوصول إلى الغذاء الذي يحتاجونه وتأمين الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة يوميا، وفي هذا الإطار يمكن استعراض مجموعة من الأبعاد هي:[2]

أ– البعد الزمني: وهي إمكانية أي دولة من تغطية احتياجاتها الغذائية سواءً على المدى القريب أو البعيد في ظل مختلف الأزمات التي يمكن أن تواجهها الاقتصاديات خاصة بالنسبة للمدى القصير، فالمجتمع في هذه الحالة لا يهمه كيفية إدارة ميزانيات الدولة، بقدر ما يهمه توفير الغذاء بغض النظر عما إذا كانت نفقات الغذاء قد غطيت من الميزانية الخاصة أو من الميزانية العامة، فالمهم أن يجد المستهلك ضالته المنشودة متوفرة في السوق وبالسعر المناسب بالإضافة إلى ذلك يجب أن يوفر المجتمع حاجياته الغذائية في الظروف الطبيعية من مصادر يطمئن إليها من الداخل أو الخارج، فالمطلوب هو الحصول على الغذاء سواء كان ذلك من دولة مجاورة أو دولة بعيدة أو من دولة صديقة أو من دولة غير ذلك.

ب– –البعد الكمي: وهو حصول المستهلك على الكمية المناسبة من المواد والعناصر الغذائية التي تغطي احتياجاته بالمعنى الكمي حسب المقررات من الطاقة والعناصر الغذائية المبنية على الاحتياجات الفردية للمستهلك ويجدر بالذكر أن الأرقام الموصى بها مقترنة بمتغيرات العمر والجنس والحالة الفيزيولوجية وربيعة العمل

[1]– السيد محمد السريتي ،**الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأردن، 2000، ص35.

[2]محمد رفيق حمدان ،**الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، دار الوائل للنشر، الأردن، ط1، 1999، ص19.

الذي يمارسه المستهلك، وتتعلق هذه الأرقام بالكميات المفروضة وتناولها من الطاقة الغذائية مقاسة بالكيلو كالوري أو البروتين أو الدهون أو النشويات مقاسة بالغرام وفي هذه الحالة يكون المستهلك في حالة جيدة إذا استهلك الجزء المفروض له من الطعام وإذا ما حصل العكس أي على الأقل 80% من هذه الاحتياجات فإنه يعاني من فقدان الأمن الغذائي.

ج– –البعد النوعي: وهو حصول المستهلك على الغذاء بنوعية جيدة، حيث يكون مصدر هذا الغذاء نباتي أو حيواني، فلا يمكن الحكم على نوعية الطعام المستهلك لفريقين يتناولان نفس الكمية من العناصر الغذائية والطاقة إلا بمعرفة مصادر هذه العناصر، وكلما كانت العناصر الغذائية ذات اصول حيوانية كانت قيمتها الغذائية أعلى، لأن القيمة البيولوجية للبروتين الحيواني أعلى منها في حالة كونه نباتي فليس كل الغذاء ذا قيمة واحدة حتى لو كانت الكميات مماثلة معتمدا في ذلك على نوعية الطعام.

د– البعد الاقتصادي: إن توفر الغذاء بالكمية والنوعية المطلوبة لايحقق بالضرورة الأمن الغذائي، إلا إذا كان بمقدور الناس الحصول على الغذاء مدعومين بقدرة شرائية تمكنهم فعلا من اقتناء الغذاء وتناوله، ولهذا يعتبر الدخل عنصرا أساسيا من عناصر الأمن الغذائي.

3– مستويات الأمن الغذائي:

من خلال مختلف المفاهيم التي ذكرناها للأمن الغذائي، يمكن استنتاج مجموعة مختلفة من المستويات حيث تتراوح بين الحد الأدنى الذي يمثله مستوى الكفاف، وبين الحد الأقصى الذي يمثله المستوى المرغوب فيه أو المتوقع حيث تهدف إستراتيجية الأمن الغذائي للانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى ولعل أهم هذه المستويات هي[1]:

أ–**المستوى الأول**: مستوى الكفاف: وهي قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي توفير الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد وفقا لما توصي به المعايير الدولية ويمكن الدلالة على هذا المستوى بمفهوم حد الفقر "وهو الحد الأدنى لتلبية النفقات الضرورية للحياة"

[1]– السيد محمد السريتي ،**الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، رؤية إسلامية ودراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر،الأردن، 2000، ص21.

ب –**المستوى الثاني**: المستويات الوسطى: يتمركز هذا المستوى بين الكفاف والمتوقع، إذ يتسم بظاهرة سوء التغذية التي تنخفض تدريجيا كلما وصلنا إلى المستوى المرتقب، ويقصد بها نقص مكونات الغذاء من المركبات الأساسية اللازمة لتكوين الجسم، وبالتالي يتعرض الفرد لسوء التغذية وليس لنقص الغذاء.

ويتم التخلص من هذه الظاهرة عن طريق توفير المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع، وتعتبر ظاهرة سوء التغذية من أخطر المشاكل التي تعاني منها الدول حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة الزراعة والأغذية (FAO) أن حوالي 780 مليون شخص في العالم مصابون بسوء التغذية سنويا، وتتفاقم هذه الآفة في الدول النامية، وتظهر أعراضها في: نقص الوزن بالنسبة للطول، نحافة الجسم الشديدة، نقص الطول بالنسبة للعمر.[1]

ت –**المستوى الثالث**: المستوى المحتمل: ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي توفير الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على القيام بأعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة، ومن هنا فإن المستوى المحتمل من الغذاء يركز على معادلتي الأمن الغذائي وهما:

- عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة.
- الطلب على الغذاء وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له أو من شرائه من السوق ،أو من تحويلات الغذاء بصورة مختلفة.

ثانيا: بعض المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي

1(– الإكتفاء الذاتي: يعرف الاكتفاء الذاتي بأنه قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، وعلى الموارد والإمكانيات المتاحة الذاتية، في إنتاج كل الاحتياجات الغذائية، إلا أن هذا المفهوم أثار مجموعة من التحفظات، أهمها أن الأهمية التي يمكن تحقيقها من الإكتفاء الذاتي الغذائي ،وإمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا، والقيمة الإقتصادية لهذا المفهوم، وعلى العموم فإنه في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، وما

[1]– لرقام جميلة ،**الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر ،2006/2005، ص36.

رافقها من تحرير التجارة، فإن الخبراء الإقتصاديين يعتبرون مفهوم الإكتفاء الذاتي الكامل يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات الخاصة بالسلع الغذائية مع البلدان الأخرى.

إن الاختلاف بين مفهومي الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، يكمن في نقطتين هما:

- **الأولى**: أن الاكتفاء الذاتي يعتمد على الإنتاج المحلي بصفته المصدر الوحيد للإمداد، بينما الأمن الغذائي يعتمد على الواردات التجارية والمساعدات الغذائية كمصدر محتمل للإمدادات السلعية الغذائية.

- **الثانية**: يميل الإكتفاء الذاتي من الغذاء فقط إلى توفير الأغذية المنتجة محليا، بينما يدخل في الأمن الغذائي مسائل استقرار الإمدادات، وفرص الحصول على الغذاء.

بعبارة أخرى، أنه في ظل العولمة الإقتصادية وما رفقها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة دون التمييز بين الإنتاج المحلي أو الأجنبي، لذا يميل أغلب الاقتصاديين لإستخدام مفهوم الأمن الغذائي بدلا من الاكتفاء الذاتي.

2(– التبعية الغذائية[1]: التبعية بصورة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين أو عدة مجالات مختلفة، قد تكون على المستوى السياسي أو الإقتصادي وما إلى ذلك، وللخروج من حالة التبعية يجب العمل على فك الارتباط، اي القطيعة مع النظام الرأسمالي، وبناء اً على ما سبق فإن التبعية الغذائية تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة، ومع وجود المنظمات الدولية والإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات وتشريعات معتمدة لتخفيف حدة هذه الوضعية.

3(– الفجوة الغذائية: وهي مقدار الفارق الحاصل بين ما ينتج ذاتيا وما نحتاجه للاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها أيضا بالعجز الحاصل في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية، والذي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج[2]، وتعرف الفجوة الغذائية كذلك بأنها التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم

[1]– فوزية غربي ،**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي**، مرجع سبق ذكره،ص54.

[2]رزيق المخادمي عبد القادر ، **الأزمة الغذائية العالمية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ،2009، ص216.

كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية وتوفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يدفع للاستيراد، ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبر الأخيرة على القصور المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد، وهذا هوالجانب النوعي للمشكلة عكس الفجوة الغذائية التي ترتكز على الجانب الكمي للغذاء.

وبناء عليه، فإن الفجوة الغذائية تتأثر بمتغيرين أساسيين هما الإنتاج والاستهلاك المحليين، فزيادة الأول مع ثبات حجم الطلب يؤدي حتما إلى تقليص الفجوة، بينما زيادة الاستهلاك مع ثبات حجم الإنتاج أو زيادته بنسبة أقل من زيادة الاستهلاك يؤدي إلى اتساع حجم الفجوة.[1]

4)– المعونة الغذائية: تع رف المعونة الغذائية على أنها تقديم س لع غذائية من بلد إلى آخر دون مقابل أو بشروط ميسرة، لمساعدة البلد المتلقي على تلبية حاجاته الغذائية، وتوظف المعونة لأغراض الإغاثة لضحايا الصدمات الإقتصادية والكوارث البيئية، أو في إطار مشاريع دعم الأنشطة الإغاثية، أو في إطار برامج يكون عائدها للحكومة[2]، كذلك تعرف المعونة الغذائية على أنها المساعدات العينية أو المباشرة أو المشروطة، فضلا على الموارد النقدية المستخدمة لشراء الأغذية من الأسواق المحلية والإقليمية أو الدولية، كذلك تكون المعونة على شكل هبة و/أو بشروط ميسرة سواء كانت تستهدف الأسر المحتاجة أو يعاد بيعها في الأسواق المحلية.

كذلك يمكن فهم المعونة الغذائية بأنها جميع التدخلات الداعمة للأغذية والتي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي للفقراء في الأجلين القصير والطويل سواء تم تمويلها عن طريق الموارد الدولية أو الموارد القطرية العامة والخاصة.

وترجع أصول المعونة الغذائية على شكل سلع غذائية إلى مطلع عقد الخمسينات من القرن الماضي، حيث أخذت فيما بعد أشكالا مختلفة، ولم ترتبط كميات المعونة وأشكالها من قبل البلدان المانحة بإشكاليات وأزمات الأمن الغذائي للدول المتلقية إلا بصورة متواضعة، وفي إطار فوائض الناتج الغذائي المحقق في بعض منارق العالم[3].

5)– إنعدام الأمن الغذائي: لاشك أن إنعدام الأمن الغذائي يعتبر من أهم مهددات الاستقرار والأمن على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي، فالطعام هو أول مقومات الحياة، وعدم توفره بالصورة المطلوبة يؤدي إلى الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن، لذلك فإن توفير الطعام لمعظم السكان، بأسعار تتناسب ودخولهم

[1]– حوشين كمال ،مرجع سبق ذكره،ص270.

[2]– سالم توفيق النجفي ،**الأمن الغذائي العربي)مقاربة إلى صناعة الجوع(**، مركز دراسات الوحدة العربية، الأردن، 2009، ص95.

[3]– حمدي باشا نادية، محاجبية نصيرة ،**مقاربة مفاهيمية لنظرية الأمن الغذائي–دراسة الواقع الغذائي العربي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، جامعة ورقلة، يومي28-29 مارس 2014، ص5،6.

يعتبر من أهم دواعي استتباب الأمن في المجتمع، حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفيره محكوما بسياسات بعض الدول التي ح ولت بعض السلع الغذائية كالقمح والأرز إلى سلع إستراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة، وتكمن خطورة الأمر في أن الدول العظمى تكاد تحتكر معظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي وتستطيع أن تستخدمه كسلاح لخدمة أغراضها متى أرادت وبهذا يمكن تعريف اللأمن الغذائي بأنه ظاهرة ديناميكية تختلف باختلاف المدة، وشدة التأثير، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحلية، يعرف من خلال أفراد المجتمع حالة سوء التغذية، كذلك يعرف على أنه مصطلح يشير إلى فترة الطويلة نسبيا يعاني الأفراد خلالها من إنعدام الأمن الغذائي وينعكس ذلك في التنازلات التي تقدمها الأسر الضعيفة مراعاة لمواردها المتاحة، مرغمة تحت ضغط الأزمات على التضحية بنوعية و/ أو كمية الموارد الغذائية، وبالتالي الانخفاض التدريجي في الاستهلاك الغذائي، والجدول التالي يوضح صنفي اللأمن الغذائي:

الجدول رقم: 1: أنواع اللأمن الغذائي

	اللأمن الغذائي المزمن	**اللأمن الغذائي المؤقت**
هو:–	طويل الأجل أو ثابت	قصير الأجل أو مؤقت
يحدث عندما:–	عدم قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الغذائية على مدى فترة طويلة من الزمن.	يكون هناك انخفاض مفاجئ في القدرة على إنتاج الغذاء، أو في الحصول على ما يكفي للحفاظ على حالة التغذية جيدة .
ينتج عندما:–	حدوث فترة طويلة من الفقر ،الافتقار إلى السلع، عدم كفاية فرص الوصول للموارد الإنتاجية والمالية.	الصدمات والتقلبات القصيرة الأجل في توافر إمكانيات الحصول على الغذاء، والتي تشمل التغيرات السنوية في إنتاج المواد الغذائية المحلية داخل الأسر.
يمكن التغلب عليه من خلال:–	التدابير النموذجية للتنمية على المدى الطويل والتي تستخدم أيضا لمعالجة مشاكل الفقر (مثل التعليم والحصول على الموارد الإنتاجية مثل الإئتمان). الشعوب التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تحتاج إلى	إن عدم القدرة على التنبؤ تجعل من الصعب التخطيط والبرمجة وتتطلب مهارات وأنواع مختلفة من التدخلات، بما في ذلك برامج الإنذار المبكر وبرامج شبكات الأمان.

	الوصول المباشر للغذاء من أجل زيادة طاقاتهم الإنتاجية.

المصدر: حمدي باشا نادية ،محاجبية نصيرة ،**مقاربة مفاهيمية نظرية للأمن الغذائي"دراسة واقع الغذاء العربي**، مرجع سبق ذكره، ص07.

ثالثا: سياسات الأمن الغذائي

تعَدُّ السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها البلدان العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية؛ فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة.

– السياسة الزراعية:[1] يختلف مستوى السياسة الزراعية من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف القطاع الزراعي ،حيث تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال التوزيع الأمثل للسلع الاستهلاكية الزراعية بين المستهلكين، وتحقق هذه الرفاهية من خلال تعظيم إشباع مختلف المستهلكين وكذلك تعظيم ربحية مختلف المنتجين في المجتمع، وبالتالي يمكن حصر أهداف السياسة الزراعية فيما يلي: التوزيع العادل والمناسب لمصادر الثروة والدخل.

– تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية ورفعها وتوسيعها وذلك للحصول على أعلى ناتج إجمالي بأقل جهد جماعي ممكن.

وتستخدم السياسة الزراعية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها والتي من ضمنها:

– تحسين وصيانة التربة.

– حماية البيئة من التلوث بسبب استخدام التكنولوجيا المتطورة والمرتبطة في الغالب باثار بيئية مثل استخدام المبيدات، والأغطية البلاستيكية والأسمدة الكيماوية.

– تطبيق الأنماط المحصولية التي تخدم القضية الزراعية بطرفيه ا الإنتاج والاستهلاك وتحقي ق الأمن الغذائي للمجتمع.

[1] محمد رفيق أمين حمدان ،مرجع سبق ذكره، ص 57،59.

ب– سياسات التسويق الزراعي:[1] يعتبر القطاع الزراعي ذو أهمية قصوى في البنيان الاقتصادي كقطاع رائد في مجال التنمية الاقتصادية، وهو بحق مستودع للأمن الغذائي ومصدر رزق لنسبة كبيرة من السكان، ولكن يعاني من مشاكل تحد من قدرته على النمو وأداء دوره المطلوب في تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق مستوى معيشي أفضل للعاملين فيه من مزارعين وفنيين وعمال ومهندسين وزراعيين، ولأهمية التسويق الزراعي كعنصر مكمل في الإنتاج الزراعي لدعم جميع الجهات ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي من مزارعين ومستهلكين ومسوقين، لذلك يعتبر العامل الأساسي لاستمرارية التعامل في إنتاج أي محصول من عدمه، وعليه فإن الاهتمام بهذا الجانب يصبح من الأمور المهمة والتي تأخذ جانب كبير في إعداد البرامج والخطط من أجل إنجاح العملية التسويقية الزراعية وحصول المنتجين والمسوقين على حد سواء على عوائد مناسبة التي تجعلهم يستمرون في هذا النشاط، وعموما يمكن تحديد أهداف التسويق الزراعي في النقاط التالية:

- وضع نظام تسويقي كفء يعمل على توزيع المنتجات الزراعية بطريقة منتظمة ومستقرة وشاملة لتحقيق استقرار الوضع الاقتصادي.
- العمل على توجيه الاستهلاك والاستفادة من المنتجات الزراعية بأكبر قدر ممكن.
- العمل على تحقيق المزيد من الدخل الصافي للمزارعين.
- الاهتمام بالشق الخارجي للتسويق الزراعي، وتحسين ظروفه والعمل على تنميته وتطويره مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق تنمية الصادرات الزراعية.
- العمل على الموازنة بين العرض والطلب على أساس مراعاة الزمن والكمية.

ج– سياسة الأسعار والدعم:[2]إن للأسعار والسياسة السعرية أهمية كبيرة في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد ونمط وعدالة توزيع الدخول وتأثيرها على الاستهلاك وحجم العائد الصافي في التجارة الخارجية الزراعية وتأثيرها أيضا على المستوى المعيش ي للم زارعين والمس تهلكين على حد سواء، كما تلعب دورا هام ا في مع دلالات

[1] – هشام محمد رضوان ،**التسويق الزراعي**، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية في الدنمارك ،تخصص تسويق ،8010، الدنمارك، ص2،9.

[2]صالح العصفور ،**السياسات الزراعية**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 21، أكتوبر 2003، ص 8،9.

التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي وعليه فإن نجاحها يتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الأسعار.

وفي ظل تقلب الأسعار الزراعية من موسم إلى آخر بسبب العلاقة التشابكية بين عرض المحاصيل والروابط التكاملية والتبادلية في جانب الطلب، فإن ذلك يقتضي في حالات كثيرة تدخلا حكوميا بهدف تعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الزراعي.

وعلى وجه العموم فإن معظم السياسات السعرية للمنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعية في الدول العربية تهدف إلى:

- حل مشكل التنافسية بين المحاصيل والرقعة الزراعية المحدودة وضرورة زيادة الإنتاج الغذائي لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج.
- تحقيق الاستقرار في الأسعار والدخول الزراعية وتحقيق أثر التقلبات السعرية العالمية.
- رفع مستوى معيشة المزارع، وذلك بتطوير استخدام وتخصيص الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة.
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة المداخيل من العملة الصعبة.
- زيادة الإنتاج الزراعي من أجل الاكتفاء الذاتي، وتحسين مساهمة الزراعة في الميزان التجاري، ومن أهم السياسات السعرية المستعملة في بعض الدول العربية هي:[1]
- سياسة تحديد الأسعار الزراعية: وذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الإنتاج وعلى مستوى سعر الجملة والتجزئة، وهذا التحديد لن يكون مؤثرا دون وجود سياسة للدعم والإعانة.
- سياسة الدعم: وهي تحمل الدولة فارق السعرين العالمي والمحلي للسلعة حيث يصبح سعر المستهلك)السعر المحلي أدنى من السعر العالمي(بغرض تعويض الفقراء والحيلولة دون تعرضهم لحالات سوء التغذية،[2] حيث تشمل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الزراعية.

[1]– صالح العصفور ،مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]محمد رفيق أمين حمدان ،مرجع سبق ذكره، ص60

د – سياسة الإعانة المالية: تستعملها الحكومات ذات الوفرات المالية في دفع الإعانات المالية للمزارعين وذلك لتمكينهم من استخدام أحدث التقنيات في الزراعة.

إلا أن الاستفادة من هذه الإعانة يقتصر فقط على المزارعين الأغنياء في الدول الأوربية لكن الملايين من المزارعين الفقراء في البلدان النامية يعانون من آثار سياسة الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة نتيجة الإغراق الذي يسببه الدعم الزراعي.[1]

هـ –سياسة الأسعار التشجيعية: وهي تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة.

و – سياسة الأسعار الجبرية: تهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة تحقق التوازن بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك.

ي –سياسة ضريبة الدخل: وهي إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخولهم الزراعية والإعفاء الجمركي على الواردات من مدخلات أو مستلزمات الإنتاج الزراعي وكذلك الإعفاء الجمركي على الواردات الغذائية الرئيسية.

ن –سياسة التجارة الخارجية: اهتمت الدول العربية خاصة ذات الإمكانيات الزراعية بتنظيم وتطوير التجارة الخارجية الزراعي ة عن طريق البرامج والسياسات الاقتصادية الملائمة، وقد كان للمتغيرات العالمية والإقليمية والقطرية انعكاسات واضحة في تشكيل سياسات الإصلاح الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية، وقد تمحورت هذه الإصلاحات على التحرر الكلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية تصديرا واستيرادا بالإضافة إلى تخفيضات على الضرائب والرسوم الجمركية وتقليل التدخل الحكومي المباشر في التجارة وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص.[2]

كما تؤثر التجارة الدولية بشكل حاسم في الحد من الجوع والفقر في البلدان النامية حيث تسمح الوصول إلى أسواق أكبر حجما وتتيح فرصا للتخصص في الإنتاج وبناء اقتصاديات الحجم الكبير.

وقد تكسب ذلك أهمية خاصة للبلدان النامية لاسيما الصغيرة حيث يؤدي النطاق المحدود للأسواق المحلية فيها إلى عرقلة إمكانيات الاستفادة الكاملة من قدرات الإنتاج، كما تتيح التجارة في ذات الوقت فرصا للحصول على إمدادات أفضل وارخص سعر)بما في ذلك منتجات الأغذية(، وبقدر ما تحسنت التجارة الدولية على

[1] ياسر العيسى ،**سياسة الدعم في الاتحاد الأوروبي "سلع مختارة"**، المركز الوربي للسياسات الزراعية، سوريا ، 2006، ص 01.

[2]– رارق بن موسى الزجدالي، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثانية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ديسمبر 2009، ص76.

النحو الاقتصادي بالمشاركة الموسعة في الأسواق العالمية بقدر ما يؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي على مستوى الأسرة.

وللإدماج في التجارة الدولية بالنسبة للأقطار العربية وعدم تأثرها بشكل سلبي من هذا الاندماج وجب على جميع الدول تلافي القصور وسد الثغرات وإزالة المعوقات على المستوى القطري، ومن بين المشاكل التي تشترك فيها مجمل الدول العربية وان كانت بدرجات متفاوتة هي:

- ضعف البنى التحتية خاصة وسائل النقل والطرق وعدم كفاية وسائل النقل الجوي.
- ضعف الخدمات المساعدة مثل البحوث والإرشاد.
- عدم وجود أو ضعف المؤسسات التيُ تعنى بتنمية دور القطاع الخاص في التصدير والتجارة سواء على المستوى العام أو الخاص.
- عدم كفاية وضعف التمويل والتأمين على الصادرات[1].

ز – سياسة تخزين المنتجات الزراعية:[2] تختلف هذه السياسة باختلاف حجم الإنتاج المحلي لكل دولة وباختلاف حجم الاستيراد من المواد الغذائية وباختلاف أهداف التخزين، والهدف الأساسي من التخزين هو تحقيق الأمن الغذائي الذي يستند على عنصرين هما:

- تنمية الإنتاج عن طريق التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج.
- تكوين مخزون استراتيجي لاستخدامه وقت الأزمات)الحروب، الحصار، المقارعة(.

وبالرغم من ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية خلال الفترة بين2008–2009من الحبوب (من44.55%إلى 49.17%)، ومن السكر (من 26.32%إلى 26.52%)، والألبان من 74.12 % إلى 74.37%)[3] إلا أن الإنتاج في المحصلة النهائية لا يفي باحتياجات السكان من الغذاء، وبالتالي فإن الوطن العربي يعتمد في جزء من غذائه على الخارج مما يجعله عرضة للمخاطر التي تهدد أمنه السياسي والاقتصادي

[1]– حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2003، **رصد التقدم في اتجاه أهداف المؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، منظمة الزراعة والأغذية، روما ،2003، ص16.

[2]– صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3]– الأرقام مستمدة، من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2010 ، ص 326،327.

،ولهذا تفرض هذه العوامل المقلقة وغير المستقرة وجود سياسة دائمة تحقق مخزونا غذائيا استراتيجيا كأحد الوسائل التي تحقق الأمن الغذائي وبالتالي الأمن السياسي والاقتصادي.

ويقودنا ذلك للوقوف على ماهية المخزون الغذائي وحجمه، فهناك نوعان من هذا المخزون هما:

- **المخزون العامل**: وهو ضروري لتأمين حاجة السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويعتمد هذا المخزون على الواردات، ويتفاوت حجمه من دولة إلى أخرى حسب احتياجاتها.

س **المخزون الاستراتيجي**: وهو ما يخزن لاستخدامه في الحالات الطارئة فقط كالكوارث الطبيعية وحالات الحرب والحصار والمقارعة، حيث يتوقف حجمه على أهداف الدولة المستعدة إلى أنواع المخاطر المرتقبة.

–سياسة الاستثمار الزراعي: أولت الدول العربية اهتماما متزايدا للاستثمار الزراعي خاصة بعد انتهاج معظمها سياسات التحرر الاقتصادي المبنية على الاعتماد على آليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي وعلى الدور الرائد للقطاع الخاص في التنمية الزراعية.[1]

حيث استهدفت سياسات الاستثمار في المنطقة العربية إجمالا إلى:[2]

- توفير فرص عمل للسكان الريفيين للحد من مشكلة الفقر والبطالة.
- الوصول للاستعمال الأمثل للموارد الزراعية وتطوير البنية التحتية.
- تطوير الخدمات الإرشادية والزراعية في مختلف المناطق الريفية.
- تسهيل منح القروض الزراعية.
- تحسين الأمن الغذائي للفلاحين.
- ترقية المنتجات المؤهلة للمنافسة والتصدير وتحسين التنافسية في الزراعة.
- تشجيع الاستثمار الخاص والمشترك ووضع تشريعات تنظيمية.
- استقرار النظام المص رفي وعدم وجود قيود على العلاقات المصرفية والمالية.

[1]– طارق بن موسى الزدبالي ،مرجع سبق ذكره، ص69.

[2]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي**، الخرطوم، السودان ،2007 ، ص51.

- عدم وجود قيود على التصدير.

بينما تعتبر نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي في المنطقة العربية ضعيفا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ولذلك فإن رفع كفاءة الاستثمار الزراعي من شأنه أن يؤدي إلى تنمية وزيادة الإنتاج وما لذلك من انعكاسات ايجابية على تحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي، كما أن الاستثمار في البنية الأساسية في المناطق الريفية له دور حيوي في تنشيط النمو الزراعي وتشهد الدول العربية تطورات هامة في تشجيع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الاستثمار وإقامة المشروعات الزراعية.

الفرع الثاني: مرتكزات الأمن الغذائي

لمعرفه مدى قدره اقتصاد دوله ما على توفير احتياجاتها من الغذاء، وجب التعرف على المرتكزات التي يقوم عليها هذا الاقتصاد ومدى توظيفها بغية تحقيق اهداف الأمن الغذائي بالإضافة إلى التعرف على مختلف المؤشرات حيث تعتبر هذه العوامل هي المحددة لمدى ابتعاد او اقتراب اي بلد من تحقيق امنه الغذائي.

اولا: العناصر الاستراتيجية للأمن الغذائي

للأمن الغذائي مجموعه من العناصر توضح ابعاده الاستراتيجية وتحدد مدى اقتراب او ابتعاد اي بلد عن تحقيق امنه الغذائي ويمكن تلخيص هذه العناصر في:

1– الموارد الزراعية: ان توفر الموارد الزراعية في بلد ما له دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي حيث تزداد هذه الموارد في حاله توفر الموارد المالية، و بمفهوم اخر فان توفر الموارد او عدم توفرها لا يعني بالضرورة تحقق الأمن الغذائي أو انعدامه، حيث نجد ان دولا تفتقر إلى الموارد الزراعية وتملك بالمقابل موارد اقتصاديه وماليه تخولها للتعاون مع دول اخرى لتحقيق امنها الغذائي، بينما هناك بلدان تمتلك الموارد الزراعية وليس لديها الموارد المالية فإنها ستعاني من مشكلة الغذاء الا إذا توفر لهذه الأخيرة الامكانات المالية فانه يمكن تفعيل هذه الموارد لمعالجه مسألة الأمن الغذائي وبالتالي فان الانتاج الزراعي يعتبر الحلقة المهمة في تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال الاستغلال الامثل للموارد الزراعية واتباع سياسة واستراتيجية تهدف إلى رفع الإنتاج لتلبية احتياجات الموارنين من السلع الغذائية.

2– الإنتاج الغذائي: يقاس الحجم الحقيقي للأمن الغذائي بقدرة الموارد الوطنية الزراعية على تغطيه الاحتياجات الغذائية للمواطنين حيث يقصد به اتاحة المعروض من المواد الغذائية بالكم والنوع سواء من الانتاج المحلي او من السوق العالمية على ان تكون نسبه الغذاء المنتج محليا كبيرا.

يعتمد هذا العنصر على طاقة الدول في ما يتعلق بالإنتاج محليا والقدرة على الاستيراد وكفاءة الانظمة التسويقية حيث يدخل في هذه العناصر الثلاثة ما يلي:

- الإنتاج المحلي من السلع الغذائية: يعتمد الإنتاج المحلي على:
  - مدى توفر الموارد الطبيعية و البشرية والمالية والتكنولوجية.
  - توجهات السياسة الزراعية الاستثمارية ومدى قدرتها على خلق بيئة استثماريه مناسبة.
  - مدى توفر البنى التحتية الزراعية.
  - مدى الاستعداد لزراعة جيدة.
- الواردات الغذائية :يعتمد توفيرها على:
  - الأسعار العالمية.
  - السياسات التجارية السائدة)القيود الجمركية وغير الجمركية).
  - السياسة الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ومعدلات التضخم).
  - الميزان التجاري ومدى توفر العملة الصعبة.
- الكفاءة السوقية : تؤثر على مدى اتاحة الغذاء بالاعتماد على ما يلي :
  - تركيبه السوق من حيث كونه احتكاريا أو تنافسيا.
  - المخزون الاستراتيجي وكفاءة إدارته والسياسة الخاصة به.
  - مدى توفر البنى التحتية التسويقية (النقل التصنيع البيع التخزين).

- التشريعات والأنظمة التسويقية[1].

3– العوامل المحددة للإستهلاك: وهي مختلف المتغيرات التي تؤثر سلبا على الاستهلاك الغذائي كالدخل الحقيقي والسعر والذوق وعدد السكان وعليه فان مستوى الأمن الغذائي يتوقف على عناصر اساسية سواء تعلق الامر بالأوضاع الاقتصادية للبلد من امكانيات الانتاج الغذائي والموارد الزراعية او من عناصر الاستعمال المتمثلة في الداخل، الاسعار عدد السكان من جهة أو من عناصر خارجية والمتضمنة للمتغيرات الخارجية للدولة من موارد ماليه التي نتجت عن فائض الصادرات من جهة اخرى[2].

4– التجارة الخارجية :إن من بين العناصر المهمة والمساعدة على توازن السوق المحلية لدوله ما هي حركة التجارة الخارجية (استيراد، تصدير) فعند عجز الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي من المواد الغذائية يأتي الاستيراد من الخارج ليغطي هذا العجز، وهنا تعود حالة التوازن في السوق عندها تعتدل الاسعار ويحول ذلك دون احداث ضرر بمصلحة المستهلك وفي حالة وجود فائض من السلع الغذائية يؤدي فإن ذلك إلى انخفاض الاسعار مما يضر بمصلحه المستهلك، فتلجأ الدولة هنا إلى تصدير الفائض فتنقل الكميه المعروضة وتعود السوق إلى حالتها الطبيعية وهي حاله التوازن.

وعليه، فإذا أريد للتجارة الخارجية أن تخدم قضيه الأمن الغذائي، فيجب ضبط حركتها (استيراد وتصدير) بضرورات السوق المحلية من جهة ومصلحه الانتاج المحلي من جهة ثانيه ومعطيات السوق الخارجية من جهة ثالثة[3].

5– التخزين :يعتبر التخزين اداة من ادوات الأمن الغذائي الذي يقوم على تخزين الغذاء للإفراج عنه عند اللزوم مما يجنب البلد الوقوع في ازمة غذائية وبمفهوم اخر التخزين هو امكانيه استهلاك السلع الغذائية في جميع الاوقات وعلى مدار السنة اذ يجب توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي فترات تدوم من 3 إلى 6 أشهر[4].

ويرتبط مفهوم المخزون الاستراتيجي بالأمن الغذائي وهو امر متعارف عليه دوليا وهو عبارة عن سلسله غذائية غير محددة تعتبر ذات ضرورة ماسة في حياة المواطنين وذات نمط غذائي سائد يتم الاحتفاظ بكميه منها تحت

[1]– بكري فاطمة، رابح حمدي باشا ،مرجع سبق ذكره، ص39،40.

[2]– لرقام جميلة، مرجع سبق ذكره ، ص37،38.

[3]محمد رفيق حمدان أمين،**الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، مرجع سبق ذكره ، ص 23،24.

[4]بكري فارمة، رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص53.

اشراف مباشر من قبل الحكومات وتكون زائده عن احتياجات الاسواق آنذاك حيث يستخدم هذا المخزون في حالات الكوارث الطبيعية والحروب الارتفاع المفاجئ والغير الطبيعي في الاسعار، وتغير الطلب والعرض العالمي على تلك السلع في حاله عدم انتاجها محليا ويتم تداول هذا المخزون دوريا بحيث تأخذ منه كميات تعوض عنها بكميات مماثلة بهدف حتى لا تفقد المادة الغذائية قيمتها ويتحدد كم ونوعيه هذا المخزون بظروف كل دولة وقدراتها الاقتصادية والفنية.[1]

ثانيا: مؤشرات الأمن الغذائي

يتحقق الأمن القومي من خلال المكونات التالية: الأمن الاقتصادي ،الأمن الاجتماعي ،الأمن السياسي، الأمن الغذائي ،الأمن المائي ،الأمن البيئي.

هذا ويمكن الحكم على كل عنصر من عناصر الأمن القومي من خلال مجموعة من المؤشرات حيث سنركز في هذا المقام على مؤشرات الأمن الغذائي وهي:[2]

1-**الفجوة الغذائية:** مؤشر الفجوة الغذائية له مفهومين الاول الفجوة الغذائية الظاهرية وهي الفرق بين قيمه الاستيراد والتصدير من الغذاء، اي انها الفرق بين الاجمالي المتاح للاستهلاك والانتاج المحلي من سلعة معينه اما مفهوم الفجوة الغذائية الحقيقية فهي مدى كفاية الغذاء من حيث الكمية والنوعية الغذائية المختلفة او هي مدى كفاية الانتاج المحلي على الايفاء بالاحتياجات البشرية الفعلية من محصول ما خلال مدة زمنية معينة.

أ-**المؤشر الأول :نسبه الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:** تظهر الفجوة الغذائية في هذا المؤشر عندما يعجز الانتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الفعلية حيث يتم حساب نسبة الاكتفاء الذاتي بقسمة حجم الانتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية حينما يكون الانتاج المحلي للغذاء اقل من الاستهلاك الفعلي منه.

ب -**المؤشر الثاني: حجم الواردات أو المؤونة الغذائية:** يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الغذائية وذلك بجمع قيمة الواردات الغذائية مضاف اليها قيمة المؤونة الغذائية وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية في حالة القيمة

[1]- نزغي عز الدين، هاشمي الطيب ،**السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة مولاي الطاهر، العدد 22، المجلد09،2013 ، ص05.

[2]- محمد سمير مصطفى ،**الأمن الغذائي العربي خسائر الواقع وحلول المستقبل**، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر ،العدد52، 2010، ص134.

الموجبة فقط وفي هذه الحالة تظهر مشكلة الأمن الغذائي حينما يتم تغطيه الفجوة الغذائية الفعلية بموارد مالية غير ذاتية.

ج –**المؤشر الثالث: نسبه قيمه الواردات الغذائية إلى قيمه الصادرات السلعية:** يستخدم هذا المؤشر في قياس مدى قدره الدولة على تمويل فاتورة وارداتها الغذائية وبالتالي فان زيادة قيمه الواردات الغذائية إلى قيمه الصادرات السلعية يدل على حدة الفجوة الغذائية وهذا بسبب عدم كفاية قيمه الصادرات السلعية للوفاء بال واردات الغذائية.

د –**المؤشر الرابع: متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد:**[1] تظهر الفجوة الغذائية في هذا المؤشر اذا كانت السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم اقل من متوسط المتطلبات الأساسية لكن نقطه ضعف هذا المؤشر هو ان المتوسط الحسابي لا يقاس بالتوزيع غير العادل لإمكانية الحصول على الغذاء بين السكان فقد يكون قسم من السكان يستهلكون كميه اكبر من الطعام بينما البقية منهم يحصلون على كميات اقل من الحد الادنى الذي يتراوح بين 1200 و8000 كيلو كالوري وبالتالي فإنه لا يمكن ضمان غياب نقص التغذية المزمن في الدول التي لا يوزعها الدخل بطريقة عادلة لاسيما إذا كان هذا المؤشر في ادنى وأعلى مستوياته.

2– مؤشرات فجوة الأمن الغذائي:[2]

المؤشر الأول:رصيد الميزان الغذائي: و هو الفرق بين قيمه الصادرات و الواردات الغذائية فاذا كان هذا الرصيد موجبا او صفرا فان هذا يعني عدم وجود فجوه الأمن الغذائي وهذا بسبب توفر الموارد المالية الذاتية للدولة بحيث تمكنها من سد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد وتبقى فجوة الأمن الغذائي الفعلية في حاله وجود رصيد الميزان التجاري في وضعيه سالبة، ومن الناحية النسبية فان :

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية = 1– (الصادرات الغذائية /الواردات الغذائية)

المؤشر الثاني: حجم الأمن الغذائي: يقيس هذا المؤشر قيمه الفجوة الغذائية وذلك عن طريق حاصل الفرق بين قيمه الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية المخصصة لإستيراد الغذاء والقيمة الموجبة لهذا المؤشر تعبر عن وجود فجوه امن غذائي بسبب عدم كفاية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء لتمويل الواردات الغذائية اما

[1] نوال نعمة ،**تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي من منظور الشرق الأدنى**، منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا ،2006، ص62.

[2] السيد محمد السريتي ،**الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره ، 63.

القيمة الصفرية او السالبة فتعني عدم وجود امن غذائي، حيث الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء كافية لتمويل الواردات الغذائية وبالتالي عدم وجود مشكل امن غذائي، ومن الناحية النسبية فإن:

حجم الأمن الغذائي= 1– (الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء/الواردات الغذائية)

ثالثا: محددات الطلب على الغذاء

يتحدد الأمن الغذائي لأي بلد من خلال آلية العرض والطلب على الغذاء وبالتالي هناك عوامل تؤثر في كل عنصر منها، وسنحاول في هذا الجزء التعرض لهذه العوامل:

1)العوامل المحددة للطلب على الغذاء:

– **الدخل**: يعتبر الدخل من العوامل الرئيسية في تحديد حجم الاستهلاك، فبافتراض بقاء السعر وباقي المتغيرات ثابتة، فإنه كلما زاد دخل الأفراد وتحسنت قدراتهم الإنتاجية أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الغذاء وتنوع أنماط الاستهلاك، بحيث يميل المستهلكون إلى شراء السلع ذات النوعية الجيدة ،واجتناب الطلب على السلع الرديئة[1].

– **الأسعار**: إن من أهم محددات الطلب على سلعة ما هو السعر، حيث تشير النظرية الاقتصادية أنه في حالة انخفاض السعر فإن الطلب يرتفع وفي حالة ارتفاعه فإن الطلب ينخفض، معنى ذلك وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة، ولهذا تعتبر معرفة أسعار المنتجات الزراعية مهمة للمنتجين المحليين والمستهلكين، فالمنتج تساعده على اتخاذ القرارات المناسبة لإعداد منتجاته للأسواق وتصريف أكبر كمية وتحقيق أفضل ربح، أما المستهلك فتساعده على تحديد كمية وأنواع المحاصيل الزراعية التي يرغب في استهلاكها[2].

[1]لرقام جميلة ،مرجع سبق ذكره، ص49.

[2]– خزار بلال ،**السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة،2013/2012، ص39.

– **السكان:** يعد النمو السكاني من بين المحددات الرئيسية للطلب على الغذاء بحيث كلما زاد عدد السكان زادت الكمية المطلوبة من السلع الغذائية والعكس صحيح مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى، حيث يتأثر زيادة أو نقص عدد السكان بعدة عوامل أهمها[1]:

- انخفاض عدد الوفيات بفضل التحسن الصحي وتوفر الخدمات الصحية.
- نقص حالات الوفيات عند النساء مما أدى إلى زيادة عدد المواليد.
- المستوى التعليمي للإنسان له تأثير في اتخاذ قراراته المتعلقة بتنظيم النسل تماشيا مع ظروفه الخاصة.

– **تفضيلات المستهلكين:** يتحدد الطلب على الغذاء بالعادات الاستهلاكية، وينسجم مع النمط الاستهلاكي والتغير في الأذواق، حيث تتباين هذه العوامل من مجتمع إلى آخر ففي الدول ذات الدخل المرتفع يميل الأفراد إلى استهلاك السلع ذات نوعية جيدة وذات قيمة غذائية عالية، أما في الدول ذات الدخل المنخفض فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأذواق في إستهلاك السلع الغذائية[2]، ولذلك يختلف الاستهلاك وفق العادات والتقاليد والمواقف الشخصية.

– **توقعات المستهلكين:** إن توقعات المستهلكين بارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال الفترة المقبلة تودي بهم إلى شراء تلك السلع حتى لو لم يكن هناك مبرر لذلك، وعلى العكس من ذلك إذا توقعوا هبوط الأسعار فإن إقبالهم على شرائها سيتراجع.

– **السياسات الاقتصادية:** هي مختلف الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة من أجل تهيئة البيئة الاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع، ومن بين أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر في الطلب على الغذاء في الدول النامية سياسات إعادة توزيع الدخل القومي، من خلال سياسة مباشرة)المدفوعات التحويلية(، أو عن طريق سياسة غير مباشرة في صورة الدعم الغذائي.

[1]– لرقام جميلة،المرجع نفسه، ص 90.

[2]– عائشة بوثلجة ،**دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف ،2017/2016، ص57.

2) **العوامل المؤثرة في عرض الغذاء**[1]: إن العرض على سلعة معينة هو تلك الكمية التي يرغب المنتج أو البائع في تصريفها بأسعار بديلة في مكان وزمان معينين مع ثبات باقي العوامل الأخرى.

– **توفر مدخلات الإنتاج:** إن التغيير في حجم العرض لسلعة ما يعتمد على مدى توفر عناصر الإنتاج المتمثلة في الأرض والماء ورأس المال والأيدي العاملة والتكنلوجيا، فإذا توفرت هذه العناصر بقدر معين فإن حجم الإنتاج يزيد وبالتالي حجم العرض على السلعة يتحدد بقدر إتاحة هذه العناصر طرديا فالإنتاج الزراعي مثلا يمتاز بمرونة ضعيفة .

وهذا راجع لبطء استجابته لأي تغيير في حجم المدخلات الزراعية بسبب أن العملية الزراعية بحاجة إلى وقت محدد لا سلطة للإنسان عليها، فإذا تغيرت الظروف الإنتاجية في إنتاج سلعة ما مثلا يجب أن يمر على ذلك موسم زراعي واحد على الاقل حتى يستجيب السوق لذلك.

– **السعر**: يعتبر السعر من بين الأدوات التي تقوم على تشجيع المنتج من جهة أوتثبيطه من جهة ثانية، بحيث يفيد في تخطيط مشاريعه الزراعية للموسم القادم، فإذا ارتفعت أسعر سلعة معينة حينها يبدأ المنتج في التفكير في وضع خطة بناء على توقعاته.

وبصفة عامة فإن الإنتاج يزداد بارتفاع سعر السلعة وينخفض بانخفاضه وهذا ما يطلق عليه بقانون العرض.

– **تكاليف الإنتاج:** وهي قيمة كل الأشياء (عناصر الإنتاج) التي يتم التضحية بها من أجل الحصول على شيء معين)منتج(وتسمى أيضا بتكلفة الفرصة البديلة[2]، وينظر بعض الاقتصاديين إلى التكلفة لتشمل كل ما يتحمله المجتمع من كلفة، وهي ما تسمى بالكلفة الاجتماعية، التي تغطي الآثار الخارجية بأشكالها المختلفة، وتعتبر عناصر الإنتاج من أهم العوامل المؤثرة في العرض، حيث كلما ارتفعت تكاليف الإنتاج انعكس ذلك سلبا على كمية الإنتاج ،لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما سبب تقلص الطلب على هذه السلعة والذي قد يعني الخسارة بالنسبة للمنتج.

– **أسعار السلع الأخرى:** إن انخفاض أسعار السلع المنافسة للسلعة أو الخدمة قيد الإنتاج يؤدي إلى شع ور المنتج بارتفاع سعر السلعة التي يقوم بإنتاجها مقارنة بأسعار السلع الأخرى، مما يولد لديه رغبة في زيادة الإنتاج

[1] محمد رفيق حمدان أمين،مرجع سبق ذكره، ص ص40-44.

[2] بني هاني عبد الرزاق ،**مبادئ الإقتصاد الجزئي** ، دار الوائل للنشر، ط1، الأردن ،2013، ص188.

وبالتالي زيادة العرض، أما إذا ارتفع سعر السلعة المنافسة فإن المنتج يشعر بأنه لا يحقق الربح الذي تحققه هذه السلع لذا يعتمد إلى تقليل الإنتاج من السلعة التي ينتجها مما يؤدي إلى انخفاض عرضها[1].

– **المستوى الفني للإنتاج:** يعتمد حجم الإنتاج لسلعة معينة على مستوى التقدم التكنلوجي والمطبق في العملية الإنتاجية، حيث أنه في حالة استخدام أساليب تكنلوجية قديمة أو تقليدية فإن حجم الإنتاج يكون في ادنى مستوياته، في حين ارتفاع الإنتاجية والإنتاج في حالة تطبيق الأساليب الفنية المتقدمة في الإنتاج.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي وآليات تحقيقه

بالرغم من الجهود المبذولة على المستوى المحلي والدولي، وبالرغم من تحقق جملة من النجاحات في مجال زيادة توفير الغذاء، إلا أنه مازال هناك فجوة في إنتاج بعض السلع الغذائية وبالتالي مازال الأمن الغذائي دون المستوى المطلوب وهذا راجع الى عدة عوامل تؤثر فيه، وفيما يلي سوف نتطرق الى هذه العوامل بالإضافة الى الآليات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي المنشود.

اولا: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

هناك جملة من العوامل التي حددها الإقتصاديون التي تؤثر بشكل مباشر أغير مباشر على الوضع الغذائي للدول نذكر منها ما يلي:

1–: التغير في المناخ: إن التغير المناخي جاء نتيجة نشاط الإنسان بما في ذلك الإنتاج الصناعي وعوادم السيارات وقطع الأشجار، فهذه الأنواع من الأنشطة تزيد في تركيز ثاني أكسيد الكربون والميثان والأكسيد الفقري وغيرها من الغازات الدفينة في الجو[2]، حيث أن مختلف هذه الأنشطة والظواهر المتسببة من جرائها سوف تؤدي إلى انخفاض في إمدادات المياه العذبة والإنتاج الزراعي ويستعمل الارتفاع المتوقع في سطح البحر على غرق وتأكل مساحات شاسعة من التجمعات السكانية الساحلية بالإضافة إلى فترات الجفاف الطويلة سوف تسبب خسائر في الأراضي الزراعية ومساحات الرعي[3].

[1] عائشة بوثلجة ،مرجع سبق ذكره ،ص56.

[2] – عائشة بوثلجة ،مرجع سبق ذكره ،ص59.

[3] – فارمة لمحرحر ،**تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء**، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، المغرب،2017.

إن هذه الآثار السلبية ستجعل من الصعب أكثر فأكثر زراعة المحاصيل و تربية الحيوانات ،وإستغلال الغابات وصيد الأسماك، فالمحاصيل الزراعية التي تزرعها لتوفير الأغذية والألياف والطاقة تحتاج إلى ظروف محددة كي تنمو.

بالتالي سوف يؤدي تغير المناخ من خلال تأثيراته على الزراعة إلى تفاقم الآثار السلبية المتأتية عن كل الاتجاهات، وسيجعل من الصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الرئيسة المتمثلة في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي على مدار السنة، وضمان نظم مستدامة لإنتاج الأغذية بحلول عام 8020 وفي الأجل الطويل فان حجم تغير المناخ وسرعته، وفعالية جهود التخفيف من أثاره على نطاق الاقتصاد والتكيف في قطاع الزراعة، ستكون عناصر حاسمة بالنسبة إلى مستقبل شرائح كبيرة من سكان العالم، وربما البش رية جمعاء[1].

2: الوقود الحيوي: الوقود الحيوي هو وقود نظيف يعتمد في إنتاجه أساسا على تحويل الكتلة الحيوية سواء كانت ممثلة في صورة حبوب و محاصيل زراعية مثل :الذرة، قصب السكر، أو في صورة زيوت مثل زيت فول الصويا، و زيت النخيل وشحوم الحيوانات إلى ايثانول كحولي او ديزل عضوي مما يعني إمكانية استخدامها في الإنارة وتسير المركبات وإدارة المولدات، حيث تعتبر كل من أمريكا والبرازيل وألمانيا والسويد وكندا والصين والهند من ابرز الدول المستعملة للوقود الحيوي.[2]

وقد أدى تعين الجيل الأول المعتمدة على المحاصيل الزراعية إلى ظهور جدل واسع حول الآثار السلبية الناشئة عن توجيه جزء كبير من المحاصيل الزراعية إلى إنتاج الوقود بدلا من استخدامها كغذاء للإنسان، بالإضافة إلى الضرر الذي يلحقه الوقود الحيوي بالبيئة جراء الانبعاثات الناتجة منه خصوصا أثناء عملية تصنيعية .

ويرى كثير من دول العالم الثالث والدول الفقيرة أن إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية سيأتي على حساب المجتمعات الفقيرة، حيث تقدر نسبة الأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج المزروعات الموجه للوقود الحيوي 38% في أوروبا،43 % في أمريكا، ومن ثم فإن العالم يواجه مشكلة تحول الأراضي المنتجة للمحاصيل الغذائية للإنسان إلى إنتاج الوقود الحيوي[3].

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،**حالة الأغذية والزرعة، تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي** ،روما ،2016، ص01.

[2] – موسى الفياض، عسير أبو رمان ،**الوقود الحيوي: الأفاق والمخاطر والفرص**، المركز الوربي للبحث والإرشاد الزراعي، الأردن ،2009،ص03.

[3] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،**دراسة تحليلية وتقييمية لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي**، السودان ،2009،ص50.

3:العوامل الديموغرافية: يمثل العامل الديموغرافي بعدا هاما في ظهور واستفحال مشكلة الغذاء في العديد من الدول النامية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تنتاب العديد من الدول موجة من الزيادات السريعة في عدد السكان إلى الحد الذي أصبحت الحالة توصف بأنها تواجه انفجارا سكانيا[1].

فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني سنويا، وزيادة التوسع العمراني، والنمو البطيء في إنتاج الأغذية على المستوى المحلي، اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك ،ويرجح أن تستمر في الاتساع، فيما يتزايد الاعتماد الشديد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات، مما يجعل العالم العربي عرضة للارتفاعات الحادة للأسعار الغذاء[2].

ولقد شهدت البلدان النامية موجة هجرة سكان الأرياف إلى المدينة حيث تضم المناطق الحضرية 70 % من سكان الأرياف، إضافة إلى زيادة عدد السكان ليصل إلى 09 مليارات نسمة بحلول عام 2050 حيث سيسجل هذا النمو معظمه في البلدان النامية حاليا[3].

ويرجع ارتفاع معدل نمو السكان في الدول المختلفة إلى الهبوط الكبير في معدل الوفيات مع الحفاظ على النسبة العالية للمواليد، ويعود انخفاض معدل الوفيات في الدول النامية أساسا إلى التقدم الهائل في الإمكانيات العلاجية الوقائية التي انتشر استعمالها في أوساط السكان بمساعدة المنظمات العالمية والدول المتقدمة وخاصة أثناء الكوارث الطبيعية[4].

4: العوامل التكنولوجية: التكنولوجيا هي مجموعة الوسائل التي يستخدمها الإنسان لبسط سلطته على البيئة المحيطة به لتطويع ما فيها من مواد وراقة حتى تتوفر له حياة رغدة متحضرة آمنة[5].

حيث تساعد التكنولوجيا على تحسين حياة الإنسان وذلك بتحسين استثمار الماء، والتربة الزراعية، لتوفير ما يحتاجه من غذاء كاف وصحي باستخدام الهندسة الوراثية ونظم الإكثار من زراعة الأنسجة وتقنيات المخصبات

[1]– عيسى بن ناصر ،**مشكلة الغذاء في الجزائر(دراسة تحليلية)**، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2]– الاتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية ،**نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي**، بيروت، لبنان ،2014، ص03.

[3]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،**ضمان الأمن الغذائي في عالم متغير** ،روما ،2016، ص01.

[4]– عيسى بن ناصر ،**مشكلة الغذاء في الجزائر(دراسة تحليلية)**، مرجع سبق ذكره ، ص32.

[5]– محمد السيد عبد السلام ،**التكنلوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت ،1982، ص54.

الزراعية لزيادة إنتاجية الأرض، وتقنيات نظم الري الحديثة المرشدة لاستخدام موارد المياه المحدودة ونظم الزراعة الطبيعية، وتقنيات معاملات ما بعد الحصاد للنفاذ للأسواق التصديرية[1].

والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي هو الضعف في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الإنتاجية والكفاءة مقارنة مع المعايير العالمية، وبالتلازم هناك ضعف أيضا في الصناعات التحويلية المرتبطة بالإنتاج ال زراعي والحيواني مما يؤدي إلى تقليل القيمة المضافة للإنتاج ومن ثم عائد الاستثمار[2].

5: أسعار الطاقة: يعتبر الارتفاع الكبير والمتسارع في أسعار مواد الطاقة من أهم المتغيرات التي تؤثر في التنمية ال زراعية والأمن الغذائي العربي، فقد شهد سعر النفط ارتفاعا كبيرا منذ عام 2003، إلى أن يتجاوز 150 دولار للبرميل سنة 2008، ثم تراجعت الأسعار بعد ذلك، ولكنهما مازالت عند مستويات مرتفعة نسبيا مع استمرار معدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول النامية مثل الهند والصين ويزداد الطلب على الطاقة والنفط بشكل خاص ويوجد ارتباط شديد بين تقلبات أسعار الطاقة وتكاليف عمليات الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية، نتيجة الارتفاع تكاليف بعض المدخلات مثل الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات واستخدام الآلات الزراعية والري وكذلك تكاليف النقل وعمليات التصنيع[3].

وتشير التوقعات الى زيادة إرتفاع أسعار النفط مع تزايد حدة الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط، وتوقف بعض الدول عن تصدير كل من الغاز والنفط، فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت تكاليف الإنتاج المحاصيل الزراعية وقل استهلاك الأفراد من المنتجات الزراعية واعتمادهم على منتجات اقل تكلفة مناسبة لدخولهم وعودة الزراعة إلى العهود القديمة في السيطرة على الأرض وعلى المزارعين وعلى الأدوات الزراعية[4].

---

[1]– تزاتي بن علي فارمة ،**العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العلمية لحلها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الورن العربي، جامعة شلف ،24/23 نوفمبر 2014، ص06.

[2]– الإتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية ،مرجع سبق ذكره، ص11.

[3]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،**آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، السودان ،2009**، ص09.

[4]– محمد شايب، نعيمة بارك ،**الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا**، بحوث اقتصادية عربية، بيروت، العدد 64، 2014، ص60-61.

6: العوامل المادية والمالية: بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة لا تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية للقطاع من حيث دوره في تحقيق الأمن الغذائي[1].

ومن الملاحظ بوجه عام أن البيانات حول الاستثمارات الزراعية تتسم بالقصور من ناحية، وعدم التكامل والوضوح من ناحية أخرى، وذلك في غالبية الدول العربية، ووفقا لما هو متاح من بيانات حول عدد من الدول العربية فان حجم هذه الاستثمارات يتراوح بين 812 مليون واقل من 100 مليون دولار بإجمالي مبلغ نحو 1818 مليون دولار لعشر دول فقط عام 8009، من بينهما تونس، السودان، سوريا، مصر، المغرب وي وصف القطاع الزراعي فيهذه الدول على انه ذو ثقل من حيث قيمة إنتاجه، وتجدر الإشارة أن القطاع الخاص قد ساهم بحوالي929 مليون دولار في هذه الاستثمارات، بمعدل 10% منها مقابل نحو 19% للقطاع الحكومي وتأتي حقيقة الاستثمارات منالمصادر التحويلية الأخرى، وهي التحويل المشترك 8% والأجنبي 2%[2].

ومن بين الأسباب التي أدت إلى ضالة الاستثمارات وعجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بواجباته ا هي سوء هذه المؤسسات والنقص في اعتماد المصارف المختصة بالإقراض الزراعي، وارتفاع فوائد المصارف التجارية غياب خطة شاملة لسياسة الاقراض المؤسسية، وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزا رعين إضافة إلى عدم وفائهم بتسديد القروض الممنوحة[3].

7: العوامل السياسية: هناك عدة عقبات تواجه بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي لتلك الدول، فمثلا تخلق النزاعات تكاليف هائلة ومتعددة الجوانب مثل المعاناة الإنسانية المباشرة والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الكارثية التي يمكن أن تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلى حد كبير[4].

---

[1]– كينة عبد الحفيظ ،**مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، ماجستير علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر–3–، 2013/2012، ص39.

[2]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،**آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره ، ص18.

[3]– تواتي علي فارمة ،**الاندماج الاقتصادي و إستراتيجية الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة شلف ،2014/2013، ص46.

[4]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،**السلام والأمن الغذائي** ،روما ،2016، ص16.

حيث تشير الإحصائيات أن الغالبية العظمى من الأشخاص يعانون بصورة م زمنة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في البلدان المتأثرة بالنزاعات حيث يقدر حوالي 489 مليون شخص من أصل 815 مليون يعانون من قصور في التغذية، وان 122 مليون رفل من أصل 155 يعانون من التقزم[1].

أما في المنطقة العربية فتساهم الصراعات داخلها منذ عدة سنوات على نحو خطير في توسيع هوة انعدام الأمن الغذائي، لاسيما في كل من العراق والسودان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن والصومال، حيث يتواجد في سوريا ما لا يقل عن 6.3 مليون إنسان جائع يحتاجون للمساعدات الغذائية ناهيك عن التدمير الذي صاحب المنشات القاعدية، والتخلي عن الأراضي الزراعية بسبب النزوح والهجرة، فضلا عن التراجع في الانتشار مع ارتفاع حالات عدم اليقين[2].

ثانيا: وسائل تحقيق الأمن الغذائي

يعتمد تحقيق الأمن الغذائي على تحقيق الاستخدام الأمثل للمواد والإمكانيات الزراعية المحلية بغية توفير الغذاء للسكان بالكمية والنوعية وفقا لاحتياجاتهم ووفقا للمعايير الدولية كلما كان ذلك ممكنا، ولقد حاولت الكثير منالمنظمات العالمية والإقليمية والمحلية للتصدي لمشكلة الغذاء ومحاولة وضع اسس عملية ناجحه لحلها، ونذكر من أهم هذه المنظمات:

المطلب الثاني: السياسات الفلاحية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

تعتبر الجزائر أحد الأطراف الدولية التي تعهدت من خلال الوثائق الدولية بتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني، وانشأ تالية متخصصة في هذا المجال إلا وهي وزارة الفلاحة وأولت اهتماما بالقطاع الزراعي باعتباره مساهما هاما في تحقيق الأمن الغذائي. سنتطرق من خلال هذا المبحث الى السياسات الزراعية في الجزائر وكذلك المجهودات المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

[1]– الإتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية ،**نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،**حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم** ،روما ،2016، ص11.

الفرع الاول : السياسات الزراعية في الجزائر [1]

تعتبر السياسات الإصلاحية في مجال الزراعة من بين السياسات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي ، والإصلاح الزراعي كمفهوم " هو تغيير الحياة الريفية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والجهازية والبيئية والبشرية".

فبدأ بسياسة التسيير الذاتي بموجب المرسوم 22 مارس عام 1963– بناء على قرارات مؤتمر طرابلس الذي أولى أهمية كبيرة للقطاع الزراعي ، حيث عرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها.

ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في القاعدة تشغيل الوحدات الزراعية والصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف 1962 ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 42 مليون هكتار – إلى الثورة الزراعية 1972-1971 التي جاءت كنتيجة لوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك ، وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين ، والتباين الموجود بينهم ، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07 / 1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972 ، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي : " الأرض لمن يخدمها ، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها " . وهو مبدأ سياسي و اجتماعي واقتصادي في آن واحد إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية ، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية ، والرفع من دخولهم الشخصية ، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل الفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بوا تطبيق التقنيات الفعالة.

كل الأراضي الزراعية المعدة للزراعة النخيل ، الماشية من الغنم ، الأراضي الغابية ، المياه المعدة للاستعمال الزراعي . وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة ، وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا.

[1] مبارك بلاطة، "السياسات الزراعية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء39، رقم04، 2001، ص23-24.

من ثمة إلى إعادة الهيكلة في القطاع الزراعي والمشاريع الإصلاحية منذ الثمانينات بعدما مرت الجزائر بظروف متأزمة في مجال الاقتصاد الوطنى خاصة في توفير الغذاء الذي أصبح في الغالب يستورد من الخارج إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

فإزاء هذه الوضعية في المجال الغذائي قررت الدولة أن يقوم القطاع الزراعي في الجزائر بدوره في توفير احتياجات الدولة الغذائية ، وفي إطار المخطط 1980/1984 أعادت الدولة هيكلتها المزارع تملكها التحرير المزارع من البيروقراطية ، كما قامت برفع أجور عمال الفلاحة وساعدت المزارعين بمنحهم القروض والمعوذات ليتمكنوا من شراء الآلات والشاحنات وبناء مساكنهم.

إلى جانب الإجراءات التشريعية التي تضمنت قانون حيازة الملكية العقارية بعملية استصلاح الأراضي في أوت عام 1983 بهدف توسيع المساحة الصالحة الزراعة بغية الزيادة في القدرة الإنتاجية ، وصولا إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق حق منح الامتياز ، فهو برنامج القطاع الفلاحي لفائدة سكان الريف من أجل تنمية دائمة.

كما أضيفت إلى ذلك مشاريع جوارية كمشروع جواري للتنمية الريفية الذي يهدف إلى إنعاش المناطق الريفية لاسيما الأكثر حرمان منها ، وذلك بدعم النشاطات الاقتصادية للمجموعات الريفية المعنية وترقية نشاطات جديدة وكذا ترقية التسيير الدائم للموارد الطبيعية.

كل هذه الإصلاحات تعبر عن مدى أهمية القطاع الفلاحي وإمكانية تطويره من أجل تحقيق الاعتماد على النفس و على الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج احتياجات المجتمع الغذائية وتطبق الجزائر الأن المرحلة الثانية من الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية و الريفية التي ستتطرق إليها في حينها .

الفرع ثاني: المجهودات المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر

بعد أن تجاوزت الجزائر الأزمة السياسية والأمنية التي عاشتها ولو جزئيا في ظل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الإقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة ، وأمام التدهور الذي عرفته الفلاحة الجزائرية خلال العشرية السوداء والذي نتج عنه تبعية متزايدة للواردات خاصة القمح الصلب واللين ويودرة الحليب ...، وقصد النهوض بهذا القطاع قامة الدولة بتغيير نظرا للسياسة الفلاحية التي كانت تعتمد عليها ، إلى سياسة جديدة تبحث في التغييرات والآثار المهمة في البنية التحتية الي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام

والخاص، وهذا بغية تطوير القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي ، وقد إتبعت الدولة عدة برامج في هذا الإطار، من بينها :[1]

أ– : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:[2] شرعت الجزائر إبتداءا من سنة 2000 باعتماد إستراتيجية عملية جديدة لتطوير القطاع الفلاحي والمتمثلة في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، وذلك من أجل تحديث الزراعة قصد التوصل إلى تحسين الأمن الغذائي.

وهذا المخطط (PANDA) عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي ، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة ، من خلال المحافظة والحماية والإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذلك عن طريق إستصلاح الأراضي والإستغلال الأمثل للقدرات الموجودة.

1– أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية : يكمن الهدف الجوهري لهذا المخطط في ترقية القدرات التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الإقتصاد العالمي عن طريق الإستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة ، وتكمن أهم أهدافه فيمايلي:

– تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال تكثيف الإنتاج الزراعي وتنويعه .

– الإستخدام الحكيم والمستدامة للموارد الطبيعية .

– إبراز وتعزيز الميزة التنافسية للإنتاج من أجل التصدير .

– الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في التشغيل من خلال تعزيز وتشجيع الإستثمار.

– تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين .

2– محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية : يمكن ترتيب عناصر الإستراتيجية الخاصة بالقطاع الفلاحي حول ثلاثة محاور:

[1] كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2005–2000) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006/2005، ص07.

[2] امال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج نمو الانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001–2014، يومي 12،2013/03/11، جامعة سطيف، الجزائر.

يتمثل **المحور الأول** في ترقية المستمرات العائلية في إطار المردودية الإقتصادية أي تحقيق الفائض في الإنتاج ، وتحاول هذه الإستراتيجية توفير الشروط المادية والهيكلية لإعادة إنتاج موسع للمستثمرات و معامة العوامل الداخلية والخارجية التي تحول دون تطوير نشاطها أو تحد منه ، ويجب على الدولة والسلطات العمومية أن تدعم هذا الفلاحي ، النوع من المستثمرات .

يتمثل **المحور الثاني** في تطوير الزراعات ذات الإنتاجية المكثفة التي تقوم على المساحات الكبرى والتي يمكن أن تحل محل الإستيراد ، كما يجب توفير عوامل المنافسة في إطار الإنتاج المحلي.

أما **المحور الثالث** فيتمثل في ضرورة استمرار الفلاحة في المحافظة على الطابع المعيشي للقطاع والسعي في نفس الوقت لتطوير الفلاحة على نحو أشكال تتماشى مع مقاييس الإنتاجية .

وتظهر مشاكل الفلاحة بسبب ضعف روح المبادرة في القطاع الزراعي وعليه يتوجب العمل من أجل تطوير هذا الجانب الإخراج القطاع من الركود ، وهنا يمكن للدولة أن نقوم بدورها الكامل كمنظم ، ويتمثل هذا الدور في :

– – تقنين العلاقة بين مالك الأرض والمستثمر حفاظا على مصالح الطرفين كذا المجتمع بأكمله.

– ضرورة توفير الوسائل اللازمة لتحسين المحاصيل الزراعية وتزويد الأرياف بأنجع التقنيات.

3– برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية : حسب ما ورد في المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 فإن هناك مجموعة من المناهج والتدابير ترافقها نصوص أخرى (مراسيم ، قرارات ، تعليمات) تسير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ، وصندوق الإستصلاح الفلاحي عن طريق الإمتياز وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير ، وهي بذلك تمثل الإطار الذي يثم الرجوع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية.

*– **دعم تكييف أنظمة الإنتاج** : يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الإقتصاديين الأساسيين ، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآنية أو على المدى المتوسط ، ويأخذ بعين الإعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدها ، دون تحزنتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع .

*– **دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع** : في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم إستغلال المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور ، شتلات...) والمحافظة على

الموارد الوراثية ،كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات ،كما تولى عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

*– **دعم استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز** : يهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة ، عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97/483 المؤرخ في 16/12/1997 المحدد الكيفيات منح قطع أراضي قصد استصلاحها بالمناطق الصحراوية والسهبية والجبلية .

كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق ، ومكافحة النزوح الريفي ، وذلك بخلق مناصب شغل و امتصاص البطالة ، وقد تبنت الحكومة ضمن هذا البرنامج إستصلاح 600 ألف هكتار وإنشاء 500 ألف منصب شغل.

*– **البرنامج الوطني للتشجير** : يهدف هذا البرنامج إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والإقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين ، اللوز ، الكرز ، الفستق ، النخيل ، ...) ، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال إستغلال هذه المناطق الغابية ، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها ، و 10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه ، 350 هكتار لزراعة أشجار الكروم و 156 كلم للفتح المسالك الفلاحية وتهيئتها و 30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية ، و 18000 هكتار للعناية بالأشجار ، 1500 هكتار لتطوير العقار.

* – **دعم استصلاح الأراضي بالجنوب** : تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الاهداف أو من حيث شروط وطرق تنفيذه ، وبالتالي فإن استصلاح الأراضي حول الواحات ستتم في إطار الامتيازات الفلاحية ، أما الاستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى فإنها تخصص للاستثمارات الوطنية الأجنبية ، ومن جهة أخرى فإن البرامج الخاصة المنفذة من طرف محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية ، والمحافظة السامية لتطوير السهوب ستتواصل بطريقة تكاملية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع.

ب : قانون التوجيه الفلاحي :[1] صدر قانون رقم 08-16 المؤرخ في 03/08/2008 المتضمن التوجيه الفلاحي مختلف برامج القطاع في ظرف مهم بالنسبة للتحولات التي تعرفها الفلاحة الجزائرية ، حيث يستمد هذا

[1] المنشور رقم332 في 18 جويلية 2000، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،**نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص74.

القانون مضمونه من برنامج السيد رئيس الجمهورية ، ويعتبر استجابة لحاجة والضرورة تزويد البلاد بنطاق توجيهي قانوني وتنظيمي يؤطر المستقبل القريب والمتوسط.

1– **الأهداف الأساسية للقانون** : يرمي قانون التوجيه الفلاحي الى تحقيق الأهداف التالية :

– مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.

– ضمان تطور محكم للتنظيم والأدوات تأطير القطاع قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية ، مع ضمان حماية الأراضي والإستعمال الرشيد للمياه ذات الإستعمال الفلاحي .

– وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا إقتصاديا واجتماعيا ، ومستلينا بيئيا ، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات ويضمن تكريس قواعد الحماية الإجتماعية وترقية الوسط الريفي.

– مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة .

2– آليات تحقيق أهداف قانون التوجيه الفلاحي : تتكون آليات التوجيه الفلاحي من :

– أدوات التوجيه الفلاحي : وهي مختلف المخططات التي تحدد التوجه الفلاحي الأساسي على المديين المتوسط والعلويل ، وقيئة الفضاءات الفلاحية وكيفيات إستغلالها بطريقة مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة ، وعلى المستوى الوطني ، حيث تعتبر الأراضي الفلاحة التابعة للدولة أو الخواص مجال تطبيق الأدوات .

– **أحكام تخص العقار الفلاحي**: وهي كل القوانين والنصوص التنظيمية التي تحدد كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة بهدف الحفاظ على هذه الثروة الهشة والقليلة المتوفرة على مستوى القطاع بالإضافة إلى تنظيم عملية تحويل حق الملكية للعقارات الفلاحية وفقا للإجراءات المعمول بها.

كما لم تمهل هذه الأحكام أراضي الرعي ، بحيث تم الإشاة إليها وتهيئتها كلما إستدعت حالة تدهورها كما يمنع أي إجراء يضرها ، ويعاقب مرتكبها.

– تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي : تدفق هذه التدابير الى تثمين الإنتاج الفلاحي من خلال تنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة ، بالإضافة إلى خلق علامات الجودة الفلاحية وتسمية المنشأ ، والتي من شأنها التمييز بين نوعيتها وطرق إنتاجها (الفلاحة البيولوجية) ، وكل هذا بما في تحقيق الأمن الغذائي الصحي.

– تأطير النشاطات الفلاحية والمهن: وهي مختلف التدابير والتنظيمات التي من شأنها أن تسهم في عملية ترقية وتطوير النشاط الفلاحي والمهني ، حيث تركز بالخصوص على مايلي :

- المستثمرات الفلاحية والمستثمر .
- التنظيم المهني والفلاحي .
- حماية المستثمرين والفلاحين .

– التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل : تهدف تدابير التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد الخاصة بتنفيذ التوجيه الفلاحي الى :

- رفع مستوى تأهيل الفلاحين مهنيا وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد
- تثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد
- تطوير إعلام عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي

أما فيما يخص التمويل الفلاحي فإن القانون يراعي الخصوصية والأهمية التي تكتسبها الفلاحة عند التمويل في إطار التنمية الوطنية ، ويتشكل التمويل الفلاحي من ثلاث مصادر أساسية تتمثل في الدعم المالي للدولة والتمويل التعاضدي والقرض البنكي ، حيث تنشأ عند الحاجة هبات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته.

ج: برنامج التجديد الفلاحي والريفي: ترتكز هذه السياسية على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008 ، حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق السمية المستدامة.

وتتركز أسس هذه السياسة على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الإجتماعي ، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات ، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني .

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة في الآتي :

– التحسين المستدام للأمن الغذائي.

– التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية .

– مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية .

المطلب الثالث: طرق وكيفية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

قصد توفير التمويل اللازم للقطاع الفلاحي ، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية باستحداث صيغ تمويلية جديدة تعطي نفس جديد لهذا القطاع ومن بين أهم هذه الصيغ تجد كل من قرض صيغة الرفيق وهو موجه لتمويل الاستغلال و قرض التحدي وهو الموجه لتمويل الاستثمار الفلاحي وأيضا القرض الايجاري في المدى المتوسط والطويل.[1]

الفرع الاول: قرض الرفيق

للتعرف على هذا النوع من القروض سيتم عرضه وفقا لما يلي:

1 – تعريف قرض الرفيق

يمكن تعريفه على أنه قرض الاستغلال (المحصول) مدعم من قبل الدولة لغرض تمويل المستثمرات الفلاحية سواء كانت فردية ، تعاونيات أو مجتمعات اقتصادية .

2– مميزات قرض الرفيق

هو قرض قصير الأجل تتراوح مدته بين سنة وسنتين ، خال من جميع الفوائد أي لا يتحمل الفلاح هذه الفوائد بل تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كل الفوائد المترتبة عنه . أيضا هو قرض يمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية التمويل مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وهذا شرط يتوفر لدي كل البنوك التجارية .

3– الأشخاص المعنيين بهذا القرض

– كل الفلاحين والمربيين مهما كانت الطبيعة القانونية التي ينشطون فيها سواء مستثمرات فردية أو تعاونيات، مجمعات... الخ

– وحدات الخدمات الفلاحية ؛

[1] ، الواعر لخميسي أم البواقي، البيع بالإيجار كألية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة بدر) مذكرة نيل شهادة ماستر علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015، ص 79-91.

- المستثمرات التي تنتج المواد الفلاحية الأكثر استهلاكا ؛

- الأشخاص المعنويين المدرجين ضمن برنامج التجديد الريفي والفلاحي ؛

4– شروط الاستفادة من مزايا القرض الرفيق

- لكل مستفيد من قرض الرفيق يسدد قرضه بعد مهلة سنة، له الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفوائد والاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية؛

- لكل مستفيد من هذا القرض لا يسدد بعد مهلة سنة واحدة تمدد له المهلة بسنة في حالة تعرضه الظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة وكذا يفقد حق إمكانية الحصول على قرض آخر

- البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه طلب الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفاتحة والتنمية الريفية فيما يخص الدراسة التقنية للمشروع؛

5– النشاطات المستهدفة

- اقتناء المواد والمكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور ، المشاتل ، الأسمدة والمبيدات ... الخ) ؛

- اقتناء الأعلاف الحيوانية المخصصة لتربية كل الأنواع الحيوانية ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية

- اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الاستياء و تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي ؛

- تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة استخدام المياه)

- شراء المعدات الفلاحية في اطار قرض الائتمان

- بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المعتقلات الفلاحية ويشاء البيوت البلاستيكية يه إعادة تعير أو تعمير الإسطبلات ؛

6– الضمانات المطلوبة

- في التأمين الأصول المشتراة أو الميئية ؛

- الضمان الشخصي ،
- يتم توقيعه مع البتلة و تعهد بتقييم المداخيل المتأتية من المعدات
- رهن العتاد ؛
- التوقيع على السندات ؛

الفرع الثاني: قرض التحدي

للتعرف على هذا النوع من القروض نتناول عدة نقاط كالآتي:

1– تعريف قرض التحدي

هو قرض موجه للاستثمار الفلاحي يتم منحه من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث تحدد مشاريع الاستثمار من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ، خاصة ما تعلق منها بإنشاء وتجهيز وعصرنة مستثمرات تربية المواشي باستغلال جديد وتعزيز الطاقات الإنتاجية للمنتوجات الفلاحية التي تعاني من نقص وسوء التقييم وكذلك تكثيف وتحويل وتقييم الإنتاج الفلاحي الذي هو في حاجة إلى تمويل .

2– خصوصيات قرض التحدي

أما بشأن خصوصيات قرض التحدي فإن أجال التسديد قد تكون متوسطة المدى إذ تصل إلى سبع سنوات ، وقد تكون طويلة المدى وتصل إلى 15 سنة ، حيث سيكون بإمكان مدير البنك حرمان المستفيد من القرض من الامتيازات التي تتبعه في حالة تجاوز الآجال التسديد أي ما فوق 15 سنة ، وقد قررت مصالح البنك أن يكون قرض التحدي بدون فوائد خلال الثلاث سنوات الأولى من عمر المشروع تحدد النسبية ب 1 % من العام الرابع وترتفع إلى 63 % في العامين السادس والسابع من عمر المشروع .

وبداية من العام الثامن فإن صاحب المشروع ملزم وكغيره من المستفيدين بدفع الفوائد الناتجة عن الفرض لأنه تجاوز آجال الشديد حيث حددت ب 25 , 5 % خارج الدعم الفلاحي ، بالإضافة إلى أن كل مستفيد من القرض مسند الديون المترتبة عليه سيكون بإمكانه الاستفادة من قرض آخر في النار محاولته التوسيع المشروع.

3 – المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي

من المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي ما يلي:

– الصرف والتطهير– – أشغال التوجيه وازالة الحجارة– – أشغال التسوية وتهيئة الأراضي ؛ – تجنيد معدات الري وتهيئة إنجاز الآبار الجديدة

– إنجاز أحواض التخزين المياه – – تجهيز مضخات المياه – – إنشاء شبكات توزيع المياه

– إنشاء واعادة تهيئة قنوات الصرف ؛ – الإنتاج الحيواني ، منتوجات صيدلانية ، أشغال التهيئة ، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية المواشي–– اقتناء عتاد فلاحي ووسائل النقل الخاصة

– إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة و التغليف والتقييم؛

4 – الضمانات المطلوبة لدى قرض التحدي

للحصول على قرض التحدي لابد من تقديم ضمان ، يشتمل هذا الضمان العناصر الأتية:

– الرهن العقاري سواء كانت ملكية ، امتياز ، أرض أو عقار ؛

– الكفالة في حالة وجود تعاونيات أو شركاء ... الخ

– الرهن القانوني للمستثمرة في حالة ملكية خاصة ؛

– التعهد بالمحافظة على المعدات ؛ التعهد عن طريق التوقيع على السندات ؛

الفرع الثالث : تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية عن طريق القرض الإيجاري الفلاحي

كون هذا النوع من أنواع التمويل الذي يقدم للمشاريع الفلاحية ، فسيتم عرضه كما يلي :

1– تعريف التمويل الايجاري الفلاحي

يعرف بنك بدر القرض الايجاري على أنه : عملية مالية وتجارية تنتج علاقة بين البنك وملف المتعاملين الاقتصاديين ، في إطار عقد كراء التجهيزات والمعدات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروع الاستثماري ويعرف أيضا بأنه عقد يربط بين البنك (المقرض) وطالب القرض (المقترض) من أجل كراء معدات وتجهيزات تنقل مباشرة في تجسيد المشاريع المربحة .

2– المستفيدون من هذا القرض الإيجاري

هذا المنتوج المالي موجه إلى كل المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في مختلف الأنشطة الاقتصادية المريحة ويدخل في إطار تحديد سياسة البنك التمويلية .

3– أنواع القرض الايجاري

ويتخذ هذا النوع من التمويل اشكال عديدة منها : [1]

أ– التأجير ثم البيع : تقوم المؤسسة المؤجرة بتلك الأصل حتى يتم سداد أقساط الإيجار من طرف المتاجر بالكامل والتي بدورها تعطي قيمة الأصل وأتعاب المؤجر .

ب – التأجير الخدمة (الاستئجار التشغيلي) : إذ يتميز هذا النوع بان يلتزم مالك الأصل بالصيانة وخدمات الأصل الموجز ، ويستمر هذا النوع لفترة قصيرة نسبيا عادة اقل من الحياة الإنتاجية الأصول ، كما تشمل عقود الاستئجار التشغيلي عادة ما يفيد بإيقاف عملية الاستئجار قبل انتهاء المدة المتفق عليها .

ت – التأجير التمويلي : هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه من قبل المتاجر والذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها .

4 – الشروط العامة للقرض الإيجاري

– تحديد موضوع العقد وذلك من خلال تحديد شروط وكيفيات ايجار العتاد للاستعمال المهني من طرف ابنك الفلاحة والتنمية الريفية المؤجر الذي يخضع لنصوص الأمر 96–09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري و الذي تدون فيه كل من :

– تحديد شروط الإيجار –– تحديد ملكية العتاد –– تحديد مدة العقد –– شراء وضمان وتسليم واستلام العتاد .

– المبلغ وطريقة دفع بدل الإيجار–– التسديد المسبق – – التنازل عن العتاد––استعمال وصيانة العتاد.

[1] معراج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة السابعة، 2014، ص43.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة عامة حول عموميات البنوك التجارية ثم تطرقنا إلى نشأة وتعريف البنوك وتطورها ، وكذا موارد واستخدامات البنوك التجارية وقد تم التطرق إلى القطاع الفلاحي وطرق تمويله، حيث تم عرض كل من مفهوم التمويل البنكي وأنواعه وكذا مفهوم التمويل الفلاحي وشروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي، حيث تعتبر البنوك التجارية مصدرا أساسيا لتمويل القطاع الفلاحي، حيث يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية المهمة في إي دولة ، وذلك من أجل المساهمة في زيادة الدخل الوطني و تحقيق التنمية الفلاحية.

كما يتضح لنا أن قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي يزداد الاهتمام بها على المستويين العالمي والعربي لما لها من أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية، وترتبط قضية الأمن الغذائي بتطور القطاع الزراعي في كافة الدول العربية، وفي ظل ما يشهده العالم من متغيرات أثرت على إمدادات الغذاء وأدت إلى ارتفاع أسعاره، فان الدول العربية تعمل على تطوير إنتاج وتجارة السلع الغذائية لزيادة قدرتها على توفير الغذاء الأمن والمستدام لموارنيها.

وبالرغم من أن قضية الأمن الغذائي لا تعود صعوبتها أو تعقيداتها أو عدم وجود حلول لها، بل لأن الورن العربي يقع ضمن الدول النامية التي تحرص الدول المتقدمة على إبقائها داخل حلقة التبعية ففي الوقت الذي يموتون فيه ملاين البشر جوعا في إفريقيا تقوم هذه الدول بإتلاف ملاين الأرنان من الغذاء والمنتجات الزراعية بحجة الحفاظ على الأسعار .

وعليه أصبح من الضروري على الدول العربية حتى تحظى بمقومات الاستقلال السياسي والاقتصادي أن تحقق حد اً أدنى من الاكتفاء الذاتي، خاصة أن مشكلة الأمن الغذائي العربي لا تحتاج إلى البحث عن موارد جديدة بقدر ما هي تحتاج إلى رؤية بأعين جديدة تسعى نحو تدارك التدهور الحالي في مواردها ومقوماتها لتخلصها من عجزها الغذائي.

الفصل الثاني:

دراسة حالة تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية بخنشلة للقطاع الفلاحي

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري للموضوع، سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع.

لذلك قمنا بدراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة، من أجل الوقوف على كيفية تمويل مشروع استثماري، ثم الاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية وكالة خنشلة.

وانطلاقا من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، سنتطرق إلى نظرة شاملة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلي مبحثين وهما:

- المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية-عموميات-المهام و الهيكل التنظيمي
- المبحث الثاني: تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية لمشروعي بصيغة الرفيق و التحدي.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية–عموميات–المهام و الهيكل التنظيمي

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية الأخرى، وهو عبارة عن مؤسسة اقتصادية تسعى إلى تحسين العلاقات مع الزبائن، الذين تأثروا بالتقلبات الاقتصادية، وكذلك التقلبات الناتجة عن تغير هياكل التنظيم البنكي، كما أنه يهدف إلى تحسين مردوديته، وذلك عن طريق الحصول على موارد جديدة لاستعمالها، كالقروض واقتراح خدمات مباشرة أو غير مباشرة لتساعد على الرفع من أداء البنك.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستعراض نشأته ومفهومه والهيكل التنظيمي له، ومختلف المهام التي أوكلت إليه، ومعرفة بعض القروض التي يقوم بتمويلها.

المطلب الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبارة عن مؤسسة اقتصادية ومالية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يقوم بتمويل مختلف المشاريع بشتى أنواعها، بهدف تحقيق الربح.

وقد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين لتوضيح ما يلي:

الفرع الأول يضم نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره بصفة عامة ومفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة، والفرع الثاني يتمثل في مختلف مهام والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة خنشلة.

الفرع الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لقد كان البنك الوطني الجزائري هو المسؤول عن تمويل مختلف الأنشطة، ومن بينها القطاع الفلاحي، وبسبب ازدياد حاجات الإنسان المستمرة للقطاع الفلاحي أدى إلى ظهور نقصا وعجزا ملموسا من قبل البنك الوطني، مما دفع بالضرورة إلى إنشاء بنك أخر تمنح لو هذه المهمة بدلا عن البنك الوطني الجزائري.)

وعلى ذلك أسس بنك أخذ اسم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى الوطني بموجب المرسوم رقم 106/82 بتاريخ 13 مارس 1982، بعد إعادة الهيكلة المالية التنظيمية للقطاع المصرفي، من أجل تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الزراعي والصناعي والري والصيد البحري.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي، يهدف أساسا إلى تنمية هذا القطاع بترقية النشاطات الفلاحية الحرفية، الصناعية، وتنمية المنشآت الفلاحية والإنتاجية.

غيرانه وفي الوقت الراهن لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية متخصصا بشكل مطلق فيما أحيط به من المهام، بل تعداها إلى مهام أخرى تجارية أكثر منها فلاحية، فهو بذلك يسعى إلى تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح، وبذلك توسعت دائرة أعماله ودفعه إلى ذلك الاستجابة إلى متطلبات وميكانيزمات اقتصاد السوق التي تستلزم بالضرورة التحكم في آلية من حيث العرض والطلب والقدرة على المنافسة.

وتطبيقا للقانون رقم 01/88 الصادر في ديسمبر 1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) إضافة إلى المرسوم رقم 101/88 المؤرخ في 16 ماي 1988، تم تحويل بنك بدر إلى شركة مساهمة إثر التحولات والإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات، فهو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شركة ذات أسهم تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد بدأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأس مال قدره مليارين ومائتي مليون دينار جزائري و يبلغ حاليا راس ماله ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري.

لقد اخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكلائه صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسية إعادة الهيكلة للمؤسسة تسهيلا لخدماته على مستوى الوطن، وبنك والفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي.

وهو مؤسسة ذات أسهم تقدر عدد فروعه لسنة 1985 بـ 185فرعا و29 مديرية جهوية، ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاته 293 وكالة يخضعون لسلطة 38 مديرية جهوية وبرأسمال قدره 33000.000.000.00 دج حيث يشغل البنك أكثر من 7000عامل ما بين إطار واعوان التنفيذ ، ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلتها البشرية صنف هذا في قاموس مجلة البنك (طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية.

يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 39 فرع موزعة عبر مختلف ولايات الوطن حيث كل فرع يضم وكالات تابعة له وتبلغ حاليا 293 وكالة وبهذا يكون البنك قد انتهج سياسة اللامركزية ، حيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة في مجال منح القروض إلا في حدود معينة أين يتم اتخاذ القرار على المستوى المركزي بالجزائر العاصمة.

الفرع الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة

تقع الوكالة بدر في وسط مدينة خنشلة بالقرب من مقر الولاية و لا يبعد كثيرا على بنك الجزائر، حيث يشهد هذا الموقع حركة كبيرة لضمه مختلف المراكز الحيوية والمجمعات الإدارية، بالإضافة إلى وجود بجانب هذه الوكالة وكالات لبنوك أخرى وهي القرض الشعبي الجزائري CPA البنك الوطني الجزائري BNA وغير بعيد عنها يوجد بنك التنمية المحمية BDL.

المطلب الثاني: مهام والهيكل التنظيمي لكل من المجمع الجهوي لام البواقي و وكالة خنشلة

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى معرفة المهام الأساسّية لبنك الفلاحة والتنمّية الريفية والهيكل التنظيمي لكل من المجمع الجهوي و وكالة خنشلة.

مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

يمكن تلخيص مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ما يلي:

تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها، عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.

عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين.

مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط المصرفي وتقنياته.

معالجة كل عمليات الائتمان والصرف الأجنبي.

فتح الحسابات للأشخاص حسب طلبهم.

تشجيع وترقية الزارعة والصناعات الغذائية والحرف اليدوية.

قبول الودائع ومنح القروض.

أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتتمثل في ما يلي:

توسيع الأراضي الفلاحية و تحسين الخدمات.

الزيادة في الربحية من خلال موارد بأقل التكاليف.

حسن نوعية وجودة الخدمات.

تطوير المنتجات الزراعية ، الغذائية، والصناعية، وكذا مساعدة الفلاحين لترويج المنتجات للمساهمة في التجارة الخارجية لدعم المهن الحرة.

المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

توسيع مجالات القرض في قطاعات أخرى غير المتعلقة بالفلاحة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لكل من المجمع الجهوي لام البواقي و وكالة خنشلة

تتكون التشكيلية البشرية، لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من إطارات سامية و متوسطة ومجموعة من العمال منظمون في مصالح مختلفة، حسب معارفهم ومؤهلاتهم العملية والعلمية، وذلك طبقا لتعليمات وقرارت المديرية العامة والتنظيم الداخلي للبنك، ومنه سوف نتطرق في هذا الفرع إلي عنصرين يتمثل العنصر الأول في الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال و المتواجدة بولاية ام البواقي والعنصر الثاني وهو الهيكل التنظيمي لوكالة خنشلة.

أولا. الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال:

التعريف بالمجموعة الجهوية للاستغلال أم البواقي:

تم إنشاء هذا المجمع بولاية ام البواقي و يضم كل من الوكالات التابعة لام البواقي و خنشلة في انتظار إتمام الأشغال قصد فتح مجمع جهوي بخنشلة و ربطه بالوكالات المتواجدة في إقليم الولاية ،وفي مطلع سنة 2001م تم استحداث هيكل تنظيمي جديد على المستوى الوطني أطلق عليها اسم المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا 71 عاملا يتوزعون بين الوكالات والمديرية، إضافة إلى قرابة 15 ما بين متربصا وممتهنا، وهي تعد المديرية الجهوية الوحيدة لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية، وبذلك فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على أكبر الدوائر المتواجدة بالولاية.

المتواجدة على مستوى الولاية، وبذلك فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على أكبر الدوائر المتواجدة بالولاية.

ويعد المجمع الجهوي للاستغلال بأم البواقي من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب، وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة.

أ-دور المجمع الجهوي كهيئة:

تبعا للمقرر القانوني09/ 44 بتاريخ 2009/04/19 يعتبر المجمع الجهوي عاملا فعالا في تنظيم البنك في معنى العرف التجاري ، وذلك من خلال تقديمه النوعية الجيدة للخدمات بواسطة إدماج حتمية التقييم والنتائج، ويساهم بصفة فعالة ومتواصلة في التطور الاقتصادي الجهوي على الخصوص والوطني على العموم، وهذا حسب ما نصت عليه المواد التالية وهي:

المادة01: هذا المقرر القانوني له هدف تحديد، للمهام المخولة إلى الهياكل والأعضاء المكونة للمديرية.

المادة 02: المجمع الجهوي للاستغلال له مسؤولية تامة، في الإشراف على تسيير ومراقبة الوكالات التابعة له.

المادة 03: المجمع الجهوي له مهام إحياء ومتابع لنشاطات الوكالات المحلية، للاستغلال التابعة له في كل المجالات.

إنه مسؤول أمام المديرية العامة للبنك وهو مطالب بتحقيقها على المستوى الجهوي أو المحلي.

المادة04: إنه مسؤول على تطبيق الأنظمة والميكانزمات المسيطرة من قبل الهياكل المركزية، تبعا لاستراتيجية البنك، وكذا متبعاتها وتطبيقها وتقدير مدى فعاليتها.

المادة 05: تخصص مهام وخصائص كل عضو من أعضاء هيكل المديرية تبعا للهيكل التنظيمي المرفق بهذا التقرير.

المادة 06: هذا المقرر القانوني يبدأ سريانه ابتداء من تاريخ التوقيع عليه، من طرف الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

و تتألف المجموعة الجهوية من عدة مصالح، يشرف على كل منها نواب المدير وكل مصلحة تختص بعمل معين، كما أن هذه المصالح تكمل بعضها البعض، وتعمل بطاقة بشرية منتظمة ومنظمة فيما يعرف بالمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وتتكون المديرية الجهوية من مدير المجموعة الجهوية للاستغلال والسكرتارية الخاصة به وهما مصلحتان متكاملتان وتسمى السكرتارية بأمينة سر المدير.

مدير المجموعة الجهوية للاستغلال: وهو الشخص الذي يعين بقرار من المدير العام للبنك وتتلخص مهامه فيما يلي:

المسؤول الأول عن تقديم حول نشاط الوكالات التابعة لو أي للمديرية.

السير على تطبيق القرارات القانونية والتنظيمية.

ويشرف بطريقة مباشرة على خلية المراقبة والأمانة.

و له الحق في الإشراف على كل المصالح المتواجدة بالمجمع الجهوي.

السكرتارية: ومكانها بجانب المدير مباشرة، وذلك لتسهيل مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير، ومن مهام السكرتيرة هي:

تسجيل البريد الصادر والوارد من والى المجموعة الجهوية

تحرير المرسلات والتقارير، أمر بمهمة.....الخ.

الفاكس

حفظ نسخة من كل ا لم المراسلات الصادر أو الواردة.

استقبال الزبائن ومساعدة المدير.

نائب المدير المكلف بالاستغلال .

تتولى هذه النيابة كل المسائل المتعمقة بالقروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال، وذلك بتلقي ملفات طلبات القروض من الوكالات ، ثم تدرس تلك الملفات و تقرر في لجنة خاصة تعرف بلجنة قروض الملفات المقبولة، التي ستمول والملفات المرفوضة التي يتم رفضها ، ويكون ذلك وفق المعايير الاقتصادية والمحاسبية الثابتة.

مصلحة القروض والتجارة الخارجية

الحفاظ على الوثائق التالية: التعليمات القانونية، والنصوص التطبيقية و معالجة ودراسة الملفات.

تطبيق القرارات المتعلقة بتمويل القروض، وإعادة جدولتها و مساعدة الوكالات في تنفيذ العمليات التابعة للتجارة الخارجية، ومراقبة الوكالات في تنفيذ تعميمات بنك الجزائر المتعمقة بمراقبة سعر الصرف.

دراسة إحصائيات هذه المصلحة.

مصلحة الحركة لتجارية

وهي تقوم بالمهام التالية:

مساعدة الوكالات في تحقيق الأهداف المدروسة، ومتابعتها ميدانيا لتحليلات الفوارق.

جمع معلومات ميدانية حول الزبائن، لوضع دارسة اجتماعية واقتصادية حول الجهة المعنية بالبنك.

معالجة احتياجات و اقتراحات الزبائن.

مشاركة في التظاهرات الاقتصادية.

القيام بالاشهارات التي تعكس صورة البنك على المستوى المحلي .

الحفاظ على العلاقات التي ترتبط بالجانب المهني ، مع التغيرات المستحدثة لغرض مشاركة البنك، في التمويل والمتمثلة في : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكذا الوكالة الوطنية للتامين على البطالة، إضافة إلى الوكالة الوطنية لإنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....الخ.

مصلحة النقد ووسائل الدفع .

كما تقوم هذه النيابة بمتابعة أجهزة السحب الآلي عمى مستوى المجمع حيث تعد الإحصاءات المتعلقة بهذا الشأن كعدد الزبائن المستفيدين من بطاقات السحب الآلي.

وعدد العمليات التي تجري على هذه الأجهزة وتعمل على توفير هذه الخدمات للزبائن.

كما تقوم هذه المصلحة بجملة من المهام وهي على التوالي:

مساعدة الوكالات في تطوير أهدافها.

ترقية مختلف وسائل الدفع الموجودة لدى البنك.

الحرص على السير الحسن للتشغيل المتواصل لوسائل الدفع.

معالجة العوائق والعراقيل التي تتعمق بأجهزة السحب الآلي.

رئيس الدائرة الإدارية والمحاسبية.

ويشرف على هذه المصلحة نائب مدير مكلف بالشؤون الإدارية، وكل ما يتعلق بالمحاسبة البنكية المخول إليه المهام التالية:

توفير وتطبيق من طرف نيابة مديرية القرارات و الإجراءات المعمول بها في البنك.

تحديد ومتابعة الملفات الإدارية للموظفين.

مراقبة وتطبيق الأنظمة وقوانين العمل، ووفرت النصوص المتعمقة بها.

تمثيل البنك أمام الهيئات الأخرى في إطار المهام المخولة إليه.

تسيير الشؤون التأديبية وتصفية كل حسابات الأفراد المحالين على التقاعد والمتوفين.

القيام بالعمليات التكوينية الخاصة بعمال المجمع الجهوي والوكالات التابعة له وقيادة النشاطات المتعلقة بسير أملاك البنك العقارية والمنقولة.

الأخذ بعين الاعتبار كل ما لو علاقة بتسيير الإعلام ألي.

ب–المصلحة الإدارية:

المحافظة على مفاتيح تركيبية خزانة أو صندوق المجمع الجهوي والوكالات التابعة له.

متابعة كل ما يتعلق بالجانب الصحي والأمني.

الشؤون الإدارية

تتكون هذه الخلية من ثلاثة مصالح وهي:

–الشؤون الإدارية:

أ) **مصلحة الموارد البشرية:** و هي مصلحة تهتم بإنجاز الأجرة الشهرية للعمال، كما أنها تقوم بتحضير المخططات التكوينية النابعة عن الاحتياجات الموضوعية التي تخص كل عامل، كما تقوم أيضا بحيازة السجلات

القانونية المختلفة (أجرة، عطل السنوية، وحركات الموظفين..... الخ)، ومتابعة السجلات التي في حوزة الوكالات المرفقة إليه.

ب) مصلحة الأمن و الوسائل العامة: وتقوم هذه المصلحة بمتابعة ومراقبة نفقات تسيير الاستغلال والاستثمار للمجمع الجهوي ووكالاته، وتحقيق عملية الجرد السنوي وتحديد السجلات المخصصة له، وأيضا تسيير مخزونات المديرية وتحقيق مطالب الوكالات، كما تقوم بالتأمين على الأملاك و الأفراد وتحمي ممتلكات البنك عن طريق استخدام أنظمة الأمن مثل (نظام المراقبة، مضاد الحريق، الحراسة).

ج) مصلحة الإعلام الآلي: وهي تهتم بتسيير أجهزة الإعلام الآلي للمجمع الجهوي والوكالات الموالية له، والتنويه لمستلزمات الإعلام الآلي للمجمع والوكالات، وهي تقوم بتركيب المعلوماتية وصيانة وحماية الأجهزة والأنظمة الخاصة به، وكذا منح الأنظمة المعلوماتية محل التطبيق.

إن هذه الدائرة كما بينا سابقا تسير من طرف رئيس الدائرة.

المحاسبة

هي مصلحة تكمن هيمتها بضبط حسابات كل البنك، حيث تقوم بحسابات كل الضرائب وتحصيلها، وكذا الميزانية البنكية سواء كانت ميزانية صرف أو استثمار، و أيضا مراقبة التسيير في الميزانية المدروسة.

كما أن لهذا الفرع أو الخلية ثلاثة مصالح هي:

أ) مصلحة المحاسبة والضرائب:

ويوجد فيها قسمين:

-قسم المحاسبة: يقوم بدراسة كل الحسابات المتعلقة بالمجمع الجهوي للاستغلال و الوكالات التابعة له، سواء كانت دائنة منها أو مدينة، وسواء تعلقت بحسابات الزبائن أو بالحسابات الخاصة بالبنك بحد ذاته.

-قسم الضرائب: وهو يتبع جميع الضرائب، ويقوم بتحصيلها مع الهيئات الإدارية الخاصة بها مثل:

صندوق الضمان الاجتماعي، مفتشية الضرائب...الخ.

ب) مصلحة التحليل: وهي تابعة للمصلحة الأولى إلا أنها تدخل في عمق التحليلات التي قامت بها مصلحة المحاسبة والضرائب.

ج) **مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير**: وهي تتكلف بإعداد ميزانية التسيير والاستثمار، بما فيها كل المصاريف المتعلقة بالمجمع الجهوي والوكالات التابعة له ، وهي تتمثل في مصاريف الاستغلال (شراء الورق، دفع الرواتب وغيرها، ومصاريف الاستثمار وهي المشاريع المدروسة).

نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات

أنشأت هذه المديرية مؤخرا وهي تضطلع إلى تحسين الأداء البنكي، فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القروض ومصلحة التحصيلات ، وتتمثل مهمتها في متابعة الزبائن المتحصلين على القروض في مدى استجابتهم لجدول امتلاك القروض، ويدرس مدى تنفيذهم للالتزامات قبل متابعتهم قضائيا وخاصة تحصيل الضمانات، وتتكون هذه النيابة من ثلاثة مصالح وهي:

1) مصلحة متابعة التجارة والتجارية الخارجية:

وهي تسيير من طرف رئيس مصلحة وتكمن مهمتها في:

المتابعة الدقيقة للملفات التابعة له:

متابعة الحالة المدنية لكل زبون معني بالقروض.

متابعة التقارير الواردة من الوكالات فيما يخص الزبائن المعنيون بالقروض.

إعلام المديريات المركزية فيما يخص تعليماتهم.

إعلام اللجنة المعنية بما يخص أي تغيير في مخاطر القروض وكل المهام الأخرى التي تعطى له من طرف مسؤوليه.

2) مصلحة متابعة ما قبل المنازعات:

وهي تسير من طرف رئيس مصلحة.

المتابعة الدقيقة لملفات القروض التي هو مسؤول عنها.

متابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات وتقويمها وذلك حسب دراسة الخطر.

تقديم الملفات إلى لجنة التحصيلات.

تطبيق أوامر لجنة التحصيلات عن طريق العدالة عن الطريق الودي.

يقدم تقرير إلى مسؤوليه ومهام أخرى تعطى لو من طرف مسؤوليه.

3)مصلحة متابعة الضمانات:

وهي تسير من طرف رئيس المصلحة الذي يتولى المهام التالية:

تقييم دوري للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة والمدة.

كما تقوم هذه المصلحة بجملة من المهام: تتمثل في ترقية مختلف وسائل الدفع الموجودة لدى البنك ومساعدة الوكالات في تطوير أهدافها، كما تحرص على السير الحسن للتشغيل المتواصل لوسائل الدفع، إضافة إلى معالجة العوائق والعراقيل التي تتعمق بأجهزة السحب الآلي.

مصلحة الشؤون القانونية:

تعد هذه الخلية بمثابة الحماية القانونية للمؤسسة، ويمكن التعرف على هذه الخلية، من خلال تعريف المصالح التابعة والمهام التي تقوم بها كل مصلحة.

مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات

هي المصلحة التي تقوم بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الشؤون والدراسات القانونية والمنازعات المتعلقة بالوكالات، وهي متواجدة بالمجمع الجهوي للاستغلال، تهتم هذه المصلحة بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الاستشارات القانونية، وهي إعطاء التعميمات القانونية للجمعيات والشركات بكل أنواعها ولجان الخدمات، و ذلك من خلال دراسة الملف المحضر من أجل فتح الحساب.

المعارضة على الحسابات، وذلك يتجلى في حالة ضياع أو سرقة شيك أو دفتر شيك أو دفتر ادخار لأحد الزبائن، والذي يتقدم إلى البنك بطلب إلى المصلحة التي تهتم بالمعارضة على هذا الحساب للحيلولة دون استعمال ما ضاع أو سرق.

حجز ما للمدين لدى الغير وتتلقى مصلحة الشؤون القانونية المحجوز القادمة من البنوك طبقا للمادة

121 من قانون النقد والقرض وتقوم بالحجز، كما تتلقى حالات حجز ما للمدين لدى الغير، عن طريق المحضر القضائي في حالة ديون الأفراد العاديين عبر البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

كما تتلقى الحجز من الضرائب، وكذا صناديق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء و غير الأجراء.

تثبيت الضمانات: تقوم هذه المصلحة بدراسة الضمانات الشخصية أو العينية أو الحقيقية المرفقة، ضمن ملفات القرض و دراستها من الناحية القانونية لمعرفة أهميتها ومدى استغلالها.

مصلحة التحصيلات

هي المصلحة المكلفة بتحصيل ديون القروض الممنوحة بكل أنواعها والمتواجدة على مستوى الوكالة، ويعرف التحصيل على إنه استيفاء الدين عن طريق القضاء إما بالتنفيذ العادي أو التنفيذ الجبري، والذي يعطي للدائن الحق في التنفيذ على جمع أموال المدينين سواء المنقولة أو العقارية، وتتلخص مهامها في متابعة المدينين بعد صدور الأحكام النهائية، عن طريق تبليغهم بواسطة المحضر القضائي و استخراج الصيغة التنفيذية للأحكام و الأوامر التنفيذية والحجز والبيع ، ثم متابعة تنفيذ الأوامر عن طريق تبليغها إلى المحضر القضائي والتعامل أحيانا مع محافظ البيع ، و يتمثل ذلك في تسليم العتاد المحجوز إلى محافظ البيع، والسير على إشهار البيع بالمزاد العلني على مستوى المحكمة والبلدية والأماكن المخصصة لهذا الغرض، ثم بعد البيع يقوم بتسليمه الشيك والوثائق التي تبرأ الذمة وإقفال الملف في حالة التسديد النهائي أو إعادة المتابعة طبقا للقوانين في حالة التنفيذ الجزئي.

الأرشيف :

هو مجموعة الوثائق الحاملة (لأخبار المنتخبة أو المستلمة) من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، أثناء ممارسة نشاط ما، وهذا حسب القانون 09/88 المؤرخ في جانفي 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني، والتي يتم الاحتفاظ بها من أجل البحث الإداري أو إثبات الحقوق للأفراد والجماعات أو لإعداد مشاريع عملية قبل الدراسة في مدة زمنية معينة.

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي

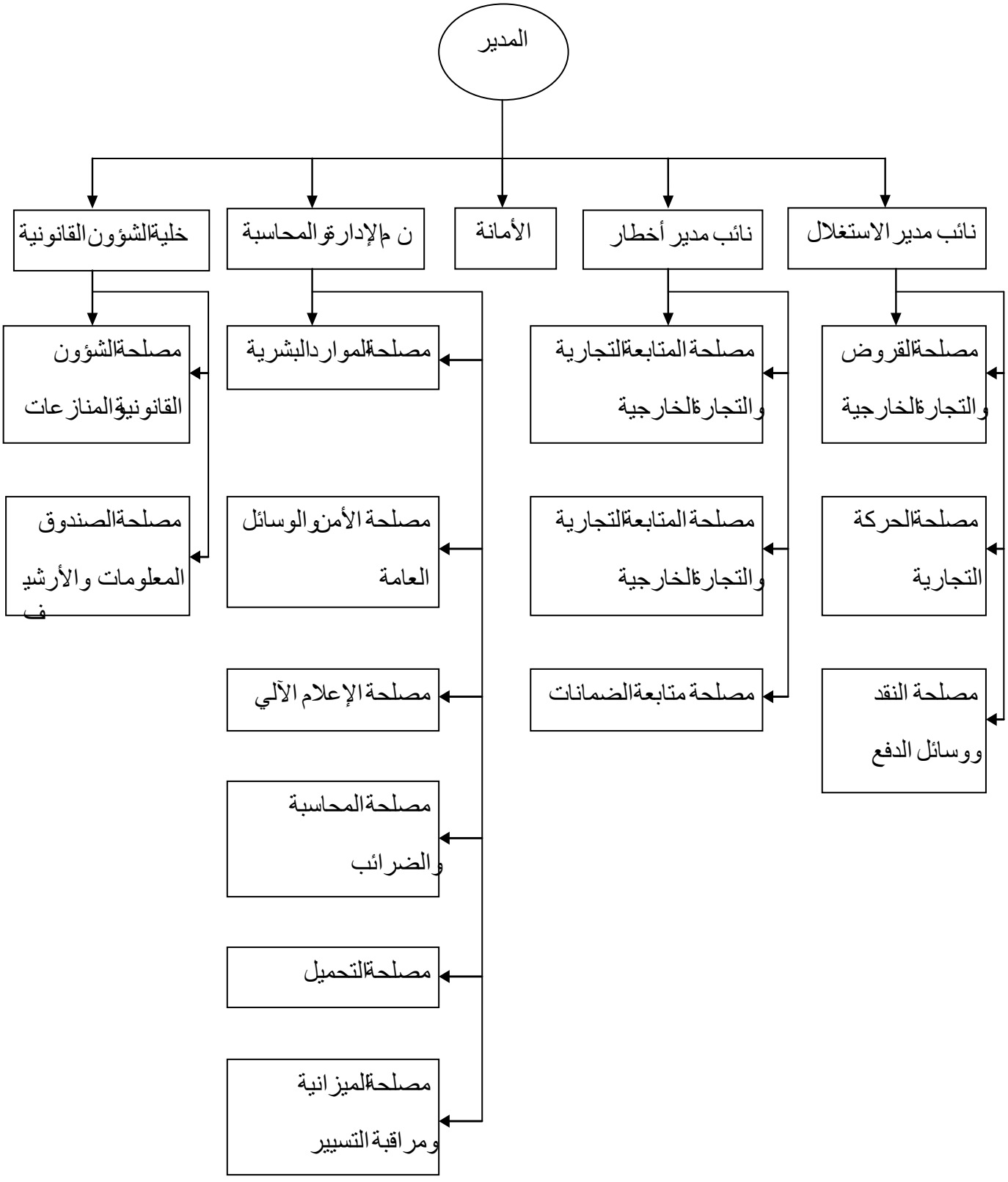

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1) الوكالة:

تحتوي الوكالة عمى إمكانيات تساعدها عمى أداء مهامها، سواء تعمق الأمر بالإمكانيات البشرية والمادية، وكل ذلك لتسهيل العمل، ويشرف على هذه الوكالة مدير تساعده في ذلك سكرتيرة.

مدير الوكالة:

يعتبر المدير المسؤول المباشر على سير العمل، ويتربع على رأس خلية الإدارة وهو أعلى موظف في الهرم الإداري للوكالة، فهو صاحب القرار في الوكالة والموجهة لمختلف نشاطات الوكالة، وله عدة مهام وأهداف والقيام بالتدابير التي من شأنها توفير الأمن داخل الوكالة.

الأمانة العامة للوكالة:

تكمل هذه المصلحة العمل الذي يقوم به المدير وتساعده على أداء مهامه، ومن مهام الأمانة العامة:

تسجيل البريد الصادر و الوارد من و إلى الوكالة المحلية.

تحرير المراسلات و التقارير، أمر بمهمة...الخ.

الفاكس، حفظ نسخة من كل المراسلات الصادرة أو الواردة.

الفاكس، حفظ نسخة من كل المراسلات الصادرة أو الواردة.

استقبال الزبائن و مساعدة المدير.

الواجهة الأمامية:

تحتوي الواجهة الأمامية على عدة مصالح، تتمثل في مصلحة الصندوق ومصلحة الشباك و مصلحة الحافظة، كما تحتوي هذه المصالح على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها، سواء تعلق الأمر بالإمكانيات البشرية والمادية وكل ذلك لتسهيل العمل المباشر لمواجهة الزبائن.

أ)مصلحة الصندوق:

تقوم هذه المصلحة بمختلف العمليات ، التي تسمح بتحريك السيولة اعتمادا على قسمين، وهما الشباك والحافظة، لذلك وجب أن يكون لدى الزبون حساب كعلاقة ترتبط بالبنك حتى يتمكن من إجراء تعاملاته، التي قد تستدعي مثل السحب أو الإيداع لدى البنك ونظرا لاختلاف الزبائن المتعاملين مع البنك ولهدف تنظيم البنك، فإنه توجد عدة أنواع من الحسابات:

حساب جاري سلسلة 300 خاص برجال الأعمال.

حساب خاص بدفتر سلسلة 251 بالفائدة.

حساب خاص بدفتر الإذخار سلسلة 260 بدون فائدة.

وتضم مصلحة الصندوق قسمين وهما:

1)القابض الرئيسي ويدعى أمين الصندوق، والذي يقوم بتغذية كل الصناديق الفرعية بالأموال ويقوم باستقبال إيداعات الزبائن

2)القابض الثانوي : ويدعى أمين الصندوق، ويقوم بتسليم المبالغ المالية للزبائن.

ب)مصلحة الشباك:

يشرف على هذه المصلحة عمال مكلفين بخدمة الزبائن، سواء بالبنك الواقف أو البنك الجالس وبذلك فأن هذه المصلحة تتولى مختلف العمليات، المتمثلة في السحب، الإيداع، التحولات، إعداد الصكوك المضمونة.

ج) مصلحة الحافظة:

تشرف هذه المصلحة على عمليات التحصيل والخصم للأوراق التجارية والشيكات.

الواجهة الخلفية:

تحتوي الواجهة الخلفية على عدة مصالح، تتمثل في مصلحة الاستغلال، ومصلحة التعامل مع الخارج، ومصلحة التحويلات، ومكتب المقاصة، كما تحتوي هذه المصالح أيضا على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها سواء تعلق الأمر بالإمكانيات البشرية والمادية، وكل ذلك لتسهيل العمل البنكي.

1)مصلحة الاستغلال:

2)وتنقسم هذه المصلحة إلى قسمين:

- مكتب القروض: إن من بين الأدوار المهمة التي يقوم بها البنك : هو منح القروض للزبائن سواء كانوا اعتباريين أو طبيعيين، ويمكن بيان أنواعها فيما يلي: قروض استغلالية، قروض استثمارية.

- مكتب الشؤون القانونية والمنازعات: يتولى هذا القسم عمليات فتح الحسابات أو غلقها للزبائن سواء كانوا معنويين أو طبيعيين ودراسة النزاعات، التي قد تحدث بين الوكالة وزبائنها وتقوم هذه المصلحة بما يلي:

فتح الحسابات .

غلق الحسابات .

وفاة الزبون وله حساب بنكي .

حجز الحسابات .

3)مصلحة التعامل مع الخارج:

وتنقسم إلى قسمين: مصلحة الصرف ومصلحة التجارة الخارجية:

أ) مكتب الصرف: تعد عملية الصرف أو ما يطبق عليها بيع وشراء العملات من الخدمات المصرفية العامة و الخاصة، في مجال الاعتمادات المستندية وتسديد الالتزامات المالية بالعملات المختلفة للبنوك الخارجية.

ب)مكتب التجارة الخارجية: تقوم المصاريف التجارية بدور كبير في تمويل عمليات التجارة الدولية والاعتمادات المستندية، هي من أهم طرق ذلك التمويل هي:

مكتب المحاسبة والمراقبة.

التأكد من صحة العمليات عن طريق المراقبة اليومية.

إعداد تقارير مؤقتة تبرز الأرصدة المدينة والدائنة في حالة سلامة اليومية من الأخطاء.

إعداد الميزانية الشهرية و اليومية المحاسبية والعمل على تطبيق نظام المحاسبة المتعلق بالبنوك.

مراقبة ومتابعة الحسابات الخاصة بالزبائن والوكالة وحسابات هذه الأخيرة في المصاريف الأخرى.

العمل عمى إجراء تحقيقات قبل المعاملات المحاسبية.

إعداد الميزانية لتحديد ربح الوكالة.

4)مكتب التحويلات:

ويتم بموجبها نقل مبالغ من حساب إلى آخر، وتكون إما مباشرة في حالة وجود الحسابات الدائنة والمدينة في نفس البنك، وغير مباشرة في حالة اختلاف بنوك الحسابات، وذلك عن طريق عمليات المقاصة، وكذا إيداع مبالغ الحوالات الواردة من الخزينة العمومية في حسابات الزبائن، التحويل عن طريق الربط بين وكالتين

لحساب زبون تابع لنفس البنك ، التحويل عن طريق الاتصال وهذا لوجود شبكة اتصال بين الوكالات لنفس البنك.

5)مكتب المقاصة:

وهي عملية تبادل الشيكات الدائنة والمدينة بين البنوك، وكانت في السابق تتم في البنك المركزي، حيث يكلف كل موظف منه ليقوم بهذه العملية، حيث يضع قائمة يومية لما له وما عليه من دين تجاه البنوك الأخرى، ليكشف عنها في جلسة المقاصة ليتم تسويتها و إرجاع الشيكات التي لا تستوفي ما عليها، وقبل هذه العملية يقوم العون المكلف بتسجيل الشيكات الواردة من البنوك الأخرى، في حساب خاص لدى البنك بأسماء مستفيديها إلى حين تسوية العملية داخل البنك المركزي ووجود أرصدة دائنة لحسابات الشيكات الواردة.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي الوكالة البنك بخنشلة

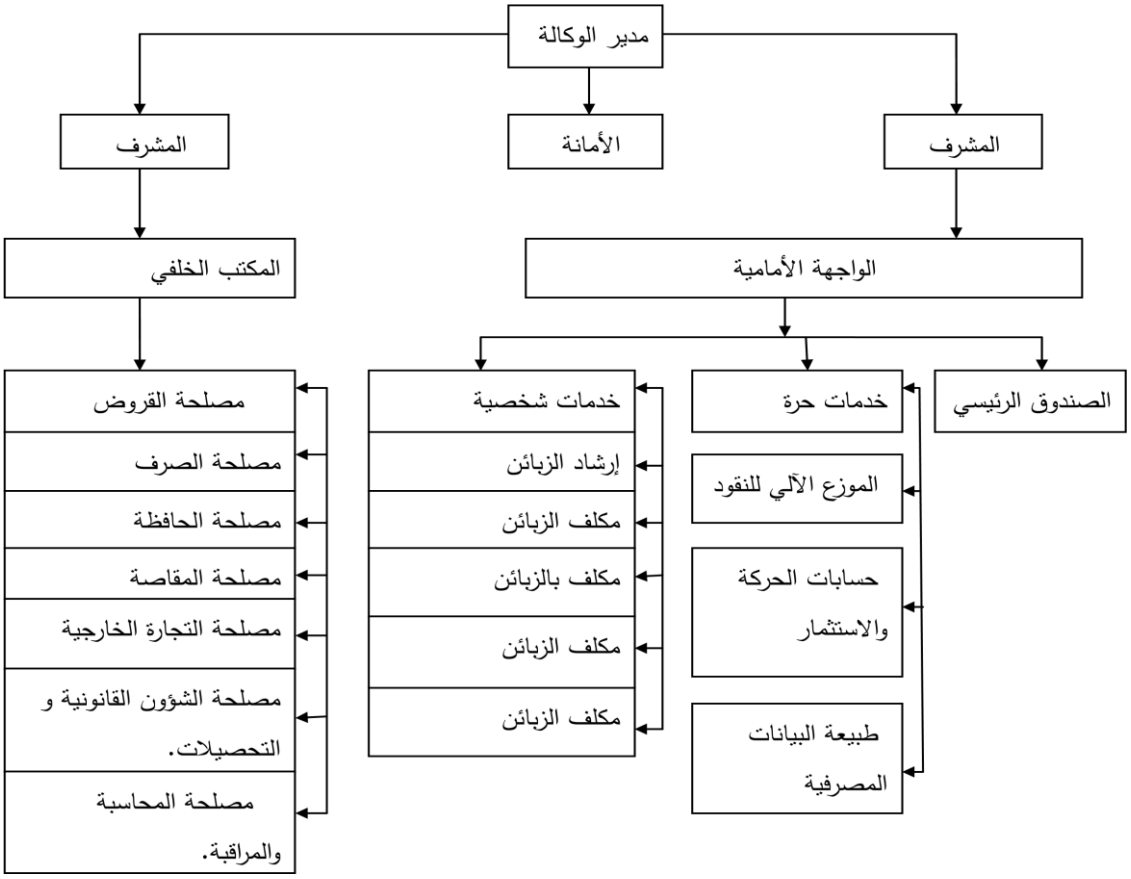

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد عمى الوثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.

المبحث الثاني: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمشروعي بصيغة قرض الرفيق و التحدي

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح القروض، التي يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ومن بين القروض البنكية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل المشاريع الفلاحية، وهي قرض الرفيق وقرض التحدي، حيث يعتبر قرض الرفيق قرض استغلالي ويكون قصير المدى، أما قرض التحدي هو قرض استثماري ويكون طويل ومتوسط الأجل وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلي مفهوم قرض الرفيق وقرض التحدي.

المطلب الأول: التمويل بواسطة قرض الرفيق

يعد القرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، وقد جاءت تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر بتاريخ 02 أوت 2008 وذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05 أوت 2008.

ويعتبر قرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال السنة.

ومن أهم النشاطات التي يشملها قرض الرفيق:

النشاط الفلاحي الموسمي بشتى أشكاله، حبوب، فواكه.

تربية المواشي لاسيما العلف.

نشاطات التعاونيات الفلاحية أو التجمعات أو الجمعيات أو فيدراليات أو وحدات مصالح فلاحية.

الصناعات الفلاحية التحويلية وكذا إمداد العون لمخزني المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

تربية الدواجن.

أما المجالات التي يغطيها قرض الرفيق:

اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي مثل:(البذور، الأسمدة، المبيدات...).

اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية و وسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.

تحسين نظام الري أي تعبئة وكفاءة استخدام المياه.

استخدام المواد الفلاحية لتخزينها ضمن مراقبة المنتجات الفلاحية.

شراء المعدات الفلاحية في إطار قرض الائتمان.

المطلب الثاني: التمويل بواسطة قرض التحدي

يعتبر قرض التحدي من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل المشاريع الفلاحية، وهو قرض استثماري يكون طويل ومتوسط الأجل.

إن قرض التحدي هو قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة، وتربية المواشي واستصلاح الأراضي الفلاحية الموجودة، سواء المملوكة للخواص أو تلك التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

ومن أهم النشاطات التي يشملها قرض التحدي:

إنشاء تجهيز وعصرنة المستثمرات الفلاحية والخاصة بتربية المواشي.

تدعيم قدرات الإنتاج الموجودة وغير المثمنة.

تكييف، تحويل، تثمين المنتجات الفلاحية، وتربية المواشي.

توزيع وتصدير المنتجات الفلاحية والصناعة الغذائية.

أما الفئات المستهدفة لقرض التحدي:

الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، مرفقين بسجيل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

ملاك الأراضي الخاصة غير المستغلة وأصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة.

المزارعين ومربي الحيوانات سواء كانوا فرديين أو منظمين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا.

المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي أو توزيع المنتجات الفلاحية.

المزارع التجريبية والنموذجية.

الفرع الأول: مصلحة القروض و مهامها

يتواجد بالبنك مصلحة مهمة وهي مصلحة القروض و التي سوف نعرفها و نحدد مهامها و نبين هيكلها التنظيمي.

أ) تعريف مصلحة القروض

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القروض وفقا للقوانين المعتمدة من قبل إدارة البنك، كما تقوم باستقبال الزبائن والبحث في طلباتهم المتعلقة بالقروض.

ب) مهام مصلحة القروض

دراسة الملفات المودعة لدى البنك المتعلقة بطلبات مختلف القروض.

مساعدة لجنة القروض والخزينة على قرار تمويل المشاريع الاستثمارية من عدمه.

تحرير رخصة القرض في حالة قبول اللجنة بتمويل المشروع الاستثماري.

تحرير رسالة الرفض في حالة رفض اللجنة لتمويل المشروع.

دراسة الطعون المتعلقة بالقروض والمتضمنة تقسيط المساهمة الشخصية وتغير المورد...الخ.

مراقبة الوكالات المحمية التابعة للمجمع الجهوي في عمليات تنفيذ الشروط والضمانات التي يتم تحويلها إلي رخصة القرض.

العمل كوسيط بين الوكالات المحمية والمديريات المركزية عن طريق التبليغ عن جميع المستجدات والتغيرات في شروط ومبالغ وأنواع القروض.

الفصل في طلبات الزبائن المتعلقة بتمديد مدة استعمال القرض وكذا تمديد مدة التسديد.

القيام بأيام دراسية وتحسيسية للمجتمع بهدف توضيح طبيعة القروض الممنوحة خاصة تلك المتعلقة بالفلاحة.

ج)الهيكل التنظيمي لمصلحة القروض:

يمكن ان نبين من خلال الهيكل التنظيمي لمصلحة القروض و التي تتكون من رئيس المصلحة و التي تتولى مراقبة المكلفين بالدراسات و التي يقدر عددهم بثلاثة حيث يتولون دراسة الطلبات الخاصة بالقروض من الناحية المالية

و القيام بزيارة ميدانية لمكان تواجد المشروع قصد التأكد من حقيقة المشروع و نسبة الإنجاز و تحول الملفات إلى رئيس المصلحة و الذي بدوره يرسله إلى مدير الوكالة و هنا يقوم المدير بالاطلاع على الملف و إبداء الراي ، ليحول من جديد إلى المجمع الجهوي للاستغلال قصد الموافقة أو رفض الاعتماد

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمصلحة القروض

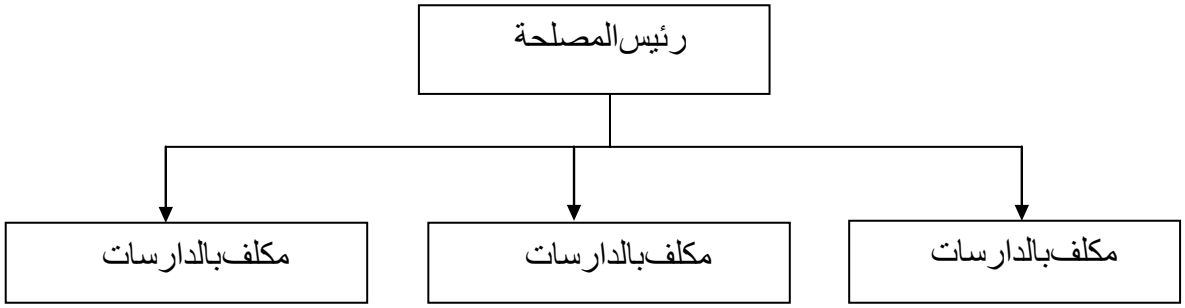

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.

الفرع الثاني : تمويلات بنك الفلاحة و التنمية الريفية للنشاط الفلاحي بولاية خنشلة فترة 2015 إلى 2020

حتى نبين نشاط البنك خلال السنوات من 2015 إلى سنة 2020 لمختلف تمويلاتها نرد جداول إحصائية تظهر المبالغ الممنوحة في شعبة الحبوب و عدد المستفيدين منه و هذا حسب كل موسم فلاحي.

أولا : تمويلات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لشعبة الحبوب خلال فترة 2015-2020

إن الجدول المرفق يبين عدد المستفيدين من القروض مع قيمة المبالغ خلال خمس سنوات

الجدول 2: إحصائيات لشعبة الحبوب خلال الموسم (2020/2015) الممولة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة.

شعبة الحبوب		
مبلغ القروض	العدد	الموسم الفلاحي
119.149.769.00	17	2016/2015
268.653.986.51	63	2017/2016
317.080.357.10	71	2018/2017
378.032.110.21	79	2019/2018
384.793.180.81	82	2020/2019

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد عمى وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.

أما الشكل البياني فهو يوضح ارتفاع المستفيدين من القروض من حيث العدد و المبالغ من سنة إلى أخرى

الشكل رقم 4: شكل بياني يوضح نسبة تطور لشعبة الحبوب خلال الموسم الفلاحي(2015 / 2020) بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.

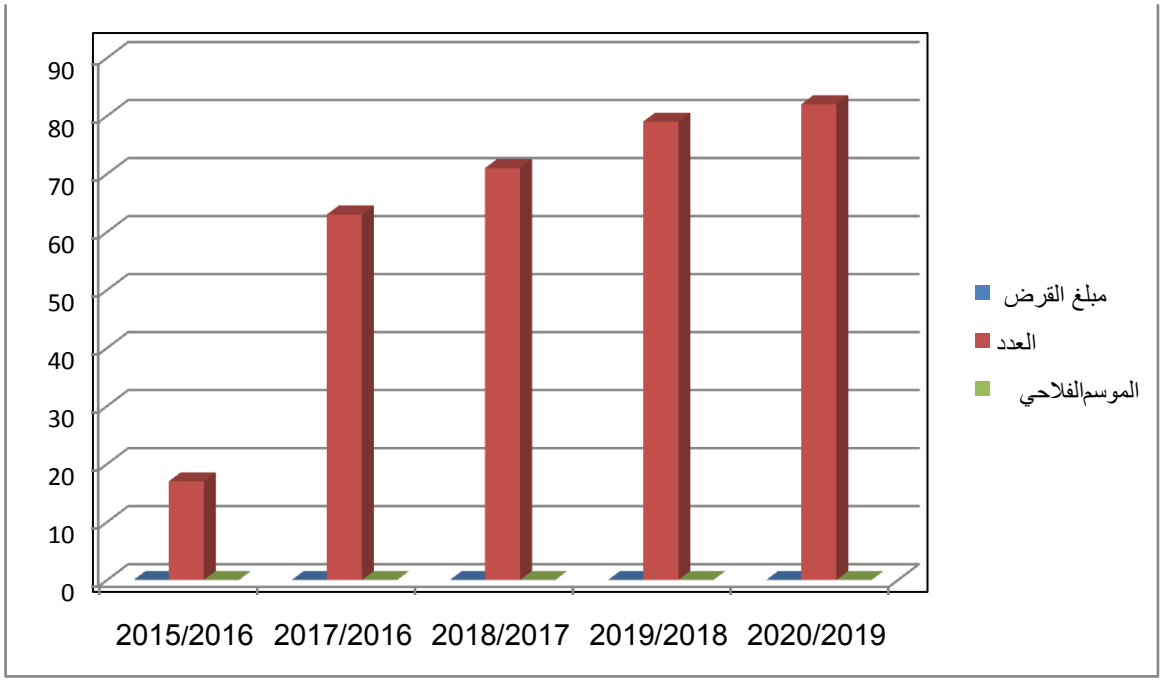

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد عمى معطيات الجداول.

من خلال الجدول رقم(01) نلاحظ بأن تمويل البنك الاستغلالي، لشعبة الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2016/2015 قدر بمبلغ119.149.769.00 دج ، و بسبعة عشر قرضا ممنوحة في اطار مختلف المشاريع الاستثمارية ، غير أن ارتفاع بنسبة تقدر ب 350%، بالنسبة لزارعة الحبوب فإن البنك لا يطلب ضمانا آخرا غير آلة الرش المحوري التي تستعمل في المشروع، باعتبار أن مداخيل هذا المشروع تأتي من تعاونية الحبوب والبقول الجافة (ccls)، وبالتالي سهولة استرجاع القرض مباشرة للحساب البنكي المفتوح من قبل المؤسسة لدى البنك.

ثانيا : تمويلات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لشعبة الخضروات خلال فترة 2015-2020

الجدول 3: لشعبة الخضروات خلال الموسم(2020/2015) الممولة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة.

شعبة الخضروات		
مبلغ القروض	العدد	الموسم الفلاحي
35.555.980.43	19	2016/2015
21.133.130.10	10	2017/2016
11.047.231.50	4	2018/2017
9.921.743.00	4	2019/2018
14.950.652.31	5	2020/2019

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد عمى وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.

الشكل رقم 5: شكل بياني يوضح نسبة تطور لشعبة الخضروات خلال الموسم الفلاحي(2015/ 2020) بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.

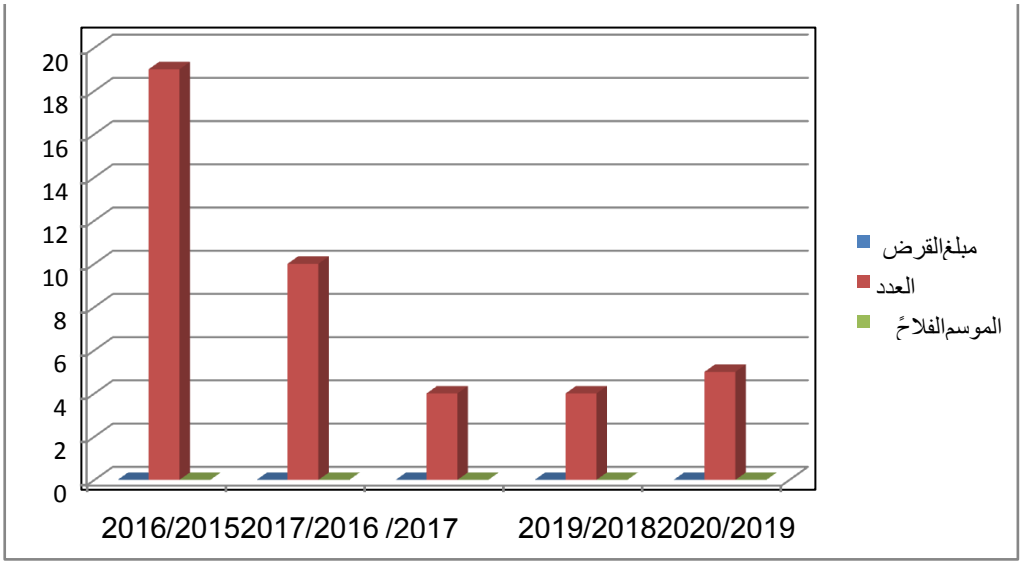

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على معطيات الجداول رقم (2)

نلاحظ بأن مبلغ القروض للتمويل البنكي الاستغلالي لشعبة الخضروات خلال الموسم الفلاحي 2016/2015 قدر بمبلغ 35.555.980.43 دج بالنسبة لـ 19 قرض مقدمة من قبل البنك، حيث شهد هذا المبلغ انخفاض في الموسم الفلاحي 2016/ 2017 بنسبة مئوية قدرت ب40.56%، إلا أن هذه المبالغ الممنوحة لم تشهد ارتفاعا في السنتين الموالين، بل انخفضت وظلت ثابتة من حيث عدد القروض المقدمة من طرف البنك، وقدرت نسبة الانخفاض لسنة 2018/2017 بنسبة مئوية قدرت ب 47.72%، بينما قدرة نسبة الانخفاض لسنة 2018/ 2019 ب 10.18%، ويعود ذلك الانخفاض لمبالغ القروض إلى عدم امتلاك المؤسسات إلى ضمانات كافية مقابل الحصول على القرض، أما بالنسبة لسنة 2019/ 2020 شهدت ارتفاعا طفيفا من حيث مبالغ القروض وكذلك عدد القروض المقدمة من طرف البنك مقارنة بالسنتين السابقتين لها وقدرت نسبة الارتفاع ب 50.68%.

ثالثا : تمويلات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لشعبة تغذية الأنعام خلال فترة 2015-2020

أما في شعبة الأنعام فان بنك الفلاحة و التنمية الريفة قدمت عدة قروض و بمبالغ مختلفة خلال خمس سنوات قيد الدراسة و هي موضحة في الجدول الاتي :

الجدول 4: عن شعبة تغذية الأنعام خلال الموسم(2020/2015) الممولة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة.

شعبة تغذية الأنعام		
مبلغ القروض	العدد	الموسم الفلاحي
17.981.168.00	7	2016/2015
17.289.486.10	6	2017/2016
24.523.950.00	7	2018/2017
3.518.660.00	2	2019/2018
1.673.831.95	2	2020/2019

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد عمى وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.

الشكل رقم 6: شكل بياني يوضح نسبة تطور شعبة تغذية الأنعام خلال الموسم الفلاحي (2020/2015) بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة.

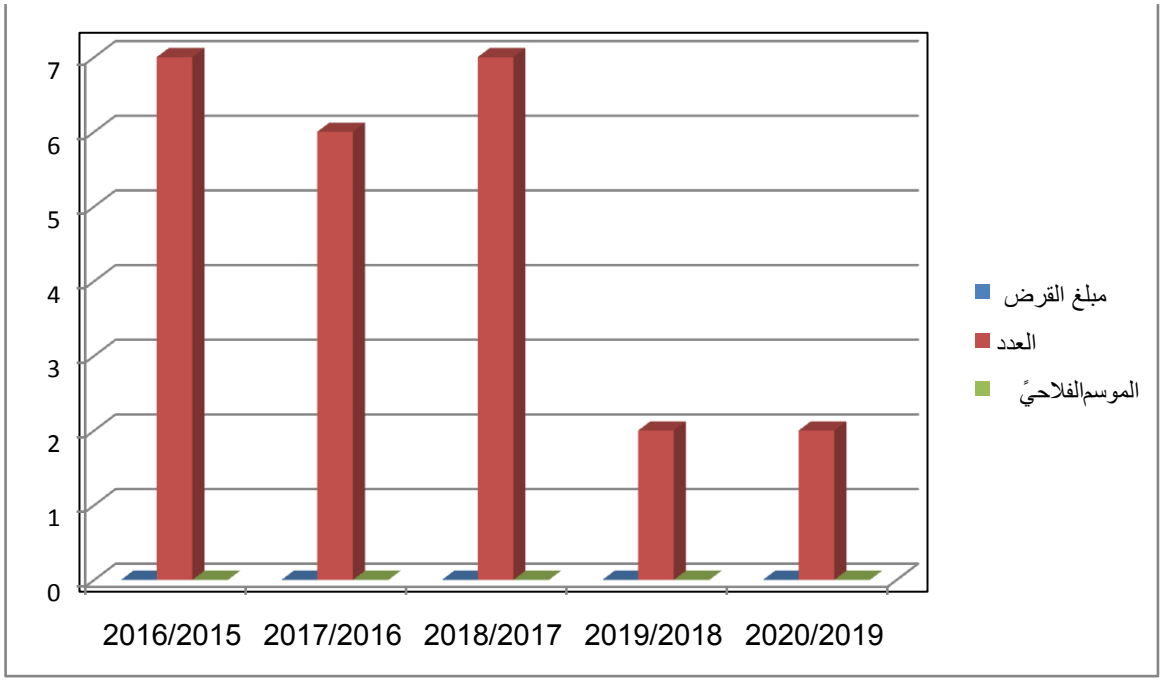

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على معطيات الجداول رقم (3)

نلاحظ بأن التمويل البنكي الاستغلالي لشعبة تغذية الأنعام خلال الموسم الفلاحي 2016/2015 قدر بمبلغ 17.981.168.00 دج حيث كان عدد المؤسسات المستفيدة من القرض تقدر ب 07 مؤسسات غير أنه شهد انخفاضا خلال الموسم الفلاحي 2017/2016 بنسبة قدرة ب 3.84% ثم ارتفاع العدد المؤسسات المستفيدة من التمويل بـ خلال الموسم الفلاحي 2018/2017 بنسبة مئوية قدرت ب 41.84% إلا أنها لم تستقر بل شهدت انخفاضا خلال الموسم الفلاحي 2019/2018 بنسبة مئوية قدر ب85.65% واستقرت في الانخفاض خلال الموسم الفلاحي 2020/2019 بنسبة مئوية52.42 %، ويعود كل هذا الانخفاض إلى عدم امتلاك المؤسسات لضمانات كافية مقابل الحصول على هذا القرض.

ثالثا : تمويلات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لشعبة الدواجن خلال فترة 2015-2020

بالنسبة للقروض الممنوحة لمربي الدواجن فان الجدول الاتي يبين عدد المستفيدين و المبالغ المخصصة لذلك

الجدول 5: إحصائيات لشعبة الدواجن خلال الموسم(2020/2015) الممولة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة.

شعبة الدواجن		
مبلغ القروض	العدد	الموسم الفلاحي
16.499.676.73	9	2016/2015
3.693.165.60	2	2017/2016
5.755.487.70	2	2018/2017
11.057.129.83	6	2019/2018
17.230.553.64	4	2020/2019

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد عمى وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.

الشكل رقم 7: شكل بياني يوضح نسبة تطور شعبة الدواجن خلال الموسم الفلاحي (2020/2015) بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة خنشلة.

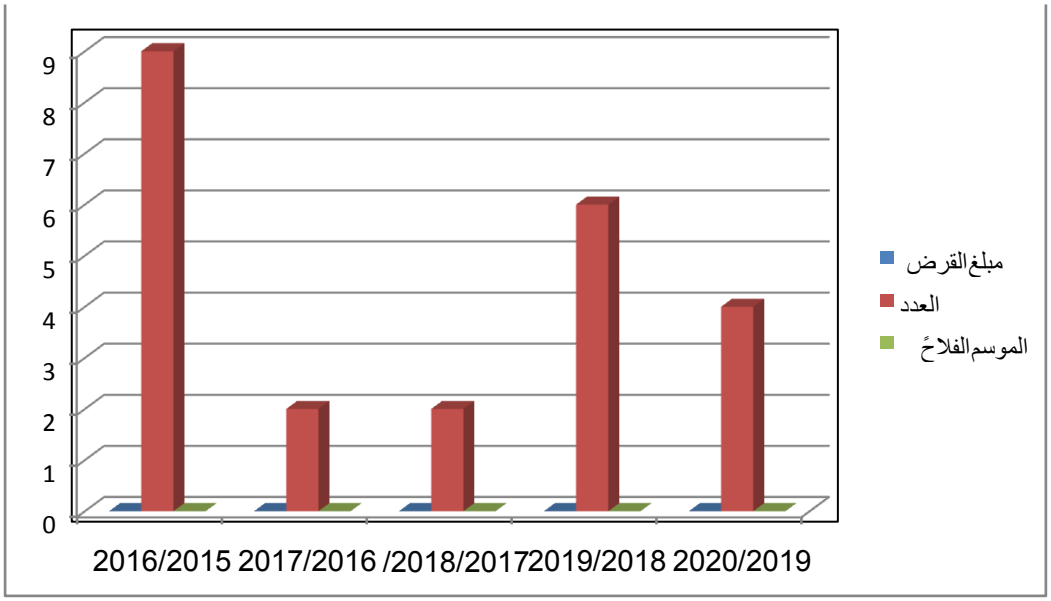

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد عمى معطيات الجداول.

من خلال الجدول (04) نلاحظ بأن التمويل البنكي الاستغلالي لشعبة الدواجن خلال الموسم الفلاحي 2016/2015 قدر بمبلغ 16.499.676.73دج لعدد من المؤسسات قدر ب 09 مؤسسات غير أنه عرف انخفاضا ملحوظا في الموسمين المواليين وهما 2017/2016 و 2018/2017 وقدرت نسبة الانخفاض للموسم الفلاحي ب61.77% و بنسبة ب 55.84% على التوالي أما بالنسبة للموسم الفلاحي 2019//2018 شهد ارتفاعا بنسبة مئوية قدرة ب 92.11% إلا أنها لم تثبت وشهدت إنخفاصا للموسم الفلاحي 2020/2019 بنسبة مئوية قدرت ب 55.83 %

ويرجع كل هذا الانخفاض إلى عدم امتلاك المؤسسات لضمانات كافية مقابل الحصول على هذا القرض.

رابعا: تمويلات بنك الفلاحة و التنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية لسنة 2015

إن الجدول الاتي يبين أنواع المحاصيل الزراعية و المبالغ الممنوحة و المساحات المخصصة لذلك

الجدول رقم 6: جدول يوضح التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي لسنة 2015.

2015			
المحاصيل الزارعية	مبالغ القرض	المساحة	العدد
زارعة الحبوب	/	/	/
زراعة الخضروات	6.806.000	8	2
تربية الدواجن	4.500.000	/	1
تربية الأغنام والأبقار	/	/	/
المجموع	11، 306، 000.00	8	3

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد عمى وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.

الشكل رقم 8: شكل بياني يوضح نسبة تطور التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي لسنة 2015

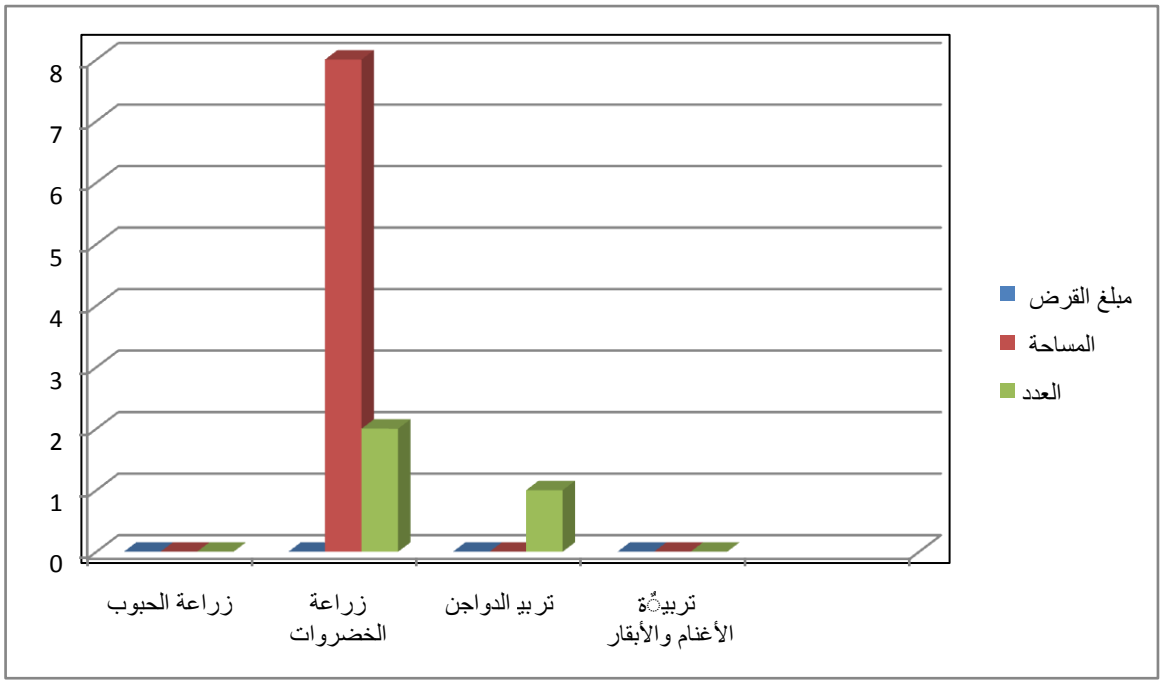

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد عمى معطيات الجداول.

من خلال معطيات الجدول، وحسب المعلومات المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة، حيث أن الانطلاقة الفعلية لقرض التحدي، عى مستوي ولاية خنشلة كانت سنة 2013 مع أن الانطلاقة الفعلية لهذا القرض على المستوى الوطني سنة 2011، وهذا يدل على تأخر وكالة خنشلة في إعطاء هذا القرض إلى المستثمرين.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه لسنة 2015 لقرض التحدي، أن زارعة الحبوب لم تسجل إي إقبال على طلب القرض، بينما قدر مبلغ القرض لزارعة الخضروات ب 6.806.000 دج وكان عدد المستفيدين من القرض 02 مستفيد، أما المساحة قدرت ب 8 هكتار، حيث قدر مبلغ القرض لتربية الدواجن ب 4.500.000وكان عدد المستفيد من القرض هو01 مستفيد واحد، بينما تربية الأغنام والأبقار لم تسجيل إي إقبال على طلب القرض، ويرجع ذلك إلي عدة أسباب من بينها: توجه أغلب المؤسسات لطريقة التمويل عن طريق برامج التمويل في إطار تدابير الإعانة(ANSEJ ،CNAC ،ANGEM) وكذلك عدم امتلاك

المؤسسات لمبلغ المساهمة الشخصية المقدرة (10% أو20%) من تكلفة المشروع، وعدم توفر مناصب الشغل، البطالة.

خامسا: تمويلات بنك الفلاحة و التنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية لسنة 2016

إن الجدول الاتي يبين أنواع المحاصيل الزراعية و المبالغ الممنوحة و المساحات المخصصة لذلك

الجدول رقم 7 : جدول يوضح التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي 2016.

2016			
المحاصيل الزارعية	مبلغ القرض	المساحة	العدد
زراعة الحبوب	126.000.000	250	4
زراعة الخضروات	143.000.000	157	43
تربية الدواجن	8.000.000	/	1
تربية الأغنام والأبقار	/	/	/
المجموع	2770000000	407	48

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد عمى وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.

الشكل رقم 9: شكل بياني يوضح نسبة تطور التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي 2016.

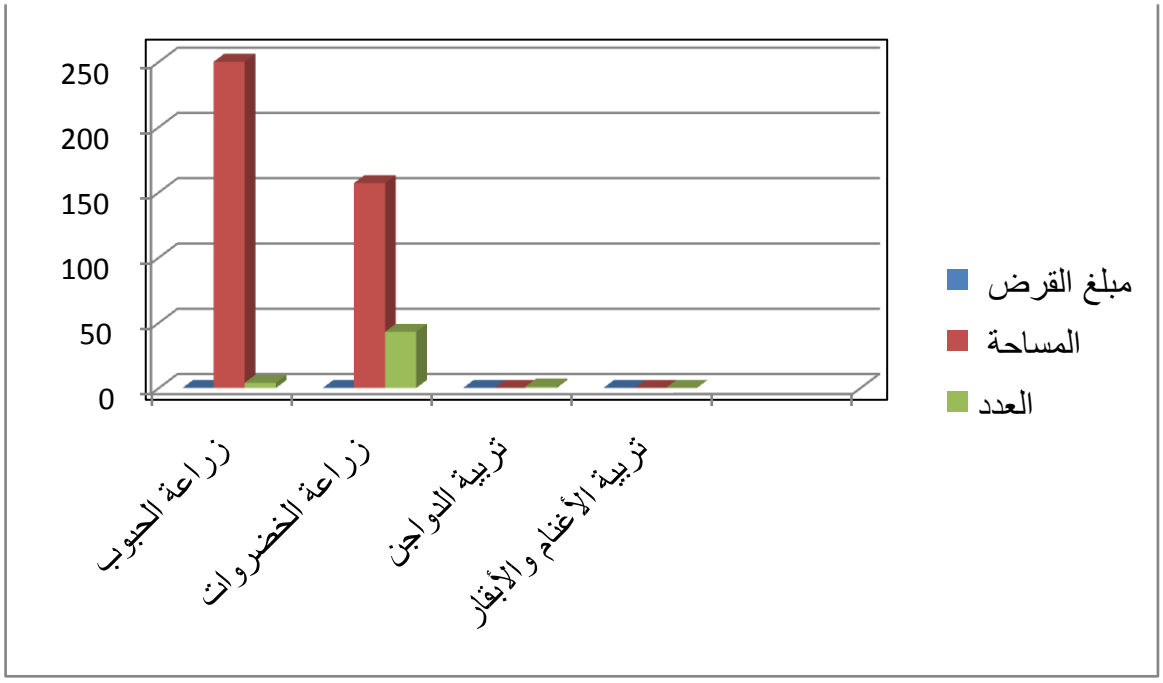

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد عمى معطيات الجداول.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه لسنة 2016 لقرض التحدي، حيث قدر مبلغ زارعة الحبوب 126.000.000 دج ، وكان عدد المستفيدين لطلب القرض 04 أما المساحة فقدرت ب 250 هكتار، بينما المحصول الزراعي لزراعة الخضروات فقد قدر ب 143.000.000دج وكان عدد المستفيدين من القرض 43مستفيد، أما المساحة فقدرت ب 157 هكتار أما تربية الدواجن فقدر مبلغ القرض8.000.000 دج، وكان عدد المستفيدين من القرض مستفيد واحد 01، بينما تربية الأغنام والأبقار لم تسجل إي إقبال على طلب القرض ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها: توجه أغلب المؤسسات لطريقة التمويل عن طريق برامج التمويل في إطار تدابير الإعانة(ANGEM، CNAC، ANSEJ) وكذلك عدم امتلاك المؤسسات لمبلغ المساهمة الشخصية المقدرة(10% أو20%) من تكلفة المشروع، عدم توفر مناصب الشغل، البطالة، عدم امتلاك الفلاح المساحات الكافية للمزارعة، نقص الوسائل اللازمة للمستثمر وتتمثل في الماء، الاسمدة ، المبيدات.

خامسا: تمويلات بنك الفلاحة و التنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية لسنة 2017

إن الجدول الاتي يبين أنواع المحاصيل الزراعية و المبالغ الممنوحة و المساحات المخصصة لذلك

الجدول رقم 8 : جدول يوضح التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي 2017

2017			
المحاصيل الزراعية	مبلغ القرض	المساحة	العدد
زراعة الحبوب	472.000.000	1523	26
زراعة الخضروات	189.000.000	207	66
تربية الدواجن	12.000.000	/	2
تربية الأغنام والأبقار	42.000.000	/	2
المجموع	715000000	1730	96

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد عمى وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.

الشكل رقم 10: شكل بياني يوضح نسبة تطور التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي 2017.

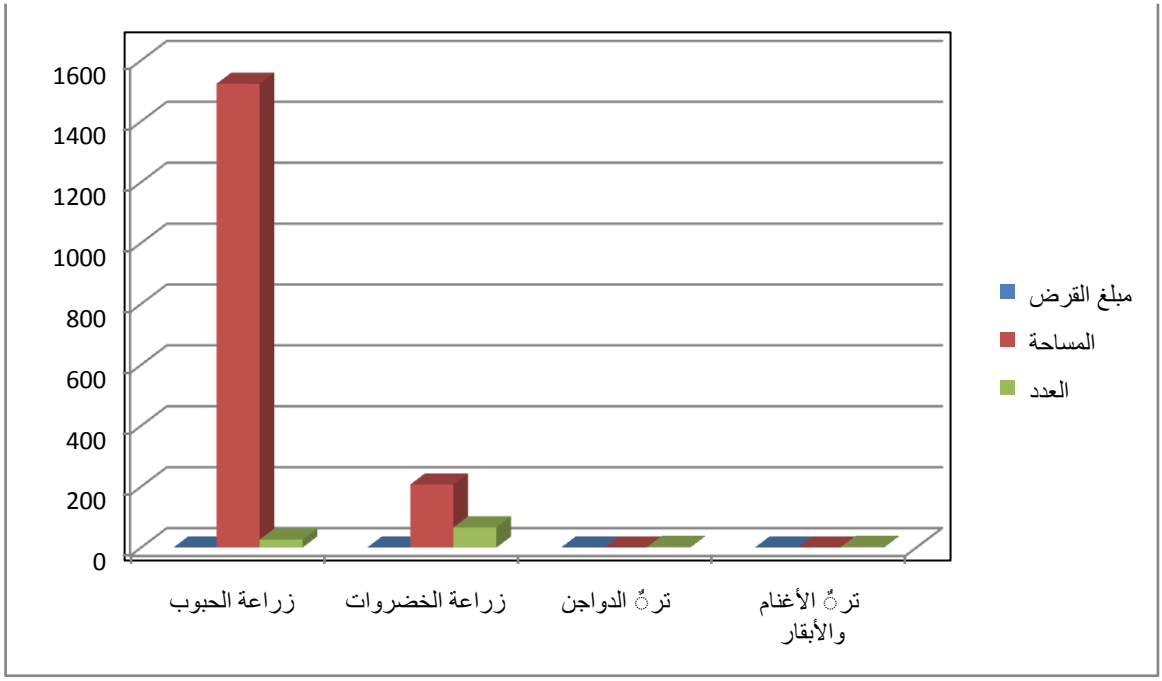

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجداول.

نلاحظ من الجدول أعلاه لسنة 2017 لقرض التحدي، حيث قدر مبلغ القرض زارعة الحبوب 472.000.000 دج، وكان عدد المستفيدين من القرض 26 مستفيدا، أما المساحة المزروعة فقدرت ب

1523 هكتار بينما قدر مبلغ القرض لزراعة الخضروات ب 189.000.000دج وعدد المستفيدين من القرض 66 مستفيدا، أما المساحة قدرت 207 هكتار أما تربية الدواجن قدر مبلغ القرض 12.000.000دج، وعدد المستفيدين من القرض 2 مستفيد حيث قدر مبلغ القرض لتربية الأغنام والأبقار 000 000 42 دج أما عدد المستفيدين 2 مستفيد، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب: توجه أغلب المؤسسات لطريقة التمويل عن طريق برامج التمويل في إطار تدابير الإعانة(ANGEM، CNAC، ANSEJ) وكذلك عدم امتلاك المؤسسات لمبلغ المساهمة الشخصية المقدرة (10% أو20%) من تكلفة المشروع، عدم توفر مناصب الشغل، زيادة معدل البطالة.

خامسا: تمويلات بنك الفلاحة و التنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية لسنة 2018

إن الجدول الاتي يبين أنواع المحاصيل الزراعية و المبالغ الممنوحة و المساحات المخصصة لذلك

الجدول رقم 9: جدول يوضح التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي 2018.

2018			
المحاصيل الزراعية	مبلغ القرض	المساحة	العدد
زراعة الحبوب	361.000.000	1951	19
زراعة الخضروات	83.000.000	96	31
تربية الدواجن	1.800.000	/	1
تربية الأغنام والأبقار	/	/	/
المجموع	445800000	2047	51

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد عمى وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة.

الشكل رقم 11: شكل بياني يوضح نسبة تطور التمويل البنكي الاستثماري خلال الموسم الفلاحي 2018.

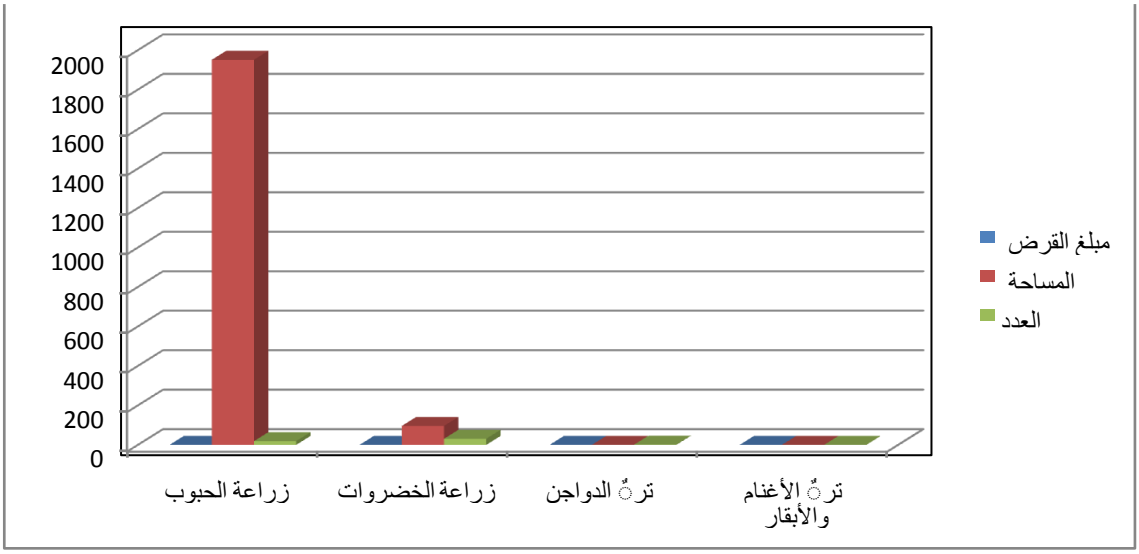

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجداول.

الوحدة: منح القرض: دج DA. / العدد: المستثمرات التي تم إنشائه.

المساحة : هكتار H.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه لسنة 2018 لقرض التحدي، حيث قدر مبلغ القرض لزارعة الحبوب ب 361.000.000 **دج** ، وكان عدد المستفيدين من هذا القرض هو 19 مستفيد بينما قدرت المساحة المزروعة 1951 هكتار، أما زارعة الخضروات فقد قدر مبلغ القرض ب 83.000.000دج وكان عدد المستفيدين من هذا القرض 31 مستفيد بينما قدرت المساحة المزروعة 96 هكتار، أما تربية الدواجن فقد قدر مبلغ القرض 1.800.000دج وعدد المستفيدين حوالي مستفيد واحد 1، أما تربية الأغنام والأبقار لم تسجيل أي طلب على قرض التحدي من حيث الجدول نلاحظ أن سنة 2018 سجلت أكبر عدد من المستفيدين على الطلب على القرض وكذلك المساحة مقارنة بالسنوات الثلاثة 2015، 2016، 2017، ويرجع سبب انخفاض مبالغ القرض إلي عدة أسباب: توجه أغلب المؤسسات لطريقة التمويل عن طريق برامج التمويل في إطار تدابير الإعانة(ANGEM، CNAC، ANSEJ)، وكذلك عدم امتلاك المؤسسات لمبلغ المساهمة الشخصية المقدرة (10% أو20%) من تكلفة المشروع، عدم توفير مناصب الشغل، ارتفاع البطالة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل المتعلق بالدراسة الميدانية لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة خنشلة والمجمع الجهوي للاستغلال لام البواقي ، حيث تم التطرق إلى أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة، وهما نوعان من القروض، الأول يتمثل في قرض الرفيق أي قرض استغلالي ويكون قصير الأجل، أما القرض الثاني هو قرض التحدي أي قرض استثماري ويكون متوسط وطويل الأجل، حيث يختص بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المشاريع الفلاحية، وذلك من أجل تحقيق أهدافه المسطرة وفق برامج تنموية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وأيضا خلال الدراسة الميدانية تم تقديم الإحصائيات من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة، للقروض الممنوحة من طرف البنك وخاصة قرض الرفيق وقرض التحدي، وذلك من أجل تمويل المشاريع الفلاحية، حيث تبين لنا عند الاطلاع على المعطيات الخاصة بالقروض الممنوحة خلال الخمس سنوات قيد الدراسة من2015 إلى2020، اذ نستخلص أن وكالة خنشلة تتركز على أربع شعب فلاحية مهمة وهي شعبة الدواجن، شعبة تغذية الأنعام، شعبة الخضروات، شعبة الحبوب، إذا تعتبر شعبة الحبوب مهمة في منطقة خنشلة ، حيث يجب على الدولة أن تهتم بهذه المشاريع الفلاحية، وذلك من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات وتقديم الدعم الفلاحي للمستثمرين لهذه المنطقة من أجل الاستثمار في المشاريع الفلاحية وذلك لتطوير الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه المنطقة ، و يمكن تعميم هذه النوع من المشاريع الفلاحية قصد التقليل من الواردات من المواد الغذائية بمختلف أنواعها و خلق وحدات فلاحية صناعية تعتمد على المواد الأولية بمختلف أنواعها و إعادة صناعتها قصد حفظها من التلف و تخزينها قصد استهلاكها في الأوقات غير المخصصة لإنتاج تلك الحاجيات.

كما يكمن القول إن الاهتمام بالقطاع الفلاحي يساعد الجزائر على تقليل فاتورة الاستيراد من العالم الخارجي و خلق ثروة حقيقة في قطاع خلاق للثروة و هو القطاع الفلاحي ، مع مواكبة التغيرات الجديدة في مجال تمويل النشاط الفلاحي إذ يجب على الدولة إيجاد اليات و طرق جديدة للتمويل الفلاحي تراعي خصوصية كل منطقة من ربوع الوطن مع مرافقة هذه المشاركة من بدايتها إلى نهايتها حتى تحقق الهدف الذي إنشات من أجله ، لان الاعتماد على الريع البترولي سوف يزول و خاصة و أن هذا خامات البترول و الغاز سوف تؤول إلى الزوال ،

لذا يجب رسم استراتيجيات متطورة و الاستعانة بالخبراء الأجانب او الشراكة هما المصدران الوحيدان لخلق امن غذائي على المدى المتوسط.

خاتمة عامة

خـاتـمـة عامة:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الأساسية، التي يقوم عليها هيكل النظام الاقتصادي في البلاد ،وذلك من خلال المساهمة في الدخل الوطني، ورفع مستوى العمالة والتخفيف من حدة البطالة بمختلف أشكالها، لكون هذا القطاع حساس وضروري للغاية، فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده، رغم اهتمام الدولة بهذا القطاع الحيوي إذا انه يواجه عدة عوائق ولعل ابرز هذه العوائق، هي مشكلة التمويل.

و من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة، حيث تم التعرف على نشأة ومفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة، وكذا مهام والهيكل التنظيمي للبنك، ومن خلال المعلومات التي قدمها لنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خنشلة، حيث اتضح لنا أن البنك يقدم نوعين من القروض الفلاحية لتمويل المشاريع الفلاحية، وهما قرض الرفيق وقرض التحدي، ويعد القرض الرفيق قرض استغلالي ويكون قصير الأجل، بينما قرض التحدي هو قرض استثماري ويكون متوسط وطويل الأجل، وعند تحميل المعطيات تبين أن قرض الرفيق من بين القروض الهامة جدا في إطار القطاع الفلاحي، بل يمكن القول بأنه أهم أنواع القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الإطلاق، لأنه له إقبال من قبل المستثمرين الفلاحيين من مختلف النشاطات الفلاحية على تمويل مشاريعهم، لكونه قرض مرن وبسيط وغير معقد، وذو إجراءات واضحة ومتماشية مع الرغبات العامة والخاصة للزبائن، وتقنيات بسيطة ومتوافقة مع النظام البنكي العام.

يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

- **نتائج البحث:**

يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

يعتبر التمويل من المشاكل التي يعاني منها تطوير نشاط القطاع الفلاحي.

يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي.

عدم اهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي، لكونه قطاع ضروري، والنظرة المسيئة للفلاح بصفة عامة.

يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر، وذلك من أجل التقليل من المخاطر وعدم التسديد.

عدم قدرة الفلاح التعرف على القروض الممنوحة من طرف البنوك، لأنه لا يوجد إقبالا عليها.

يجب على الدولة الاهتمام بالقطاع الفلاحي، لكونه قطاع أساسي واعتمادها على قطاع المحروقات فقط.

يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال منح القروض إلى الطالب للقرض.

عدم الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية للقطاع الفلاحي، وكذلك عدم الاهتمام لحمايتها من المخاطر البيئة.

إن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، يتطلب تدعيم القطاع بخطة استراتيجية والاهتمام به وإعطائه أهمية كبيرة بهدف عجلة التنمية الفلاحية.

- **التوصيات:**

ضرورة تسهيل عملية تمويل أصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك.

ضرورة التشجيع على الاستثمار في القطاع الفلاحي.

تدعيم هذا القطاع ضروري بكل الوسائل المادية والبشرية، والمحافظة عمي الموارد الطبيعية عن طريق استخدام المؤهلات العملية الحديثة في مجال الزارعة، والاستعمال الأمثل للتكنولوجيا.

القيام بالإعلان والإشهار بأنواع التمويلات الموجهة للقطاع الفلاحي وذلك بغرض استقطاب عدد ممكن من المستثمرين المتوجهين لهذا القطاع.

. ضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي، وذلك من أجل تطوير الاقتصاد الوطني والمساهمة في عجلة التنمية.

- **آفاق البحث:**

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي أريناها مهمة ويبقي المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

ما هو دور القروض الفلاحية في التنمية الاقتصادية .

ما هو دور المشاريع الفلاحية في زيادة الدخل الوطني.

وفي الأخير فإن بحثنا هذا مجرد محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع المهمة، ونرجو أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1. السيد محمد السريتي ،الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأردن، 2000.
2. السيد محمد السريتي ،الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، رؤية إسلامية ودراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر،الأردن، 2000.
3. محمد السيد عبد السلام ،التكنلوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت ،1982.
4. موسى الفياص، عسير أبو رمان ،الوقود الحيوي: الأفاق والمخاطر والفرص، المركز الوربي للبحث والإرشاد الزراعي، الأردن ،2009.
5. ، حسن احمد عبد الرحيم، البنوك، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، 2011.
6. ، شاكر القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون،الجزائر،1989.
7. ،د.خيرت ضيف، محاسبة المنشآت المالية القاهرة، شركة الإسكندرية للطباعة و النشر، مصر، 1970.
8. احمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، سورية، 2000.
9. -بكدي فارمة، رابح حمدي باشا ،الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط1، 2016.
10. بني هاني عبد الرزاق ،مبادئ الإقتصاد الجزئي ، دار الوائل للنشر، ط1، الأردن ،2013.
11. حسين غطا غنيم، دراسات في التمويل، المكتبة الاكاديمية للنشر، القاهرة، 2005.
12. حمزة محمود الزبيعي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
13. رزيق المخادمي عبد القادر ، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ،2009.
14. محمد رفيق حمدان ،الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، دار الوائل للنشر، الأردن، ط1، 1999.
15. مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999،ص124-125 .
16. معراج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة السابعة، 2014.

17. معراج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان،2013.

18. نوال نعمة ،تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي من منظور الشرق الأدنى، منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا ،2006.

19. ياسر العيسى ،سياسة الدعم في الاتحاد الأوروبي "سلع مختارة"، المركز الوربي للسياسات الزراعية، سوريا ، 2006.

ثانيا: المذكرات ورسائل التخرج:

20. تواتي علي فارمة ،الاندماج الاقتصادي و إستراتيجية الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة شلف ،2014/2013، ص46 .

21. خزار بلال ،السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة،2013/2012، ص39 .

22. عائشة بوثلجة ،دور الإستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف ،2017/2016، ص57 .

23. كينة عبد الحفيظ ،مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ماجستير علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر-3-، 2013/2012، ص39.

24. لرقام جميلة ،الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر ،2006/2005، ص36.

25. هشام محمد رضوان ،التسويق الزراعي، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية في الدنمارك ،تخصص تسويق ،8010، الدنمارك، ص2،9.

26. ايمان أنجرو، التحليل الائتمانيودوره في ترشيد عمليات الاقراض، مذكرة نيل شهادة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة تشرين، سورية،2006-2007 .

27. عز الدين سمير،انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص71 .

28. عمران نادية، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(شبكة الاشغال ورقلة)، مذكرة علوم اقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015، ص18 .

29. كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2005-2000) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطسنة، 2006/2005، ص07 .

30. مريم العمري،مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق الايجار(المعايير والمبررات)، مذكرة نيل شهادة ماسترفي علوم التسيير تخصص مالية تأمينات ، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012-2013،ص02 .

31. الواعر لخميسي، البيع بالايجار كالية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة BADR ام البواقي، مذكرة نيل شهادة ماستر علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014-2015، ص 79-91.

ثالثا: المجلات والملتقيات:

32. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،السلام والأمن الغذائي ،روما ،2016، ص16.

33. الإتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية ،نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، بيروت، لبنان ،2014، ص03 .

34. الأرقام مستمدة، من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2010 ، ص 326،327.

35. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، السودان ،2009، ص09.

36. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،دراسة تحليلية وتقييمية لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، السودان ،2009،ص50 .

37. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، الخرروم، السودان ،2007 ، ص51 .

38. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2003، رصد التقدم في اتجاه أهداف المؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الزراعة والأغذية، روما ،2003، ص16 .

39. حمدي باشا نادية، محاجبية نصيرة ،مقاربة مفاهيمية لنظرية الأمن الغذائي-دراسة الواقع الغذائي العربي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، جامعة ورقلة، يومي28-29 ما رس 2014، ص5،6.

40. تزاتي بن علي فارمة ،العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العلمية لحلها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الورن العربي، جامعة شلف ،24/23 نوفمبر 2014، ص06 .

41. رارق بن موسى الزجدالي، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثانية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ديسمبر 2009، ص76.

42. سالم توفيق النجفي ،الأمن الغذائي العربي)مقاربة إلى صناعة الجوع(، مركز دراسات الوحدة العربية، الأردن، 2009، ص95 .

43. صندوق النقد العربي ،التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: قطاع الزراعة، الإمارات ،2002، ص181 .

44. فارمة لمحرحر ،تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، المغرب،2017 .

45. محمد سمير مصطفى ،الأمن الغذائي العربي خسائر الواقع وحلول المستقبل، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاه رة، مصر ،العدد52، 2010، ص134.

46. محمد شايب، نعيمة بارك ،الأمن الغذائي وإشكالية إرتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا، بحوث اقتصادية عربية، بيروت، العدد 64، 2014، ص60-61 .

47. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،ضمان الأمن الغذائي في عالم متغير ،روما ،2016، ص01.

48. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ،روما ،2016، ص11.

49. نزغي عز الدين، هاشمي الطيب ،السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة مولاي الطاهر، العدد 22، المجلد2013،09 ، ص05 .

50. امال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج نمو الانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014، يومي 12،2013/03/11، جامعة سطيف، الجزائر .

51. بن سمية عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 22/21 نوفمبر2006،ص03 .

52. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم 03-11 ،العدد52،الصادر بتاريخ27 غشت 2003،ص12

53. صالح العصفور ،السياسات الزراعية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 21، أكتوبر 2003، ص 8،9 .

54. مبارك بلاطة، "السياسات الزراعية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء39، رقم04، 2001، ص23-24 .

55. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،حالة الأغذية والزرعة، تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي ،روما ،2016، ص01.

56. المنشور رقم332 في 18 جويلية 2000، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص74.

ملخص الدراسة:

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تساهم بفعالية كبيرة, في زيادة الدخل الوطني وتحقيق عجمة التنمية الاقتصادية لمبدأ بصفة عامة, وولاية خنشلة بشكل خاص.

تعتبر البنوك المحرك الأساسي لقطاع الفلاحي, والذي يعمل عمى دعم ومساهمة ومساعدة الفلاحين ,بالأموال اللازمة وذلك من أجل تحقيق أهدافه المرغوبة, حيث يعتبر التمويل من العوائق التي يعاني منيا القطاع الفلاحي, رغم أهميته البالغة لنجاح السياسة التنموية المتبعة للنهوض بهذا القطاع.

أما في الجانب التطبيقي فقد تناولنا القروض الممنوحة ليذا القطاع, من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة خنشلة, والتي تتمثل في قروض الاستغلال) قرض الرفيق (وقروض الاستثمار) قرض التحدي وبهذا من أجل المساهمة في تطوير وتحقيق عجلة التنمية الاقتصادية في القطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: التمويل البنكي, التمويل الفلاحي, قرض الرفيق, قرض التحدي.

Study summary:

The agricultural sector is one of the most important sectors that contribute significantly to the increase of national income and the acceleration of the economic development of the country in general, and the state of Khenchela in particular.

Banks are considered the main engine of the agricultural sector, which works to support, contribute and assist farmers, and finance them with the necessary funds in order to achieve its desired goals, as flnachng is one the problems that the agricultural sector suffers from, despite its critical Importance for the success of the development policy pursued to advance this sector. On the practical side, we dealt with loans granted to this sector, by the BADR and Khenchela Agency, which are were represented in exploitation loans) the companion loan) and exploitation loans (challenge loan), and this is in order to contribute to the development and achievement of the economic development in the agricultural sector.

Key words: Bank financing, Agricultural Finance, Comrade loan, Challenge loan